السبيل الأوثق

في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر

تأليف
محمد يحيى شريف

دار الفضيلة
للنشر والتوزيع

السبيل الأوثق

في تحرير رواية الأزرق

من طريق طيبة النشر

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى لدار الفضيلة

(1437 هـ - 2016 م)

ردمك: 978 - 9947 - 58 - 046 - 2

الإيداع القانوني: السداسي الأول - 2016م

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

العنوان: التعاونية العقارية (الإصلاحات) - قطعة (44) عين النعجة (بئر خادم) - الجزائر

هاتف وفاكس: 38 56 57 (021)

التوزيع: 08 53 62 (0661)

البريد الإلكتروني: darelfadhila@hotmail.com

موقعنا على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

السبيل الأوثق

في تحرير رواية الأزرق من طريق طيبة النشر

تأليف

محمد يحيى شريف

دار الفضيلة
للنشر والتوزيع

مُقدّمة

إنَّ الحمدَ لله، نَحمَدُه ونَستعِينُه ونَستَغفِرُه، ونعوذُ بالله من شُرورِ أَنفُسِنَا، ومن سَيِّئَاتِ أَعمالِنَا، مَنْ يَهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومنْ يُضلِلْ فلا هَادِيَ له، وأَشهَدُ أَلَّا إله إِلَّا اللهُ وَحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه.

وبعدُ؛ فإنَّ علمَ التَّحريرِ من أَعَزِّ فنونِ القراءاتِ وأَجلِّها؛ لأنَّه يُعنَى بدراسَةِ الكُتُب الَّتي يُقرأُ منها القراءاتُ من أُصولِها ومصَادِرِها كـ«الشَّاطبيَّة»[1]، و«طيِّبَة النَّشر»[2]، وأعني بالأصول والمصادرِ: كُتُبَ المُتقَدِّمِين الَّتي نُقِلَتْ منها القراءاتُ

---

(١) وهي منظومةٌ في القراءاتِ السَّبعِ الموسومة: «حرز الأماني ووجه التَّهاني في القراءات السَّبع» للإمامِ القاسِمِ بنِ فِيرُّه بنِ خَلَفِ بنِ أحمد أبي القاسم وأبي محمَّد الشَّاطبي الرُّعيني الضَّرير وليِّ الله الإمامِ العلَّامة، أحَدِ الأعلامِ الكبارِ والمُشتَهِرين في الأقطار.

وُلِدَ في آخِرِ سَنةِ ثمانٍ وثلاثين وخمسمائةٍ بشاطِبَةَ من الأندلس، وقرأ ببلده القراءاتِ وأَتقَنَها على أبي عبد الله محمَّد بنِ أبي العاص النَّفْزِي، ثمَّ رحل إلى بَلَنْسِية بالقرب من بَلَدِه، فعرض بها «التَّيسير» من حِفظِه والقراءاتِ على ابنِ هُذَيل، وسمع منه الحديثَ وروى عنه وعن غيره.

تُوُفِّيَ سنةَ تسعين وخمسمائة بالقاهرة.

يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ٢٠).

(٢) وهي منظومةٌ في القراءاتِ العشرِ الموسومة: «طيِّبَة النَّشر في القراءات العشر» لابن الجزري رَحِمَهُ اللَّهُ، اختصر فيه كتابَه «النَّشر في القراءات العشر»، وهو أَوسَعُ مادَّةٍ علميَّةٍ للقراءاتِ الَّتي يُقرَأُ بها اليومَ، و«الشَّاطبيَّةُ» جزءٌ يسيرٌ منه، وقد جمع فيه زُهاءَ أَلف طريقٍ تقريبًا من بِضْعٍ وثلاثين مصدرًا.

بالأسانيدِ المُتَّصِلَةِ، فـ«الشَّاطبيَّة» مَصدَرُها كتاب «التَّيسير» لأبي عَمرٍو الدَّاني[1] مع بعض الزِّياداتِ، و«طيِّبَةُ النَّشرِ» مَصدَرُها بِضعٌ وثلاثون كتابًا في القراءاتِ، وهي مذكورة في كتاب «النَّشرِ في القراءات العشر» لابنِ الجَزَرِيِّ[2].

وليس هَدَفِي من هذا التَّأليفِ التَّعريفَ بعِلمِ التَّحرِيرَاتِ، وذكرَ حُكمِه، وأهدافِه، ومَناهِجِ المُحَقِّقِين في التَّحرير وغيرِ ذلك؛ لأنَّه يَحتَاجُ في نظري إلى بحثٍ

---

(١) هو عثمان بنُ سعيد بنِ عثمان بنِ سعيد بنِ عمر، أبو عَمْرو الدَّاني، الإمامُ العلَّامةُ الحافظُ أُستَاذُ الأُستَاذِين، وشَيخُ مَشايخِ المُقرِئين، وأحَدُ الأئمَّةِ في علمِ القرآنِ ورِوَايَاتِه وتَفسِيرِه ومعانيه وطُرُقِه وإعرَابِه، ألَّفَ عددًا كبيرًا من المُؤَلَّفاتِ؛ أكثرُها في علومِ القُرءان منها: كتاب «التَّيسير في القراءات السَّبع»، و«جامع البيان في القراءات السَّبع من أربعين رواية»، وكتاب «التَّعريف في اختلافِ الرُّواةِ عن نافع»، وكتاب «المُفرَدَات السَّبع»، و«تاريخ طبقات القُرَّاء والمُقرِئين»، وكتاب «التَّحديد لحقيقةِ الإتقانِ والتَّجويد»، وكتاب «المُقنِع في مَعرِفة مرسوم مصاحفِ أهلِ الأمصار»، و«الأرجوزة المُنبِّهة»، وكتاب «الاكتفاء في معرفةِ الوقفِ والابتداء» وغيرُها كثير، قد أوصلها العلَّامة الدُّكتور عبد الهادي حَمِّيتُو إلى مائةٍ وسبعين كتابًا في كتابه «معجم مُؤلَّفات الحافظ أبي عمرو الدَّاني إمامِ القُرَّاءِ بالأندلس والمغرب، وبيان الموجود منها والمفقود».
تُوفِّيَ بدانية سنة (٤٤٤ هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٥٠٣)، و«معرفة القُرَّاء الكبار» (١/ ٤٠٦)، «برنامج التُّجِيبي» (ص٣٦).

(٢) هو شيخُ القُرَّاءِ والمُجَوِّدِين، العلَّامةُ الحافظُ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّد بنِ عليِّ بنِ يوسف، أبو الخَيْرِ الدِّمشقي ثمَّ الشِّيرَازي الشَّافعي، ويُعرَف بابنِ الجَزَري، له مُصنَّفَاتٌ كثيرةٌ بين منثورٍ ومنظومٍ، مُعظَمُها في القراءاتِ والتَّجويدِ، وأهمُّها: كتاب «النَّشر في القراءات العشر»، واختصره في «تقريب النَّشر»، ونظَمَه في «طيِّبة النَّشر»، و«نَظْمُ الدُّرَّةِ المُضيَّة في القراءاتِ الثَّلاثِ المَرضِيَّة»، و«المُقدِّمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يَعلَمه»، و«غايةُ المَهَرَة في الزِّيادةِ على العشرة»، و«تحبير التَّيسير»، و«غاية النِّهاية في طبقاتِ القُرَّاء»، و«التَّمهيد في علم التَّجويد»، و«مُنجِد المُقرِئين».
تُوفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ في شيراز، ضحوة الجمعة سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ٢٤٧)، و«الضَّوء اللَّامع» للسَّخاوي (٩/ ٢٥٥).

مُستقِلٌّ، ويؤَدِّي بلا ريبٍ إلى الخروجِ عن المقصود، لكن لا مانِعَ من ذكرِ أَهمِّ ما يدور عليه علمُ التَّحريراتِ بدون التَّعريجِ على جُزئِيَّاتِه الَّتي أُفضِّلُ أن أَذكُرَ بعضَها بشيءٍ من التَّفصيلِ عند الحديثِ عن مَنهَجِي في البحثِ.

فالأصلُ في التَّحريرِ أن يكون مَضمُونُ الكُتبِ الَّتي تُروَى منها القراءاتُ كـ«الشَّاطبيَّة»، و«طيِّبة النَّشر»، وغيرها[1] مُوافِقًا لمصادرها وأصولِهَا؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وأصحابَ تلكَ الكُتبِ مُلزَمُون باتِّباعِ منْ تَقدَّمَهم من أهلِ الأداءِ في الرِّوايةِ والنَّقلِ، ولا يَسَعُهم التَّصرُّفُ والاختيارُ فيما يُخالِفُ أو يَخرُج عن المصادِرِ الَّتي رَوَوْا منها القراءاتِ روايةً وأداءً، إلَّا فيما شَذَّ عندهم وخَرَجَ عن شَرطِ الصِّحَّةِ؛ قال الإمامُ الجعبري[2]: «قاعدة: كلُّ وجهٍ ذكره عن راوٍ من الرُّواةِ المُتقدِّمِين، أو طريقٍ لها، ينبغي أن يكون من الأوجُهِ الَّتي نَقلَها عن إمامِه الَّذي عزاه إليه لا الَّتي رواها عن غيرِه»[3].

يُستفادُ من هذه القاعدةِ ضَرورَةُ التزامِ الرَّاوِي في النَّقلِ بما رَوَاه عن شَيخِه

---

(١) القراءاتُ الَّتي يُقرَأُ بها اليوم هي: «الشَّاطبيَّة»، «الدُّرَّة المُضيَّة في القراءاتِ الثَّلاثِ المرضِيَّة» لابنِ الجزري، و«طيِّبة النَّشر في القراءات العشر» لابن الجزري، و«الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرإ الإمام نافع» لابنِ برِّي، والطُّرق العَشرِيَّة لنافعٍ الَّتي ما زالت يُقرأ بها، ويُسند ويُجاز بها في المغرب الأقصى، وهي تتضَمَّنُ الرِّواياتِ الأَربَعَ عن نافعٍ المذكورةَ في كتاب «التَّعريف» للدَّاني وهي: روايةُ وَرشٍ، وقالون، وإسحاق المسيّبي، وإسماعيل بنِ جعفر الأنصاري.

(٢) هو إبراهيمُ بنُ عمر بنِ إبراهيم بنِ خليل بنِ أبي العبَّاس، العلَّامةُ الأستاذُ، أبو مُحَمَّد الرَّبَعي الجَعبَري السَّلَفِي بفَتْحَتَيْن نِسبةً إلى طريقةِ السَّلفِ؛ مُحَقِّقٌ حاذِقٌ ثقةٌ كبيرٌ، شَرَحَ «الشَّاطبيَّة» و«الرَّائيَّة»، وألَّفَ التَّصانيفَ في أنواعِ العلومِ.

تُوُفِّيَ سنة (٧٣٢) هجريَّة، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٢١).

(٣) «كنزُ المعاني» (ص١٠١).

الَّذي أَسنَدَ إليه، بالاقتصار على الأَوجُهِ الَّتي رَواهَا عنه فيها، أو اخْتِيَارِ بَعضٍ منها من غير أن يُدخِلَ فيها ما رواه عن شيخٍ آخر، ويدخل في ذلك أيضًا الالتزام بما في الطُّرقِ والمصادرِ الَّتي أُسنِدَتْ إليها رواياتُه من غير تَركِيبٍ ولا خَلطٍ بينها.

ولارَيبَ عند كلِّ ذي فَهمٍ سَديدٍ، أنَّ الاعتمادَ على ما في المصادر من نصوصٍ وأقوالٍ أَوثَقُ وأَوْلَى من الاعتماد على المنقولِ عنها، سواءٌ كان عزوًا أو أداءً لَمَظِنَّةِ الوَهمِ والخَطأ في النَّقلِ، قال مَكِّيٌّ القَيْسِي[1]: «والرِّوايةُ إذا أَتَتْ بنصٍّ في الكُتُبِ والقراءةِ كانت أَقْوَى وأَوْلَى من رِوايَةٍ لم تُنقَلْ في كتابٍ ولا صَحِبَها نَصٌّ، وما نُقِلَ بالتِّلاوة ولم يُؤَيِّدْه نصُّ كتابٍ فالوَهْمُ والغلطُ مُمكِنٌ ممَّنْ نَقَلَه؛ إذ هو بَشَرٌ»[2]، وقال ابنُ عظيمة الإشبيلي[3]: «ولا ينبغي أن يَقنَعَ الطَّالبُ بالمشافهةِ من العلم، فيسمع لفظَه إذا تكلَّم، فلرُبَّما كان ممَّنْ جرى الصَّوابُ على لسانِه، وهو لا يعلم مِقدَارَ إحسانِه، ولا بُدَّ من مُفارَقتِه ما سمع، فيرجع إلى ما به طبع، فإن كان ممَّنْ عَلِمَ عَمِلَ، وإن اكتفى بما سمع لم يَلبَثْ أن يَجْهَلَ»[4]، وقال

---

(١) هو مَكِّي بنُ أبي طالبِ بن حيوس بنِ مُحَمَّد بنِ مُختَار، أبو مُحَمَّد القَيْسِي القَيْرَوَاني ثمَّ الأندلسي القرطبي، إمامٌ علَّامةٌ مُحَقِّقٌ عارِفٌ أستاذُ القُرَّاء والمُجَوِّدين، قرأ القراءاتِ بمِصرَ على أبي الطَّيِّبِ عبدِ المُنعِم بنِ غَلبُون وابنِه طَاهِر، وقراءةَ وَرش على أبي عدي عبدِ العزيز، وسَمِعَ من أبي بكر ابن عليٍّ الأذفوي، من أَبرَزِ مُؤَلَّفاتِه «التَّبصرةُ في القراءات»، والكشف عليه، و«الموجز في القراءات»، و«الرِّعاية» وغَيرُها.

تُوفِّيَ سنة (٤٣٧) للهجرة، يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ٣٠٩).

(٢) «تَمكينُ المدِّ في آتى وآمن وآدم وشبهه» (ص٣٧).

(٣) هو مُحَمَّد بنُ عبد الرَّحمن بنِ الطُّفَيل، الأستاذُ أبو الحسن بنُ عظيمة العَبْدِي الإشبيلي الفقيهُ المُقرِئُ، صنَّفَ أرجوزةً في القراءات، وفي مخارجِ الحروفِ، وكتاب «منح الفريدة الحِمصِيَّة في شرح القصيدة الحصريَّة»، تُوفِّيَ سنة (٥٤٣ هـ)، يُنظَر «طبقات القرَّاء» للذَّهبي (٢/ ٧٧٨)، «هديَّة العارفين» (٢/ ٨٩).

(٤) «منح الفريدة» (ص٢١٢).

المرعشي[1]: «لكن لَمَّا طَالَتْ سلسلةُ الأداءِ تَخلَّلَ أشياءُ من التَّحريفاتِ في أداءِ أَكثَرِ شُيوخِ الأداءِ، والشَّيخُ المَاهِرُ الجامِعُ بين الرِّوايةِ والدِّرايةِ المُتفَطِّنِ لدَقائِقِ الخَللِ في المَخَارِجِ والصِّفاتِ أَعَزُّ من الكِبْرِيتِ الأحمر، فوجب علينا أن لا نَعتَمِدَ على أداءِ شُيُوخِنَا كلَّ الاعتمادِ، بل نَتأمَّلُ فيما أَوْدَعَه العلماءُ في كُتُبِهم من بيان مسائل هذا الفَنِّ، ونفيسِ ما سَمِعْنَاه من الشُّيوخِ على ما أُودِعَ في الكتبِ، فما وافق فهو الحقُّ، وما خالفه فالحقُّ ما في الكُتُبِ»[2]، فهذه نصوصُ القومِ الدَّالَّةُ على مدى اعتمادِ المُتقَدِّمِين على النُّصوصِ المُودَعَةِ في المَصادِرِ في تَوثِيقِ ما يُنقَلُ عنها عَزوًا أو أداءً في الكتب الَّتي يُقرَأُ منها القراءاتُ كـ«الشَّاطبيَّة»، و«النَّشر» وغيرِها، وبهذا ندرك أنَّ علمَ التَّحريرِ لا يَتوقَّفُ عند ما ثبت في «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة»، بل يعتمد على المصادر القديمةِ الَّتي منها نَشَأَتْ ونَبَعَتْ.

ولَمَّا كانت مَنزِلَةُ التَّحريرِ بهذه الأهمِّيَّةِ العظيمةِ، أَحبَبْتُ أن أُشارِكَ وأُساهِمَ في هذا الإرثِ العظيمِ الَّذي وَرَّثَه لنا الجهابذةُ الكبارُ، وفي طَلِيعَتِهم إمَامُ الفَنِّ بلا مُنازِع مُحَمَّدُ بنُ الجَزَرِي، ومَنْ حَذَا حذْوَه من أمثال الأزميري[3]،

---

(١) هو مُحَمَّد بنُ أبي بكر المرعشي المعروفُ بساجقلي زاده، تُوفِّيَ سنة (١١٥٠ هـ)، له الكثيرُ من التَّصانيفِ؛ منها: «تحرير التَّقرير في المناظرة»، «ترتيب العلوم»، «تسهيل الفرائض»، «تهذيب القراءة»، «جهد المُقِلِّ»، «بيان جهد المقلِّ»، وغَيرُها، يُنظَر «هديَّة العارفين» (٢/ ٣٢٢).

(٢) «بيانُ جُهدِ المُقِلِّ» (ص١٨) في هامش كتاب «جهد المقلِّ»، طبعة مؤسَّسة قرطبة.

(٣) هو المُحرِّرُ الكبيرُ مُصطَفى بنُ عبدُ الرَّحمن بنِ محمَّد الأزميري الرُّومِي الحَنَفِي، نزيلُ مصر، المُتَوَفَّى بها سنة (١١٥٥) للهجرة، من أَنفَسِ تصانيفه في القراءات: «بدائع البرهان على عمدة العرفان في القراءات»، و«عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن»، «إتحاف البررة بما سَكتَ عنه نَشرُ العشرة»، يُنظَر: «هديَّة العارفين» (٢/ ٤٤٥).

والمتولِّي[1] وغيرِهما رَحِمَ اللهُ الجميع، مُقتَصِرًا على تَحرِيرِ روايةِ أبي يعقوب الأَزْرَق عن وَرْشٍ من طريق «طَيِّبَةِ النَّشرِ في القراءات العشر».

وأَصْلُ هذا التَّأليفِ عبارةٌ عن أبحاثٍ كُنتُ أَضَعُها في أحد المواقع[2] العلميَّةِ على الشَّبكةِ الإلكترونيَّةِ تحت عنوان: «تحرير أَوجُهِ الأَزْرَقِ من طَرِيقِ «النَّشر» الكبير»، وكانت على شكل أبوابٍ أُحرِّرُ من خلالها في كلِّ مَرَّةٍ مسألةً من المسائل، ولقد حَظِيَتْ هذه الأبحاثُ بالاهتمامِ من بَعضِ الأفاضلِ من الشُّيوخِ والأساتذةِ وطلبةِ العلم المُتَخصِّصِين في علم القِرَاءَاتِ؛ إذ كانت تَعتَرِيها حواراتٌ مُفيدةٌ وقَيِّمَةٌ.

ولقد طلب منِّي أَحَدُ الأفاضلِ منهم جَمعَ هذه المسائل في كتابٍ مُستَقِلٍّ لتَعُمَّ الفائدةُ، فأجَبْتُه لما طَلَبَ، غير أَنِّي أعدتُّ النَّظرَ في بَعضِها، وفي كَيفِيَّةِ عَرضِها مُحَاوِلًا الإيجازَ والاختصارَ قَدرَ المُستَطَاعِ، وذلك بجَعلِ نصِّ الكتابِ عبارةً عن خلاصةٍ لكلِّ مَسأَلَةٍ مع ذكرِ التَّعلِيلِ والمَصدَرِ في الحاشيةِ.

١ ـ بيان موضوعِ الكتاب:

موضوع الكتاب يَنقَسِمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

❊ **القسم الأوَّل:** حرَّرتُ فيه الأوجُهَ الخلافيَّةَ، مع عَزوِ كلٍّ منها إلى

---

(١) هو مُحَمَّد بنُ أحمد بنِ الحسن بنِ سليمان الشَّهير بالمُتَولِّي، عالِمٌ كبيرٌ، وبَحرٌ في علومِ القرآن بلا نظير، غايةٌ في التَّدقيقِ، نهايةٌ في التَّحقيقِ، له زُهاء الأربعين مُصنَّفًا في القراءات وغيرِها من علوم القرآن؛ كالتَّجويدِ والرَّسمِ والضَّبطِ والفواصلِ، أَبرَزُها: «الرَّوضُ النَّضير في تحرير أوجه الكتاب المنير»، توُفِّيَ سنة (١٣١٣) هجريَّة، «هداية القاري» ٢/ ٦٩٨ ـ ٧٠٢)، وكتاب: «الإمام المُتَولِّي وجهوده في علم القراءات» (ص٨٢).

(٢) http://vb.tafsir.net/tafsir26706/#.VgJd0t_tmko

مصادرِه وطُرُقِه المُسنَدَةِ في كتاب «النَّشرِ» في روايةِ الأزرق عن ورشٍ، وذلك وفق المنهجيَّةِ الَّتي بَيَّنْتُها وشَرَحْتُها في هذه المُقدِّمَةِ.

* **القسم الثَّاني**: جَمَعْتُ فيه جملةً وافرةً من الأمثلةِ التَّطبيقيَّةِ؛ لبيانِ كيفيَّةِ استخراجِ الأَوْجُهِ الصَّحيحةِ من غيرِها على ضوءِ ما ذُكِرَ في القسم الأوَّلِ.

* **القسم الثَّالثُ**: ذَكَرْتُ فيه بعضَ الأَوْجُهِ الَّتي حَكَمَ عليها في «النَّشر» بالانفرادِ والشُّذوذِ وهي في الحقيقةِ صحيحةٌ على شَرطِه، وقد أَفرَدتُّها في بابٍ مُستَقِلٍّ لأَترُكَ المَجالَ مَفتوحًا لمن أراد أن يُدخِلَها في ضِمْنِ ما تجوزُ القراءةُ به من طريقِ «الطَّيِّبَةِ» أو يَكتَفِي بما هو معمولٌ به، على أنَّ بَعضَها مَقرُوءٌ به عند البَعضِ كالفَتحِ المُطلَقِ في ذوَاتِ الياءِ؛ سواءٌ وَقعَتْ في رُؤُوسِ الآي أم لم تَقَعْ.

٢ ـ بيان مصادر كتاب «النَّشر» المختارة من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش:

اختار ابنُ الجَزَرِي طريقَ الأَزْرَقِ عن وَرشٍ من طَرِيقَيْ إسماعيل النَّحاس[(١)]، وعبدِ الله بنِ سَيْفٍ[(٢)] عنه.

* واختار طريقَ النَّحاس من المصادر التَّالية:

ـ «التَّيسير في القراءات السَّبعِ» للحافظ الدَّانِي.

---

(١) هو إسماعيلُ بنُ عبد الله بنِ عَمرِو بنِ سَعيدِ بنِ عبدِ الله التُّجِيبِي، أبو الحسن النَّحَّاس، شيخُ مصرَ، مُحَقِّقٌ ثقةٌ كبيرٌ جليلٌ، قرأ على الأَزْرَق صاحِبِ وَرشٍ وهو أَجَلُّ أصحابِه، تُوفِّيَ سنةَ بضع وثمانين ومائتين، وقيل سنة نيِّفٍ وثمانين ومائتين، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ١٦٥).

(٢) هو عَبدُ الله بنُ مَالِكِ بنِ عبدِ الله بنِ يُوسفَ بنِ سيف، أبو بكر التُّجِيبِي المِصرِي، مُقرِئٌ مُصدَّرٌ، مُحَدِّثٌ، إمامٌ، ثقةٌ، أخذ القراءةَ عرضًا وسماعًا عن أبي يعقوب الأزرق صاحِبِ وَرشٍ، وكان لا يُحْسِنُ غيرها، وكان شَيخَ الدِّيارِ المصريَّةِ في زمانِه، عمَّر زمانًا وانتهت إليه الإمامةُ في قراءةِ ورشٍ، تُوفِّي سنة (٣٠٧هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٤٤٥).

ـ منظومة «حِرز الأماني ووجه التَّهاني في القراءات السَّبعِ» المشهورة بـ«الشَّاطبيَّة» للإمام أبي القاسم بنِ فِيرُّه الشَّاطبي.

ـ «الهداية» في القراءات السَّبعِ» لأبي العبَّاسِ المَهْدَوِي[1].

ـ «المُجتَبى» لعبدِ الجبَّارِ الطَّرسوسي[2]

ـ «الكامل في القراءات العشر والأربعين الزَّائدةِ عليها» لأبي القاسم الهُذَلي[3].

ـ «التَّجريد» لبُغيَةِ المُرِيدِ في القراءات السَّبعِ» لابنِ الفَحَّام[4].

---

(١) هو أحمدُ بنُ عمَّار بنِ أبي العبَّاس، الإمامُ أبو العبَّاس المَهْدَوِي نسبةً إلى المهديَّةِ بالمغرب، أستاذٌ مشهورٌ صاحِبُ كتاب «الهداية»، رحل وقرأ على محمَّدِ بنِ سفيان وغيرِه.

تُوفِّيَ سنة (٤٣٠هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٩٢).

(٢) هو عبدُ الجبَّار بنُ أحمد بنِ عُمرَ بنِ الحسن، أبو القاسم الطَّرَسُوسي، مُؤَلِّفُ كتابِ «المجتبى»، أستاذٌ مصدر ثقةٌ، نزل مصر وكان شيخَها.

تُوفِّيَ بمصر سنة (٤٢٠هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٥٧ـ٣٥٨).

(٣) هو يُوسُف بنُ علي بنِ جبارةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَقِيل بنِ سَوَادَة، أبو يُوسف بنُ عليٍّ القاسم الهُذَلِي البَسْكَرِي، الأستاذُ الكبيرُ الرَّحَّالُ، والعَلَمُ الشَّهيرُ الجَوَّالُ صاحبُ كتاب «الكامل في القراءات العشر والأربعين الزَّائدة عليها»، قال ابنُ الجزري: «وطاف البلادَ في طلَبِ القراءات فلا أعلم أحدا في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته ولا لقي من لقي من الشيوخ»، توفي سنة (٤٦٥هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٩٧ـ٤٠١).

(٤) هو عبدُ الرَّحمن بنُ عَتِيق بنِ خلف، أبو القاسم بن أبي بكر بنِ أبي سعيد بنِ الفحَّامِ الصِّقِلِّي، الأستاذُ الثِّقةُ المُحقِّقُ، مُؤلِّفُ كتابِ «التَّجريد»، شيخُ الإسكندريَّةِ والَّذي انتهت إليه رئاسةُ الإقراءِ بها علوًّا ومعرفةً، قرأ الرِّواياتِ على إبراهيم بنِ إسماعيل المالكي صاحبِ أبي علي البغدادي، وأحمد بنِ سعيد بنِ أحمد بنِ نفيس، ونَصرِ بنِ عبد العزيزِ الفارسي، وعبد الباقي ابنِ فارس بنِ أحمد وغيرهم.

مات في ذي القعدة سنةَ (٥١٦هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٧٤).

- «تلخيص العبارات» بلطيفِ الإشاراتِ في القراءات السَّبع» لابن بلِّيمة[1].

- «طريق أبي مِعشَر الطَّبَري»[2].

- «قراءةُ الدَّاني على خَلَفِ بنِ خاقان»[3].

- «قراءةُ الدَّاني على أبي الفتح فارس بنِ أحمد»[4]

---

(١) هو الحَسَنُ بنُ خَلفُ بنِ عبدِ الله بنِ بلِّيمَة، نزيلُ الإسكندرِيَّة، ومُؤَلِّفُ كتاب «تلخيص العبارات بلطيف الإشارات»، تُوُفِّيَ بالإسكندريَّة سنة (٥١٤هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٢١١).

(٢) هو عبدُ الكريم بنُ عبدِ الصَّمدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عليِّ بنِ مُحَمَّدٍ، أبو مَعشَر الطَّبَرِي القَطَّان الشَّافعي، شَيخُ أهلِ مكَّةَ، إمامٌ عارفٌ مُحَقِّقٌ أُستاذٌ كامِلٌ ثقةٌ صالحٌ، أَلَّفَ كتابَ «التَّلخيص في القراءات الثَّمان»، و«الجامع» الموسوم بـ: «سَوْقُ العروس» وغيرَهما.

تُوفِّيَ سنة (٤٧٨هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٤٠١)، والمقصودُ بطريقِ أبي معشر هو كتابه «الجامع في القراءات» الموسوم بـ: «سَوْقُ العروس»، وليس كتاب «التَّلخيص في القراءات الثَّمان» لكونه لا يحتوي على طريق الأزرق.

(٣) هو خَلَفُ بنُ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّد بنِ جَعفَر بنِ حَمْدَان بنِ خَاقَان، أبو القاسم المصري الخاقاني، الأستاذُ الضَّابطُ في قراءةِ وَرْشٍ وغيرِها، قرأ على أحمد بنِ أسامة التُّجِيبي، وأحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أبي الرَّجاء، ومحمَّدِ بنِ عبد الله المُعافِري، ومحمَّدِ بنِ عبد الله الأنماطي وغيرِهم.

قرأ عليه الحافظُ أبو عمرو الدَّاني، وعليه اعتمَدَ في قراءةِ وَرشٍ في «التَّيسير» وغيرِه، وقال عنه كان ضابطًا لقراءةِ وَرشٍ مُتقِنًا لها مُجوِّدًا مَشهورًا بالفضلِ والنُّسُكِ، واسِعَ الرِّوايةِ، صادِقَ اللَّهجةِ، كَتَبْنَا عنه الكثيرَ من القراءاتِ والحديثِ والفقهِ.

مات بمصر سنة (٤٠٢هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٢٧١).

(٤) هو فارِسُ بنُ أحمد بنِ موسى بنِ عمران، أبو الفتح الحِمْصِي الضَّرير، نَزيلُ مصر، الأستاذُ الكبيرُ الضَّابطُ الثِّقةُ، وُلِدَ بحِمْص سنةَ ثلاثٍ وثلاثين وثلاثمائة، ورحل وقرأ على عبد الباقي ابنِ الحسن، وعبدِ الله بنِ الحسين، وعلي بنِ عبدِ الله الجلاء، ومحمَّد بنِ الحسن أبي طاهر الأنطاكي، وغيرهم.

قرأ عليه ولدُه عبدُ الباقي، والحافظ أبو عمرو الدَّاني، وقال: «لَمْ أَلْقَ مِثلَه في حِفظِه وضَبطِه، كان حافظًا ضابطًا حَسَنَ التَّأدِيَة، فَهِمًا بعِلمِ صناعَتِه واتِّساعِ رِوَايتِه مع ظهورِ نُسُكِه وفَضلِه وصِدقِ لهجته».

تُوفِّيَ بمصر سنة (٤٠١هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ٥).

❊ واختار طريقَ ابنِ سَيفٍ من المصادرِ التَّاليةِ:

ـ «التَّذكرة» في القراءاتِ الثَّمانِ» لأبي الحسن بنِ غَلبُون[1]

ـ «الكافي» في القراءاتِ السَّبعِ» لابنِ شُرَيْحٍ[2].

ـ «تلخيص العبارات» بلطيف الإشارات في القراءات السَّبع» لابنِ بَلِّيمة.

ـ «التَّجريد» لبُغيَةِ المُريدِ في القراءاتِ السَّبعِ» لابنِ الفَحَّامِ.

ـ «التَّبصرة» في القراءاتِ السَّبعِ» لمَكِّيٍّ القَيْسِيِّ.

ـ «المُجتَبى» لعبدِ الجبَّارِ الطَّرسوسي.

ـ «الكامِلُ في القراءاتِ العَشرِ والأربعينَ الزَّائدَةِ عليها» لأبي القَاسِمِ الهُذَلِي.

ـ «العنوان» في القراءات السَّبعِ» لأبي طاهِرٍ[3].

---

(١) هو طاهر بنُ عبد المنعم بنِ عُبَيْد الله بنِ غَلبُون بنِ المبارك، أبو الحسن الحلبي نزيلُ مصر، أستاذٌ عارِفٌ وثِقَةٌ ضَابِطٌ، وحُجَّةٌ مُحرِّرٌ، شيخُ الدَّاني ومُؤلِّفُ «التَّذكرة في القراءات الثَّمان»، أخذ القراءات عَرْضًا عن أبيه، وعبدِ العزيز بنِ علي، وغيرِهم.

روى القراءاتِ عنه عرضًا وسماعًا الحافظُ أبو عمرو عثمان بنُ سعيد الدَّاني، وإبراهيمُ بنُ ثابت الاقليسي، وأحمد بن بابشاذ الجوهري وغيرهم، قال الدَّاني: «لم يُرَ في وَقتِه مِثلُه في فَهمِه وعِلمِه مع فَضلِه وصِدقِ لَهجَتِه، كَتَبْنَا عنه كثيرًا».

تُوفِّيَ بمصر سنة (٣٩٩هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٣٩).

(٢) هو مُحَمَّدُ بنُ شُرَيْحِ بنِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ شُرَيْح بنِ يُوسُفَ بنِ عَبدِ الله بنِ شُرَيْح، أبو عبد الله الرُّعَيْنِي الإشبيلي، الإمامُ الأستاذُ المُحقِّقُ مُؤلِّفُ كتاب «الكافي» و«التَّذكير».

مات في شوال سنة (٤٧٦) هجريَّة، يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ١٥٣).

(٣) هو إسماعيل بنُ خَلَفِ بنِ سعيد بنِ عمران، الشَّيخُ أبو طَاهِر النَّحوي المُقرئ الأنصاري الأندلسي ثمَّ المِصْرِي مُؤلِّفُ كتابِ «العنوان» و«الاكتفاء»، إمامٌ عالِمٌ قرَأَ على عبدِ الجبار الطَّرسُوسي وأقرأ النَّاسَ بجامع عَمرِو بنِ العاص بمصر.

توُفِّيَ سنة (٤٥٥هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ١٦٤).

ـ «الإرشاد» في القراءات عن الأئمَّةِ السَّبعةِ» لأبي الطَّيِّبِ بنِ غلبون[1].

ـ «قراءةُ الدَّانِي على أبي الحسن بن غلبون».

المجموعُ ثلاثةَ عَشَرَ مَصدَرًا: «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«المُجتَبى»، و«الكامل»، و«التَّجريد»، و«تلخيص العبارات»، و«طريق أبي معشر»، و«التَّذكرة»، و«التَّبصرة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«التَّيسير» للدَّاني من قِرَاءَتِه على ابنِ خَاقَان، و«جامع البيان» الَّذي يتَضمَّنُ قراءةَ الدَّاني على شيوخِه الثَّلاثةِ وهم: ابنُ خاقان، وأبو الفتح، وأبو الحسن بن غلبون.

٣ ـ بيان منهجي في التَّحرير:

لقد حَاوَلْتُ في هذا التَّأليفِ عَزْوَ كلِّ وَجهٍ صحَّ في المسائلِ الخلافيَّةِ إلى مَصدَرِه المُسنَدِ في «النَّشر»، مُقتَصِرًا في العموم على الخلافِ المَنقُولِ والمَقبُولِ في «النَّشر» و«الطَّيِّبة»، مُتَّبِعًا لمَنهَجِ المُحَرِّرين المُحَقِّقين في الجُملَةِ، ومُعتَمِدًا على النُّصوصِ المُعتَبَرةِ الَّتي وَقفْتُ عليها، والقَرائِنِ المَعمُولِ بها، مُجتَنِبًا التَّقليدَ المُطلَقَ إلَّا عند الضَّرورةِ والحاجةِ، قال ابنُ الجَزَري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا ينبغي لمن وَهَبَهُ اللهُ عَقلًا وذهنًا وعِلمًا أن يَجمُدَ على كلِّ ما وقع، ولكن يَنظُرُ كما نَظَرَ مَنْ قَبلَه، والحقُّ أَحَقُّ أن يُتَّبعَ»[2]، وهذا المنهجُ يَتمثَّلُ فيما يلي:

---

(١) هو عَبدُ المُنعِم بنُ عُبَيْدِ الله بنِ غَلبُون بنِ المبارك، أبو الطَّيِّب الحلبي نزيلُ مصر، أستاذٌ ماهِرٌ كبيرٌ كاملٌ مُحَرِّرٌ ضَابِطٌ ثقةٌ خَيِّرٌ صالحٌ دَيِّنٌ، صاحب كتاب «الإرشاد في السَّبع»، وهو والد أبي الحسن ابن غلبون شيخِ الدَّاني.

تُوفِّيَ بمصر سنة (٣٨٩هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٤٧١).

(٢) «مُنجِد المُقرئين» (ص٤٦).

ـ اعتمدتُّ على ما ثَبتَ في المصادرِ المُسنَدةِ في «النَّشر» من طريق الأزرق، سواء كانت تلك المصادرُ مذكورةً في أبواب الأصول عند عزوِ الأوجُهِ أم لم تُذكَرْ، حيث كان صاحبُ «النَّشرِ» كثيرًا ما يَسكُتُ عن بعض مَصادِرِه عند العَزوِ مع كونِها مُسنَدةً في «النَّشر» كسُكوتِه عن مَذهَبِ أبي مِعْشَرٍ، والطَّرسوسي في باب البَدَلِ وغيرِه، ولم يَمْنَعْ ذلك المُحرِّرين من البَحثِ عن مذهبِ هؤلاء المَسكُوتِ عنهم وإدراجِ مَذهَبِهم في تحرير الأوجه؛ لأنَّ الاستغناءَ عن مَصدَرٍ من المصادرِ المُسنَدةِ قد يَجعَلُ التَّحريرَ ناقِصًا ومانِعًا من ضبط ما يجوز القراءةُ به من الأوجه، وما لا يجوز.

ـ أهمَلتُ المصادرَ الَّتي ذُكِرتْ في العزو، ولم تُذكَرْ في الأسانيد؛ ككتاب «الهادي» لابنِ سُفيَان[1]، «الإعلان» للصَّفْرَاوِي[2] وغيرِهما، فابنُ سُفيَان مثلًا قد ذكره في «النَّشر»[3] مع أصحابِ المدِّ في البَدَلِ، وذكر للصَّفرَاوِي الأوجهَ الثَّلاثةَ[4]

---

(١) هو مُحَمَّد بنُ سُفيان، أبو عبد الله القَيْرَواني الفقيهُ المالكي، صاحِبُ كتاب «الهادي»، أُستَاذٌ حاذِقٌ، كان ذا فَهمٍ وحِفظٍ وسِترٍ وعفافٍ.

تُوفِّيَ بالمدينة النَّبويَّة سنة (٤١٥ هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ١٤٧).

(٢) هو عبدُ الرَّحمن بنُ عَبدِ المَجيدِ بنِ إسماعيل بنِ عُثمَانَ بنِ يُوسُف بنِ حُسَيْن بنِ حَفصٍ، أبو القاسم الصَّفْرَاوي نِسبَةً إلى وادي الصَّفْرَاء بالحجاز، ثمَّ الإسكندري، الأستاذُ المُقرِئُ المُكثِرُ مُؤلِّفُ كتاب «الإعلان» وغيرِه، كان إمامًا كبيرًا مُفتِيًا على مَذهَبِ الإمامِ مالكٍ، انتهت إليه رئاسةُ العلم ببلده.

تُوفِّيَ سنة (٦٣٦ هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٧٣).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٣٩).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٠).

مع أنَّ كتاب «الهادي» و«الإعلان» لم يكونا من طُرُقِ «النَّشرِ» لعدم ذِكرِهما في أسانيد طريق الأزرق، وهذا الصَّنيعُ في التَّحريرِ هو الَّذي لا يَجُوزُ العُدولُ عنه إلى غيرِه؛ لأنَّ كتابَ «النَّشرِ» يتَّصِلُ سَندُه بمَصادِرِه عن طريقِ تِلكُمُ الأسانيدِ المَذكُورَةِ فيه، فوجب حينئذٍ الاقتصارُ على المصادرِ المُسنَدةِ في «النَّشر» عند التَّحريرِ كما صَنعَ المُحقِّقُ المُدقِّقُ العلَّامةُ مُصطَفى الأزميري في «بدائع البرهان»، خلافًا لشُيوخِه وشيوخِ شيوخِه في الإسنادِ؛ كالشَّيخِ سلطان المزاحيِّ[1]، وعلي المنصوري[2]، ويوسف أفندي زادة[3] وغيرِهم ممَّن كان يُدرِجُ في تحريراتِه المَصادِرَ غَيْرِ المُسنَدةِ في «النَّشر» لكونِها ذُكِرَتْ في العزوِ.

ـ اقتصَرْتُ على الطُّرُقِ المُسنَدةِ في «النَّشر»، دون غيرِها ممَّا ثَبتَ في المصادر

---

(١) هو سُلطَان بنُ أحمدَ بنِ سَلَامَةَ بنِ إسماعيل، أبو العَزائِمِ المزاحي نِسبةً إلى مزاح قريةٍ بمصر، المُقرِئُ الأزهري الشَّافعي، قرأ بالرِّواياتِ على الشَّيخِ الإمامِ المُقرِئِ سَيفِ الدِّينِ بنِ عطاء الله الفضالي.

تُوفِّيَ بالقاهرة سنة (١٠٧٥) هجريَّة، يُنظَر «هداية القارئ» (٢/ ٦٤٧).

(٢) هو عليُّ بنُ سليمان بنِ عبد الله المنصوري، شيخُ القُرَّاءِ بالآستانة، مِصريُّ الأصلِ، له كُتُبٌ منها: «تحرير الطُّرق والرِّوايات»، و«ردُّ الإلحاد في النُّطقِ بالضَّاد»، و«ألفيَّةٌ في النَّحو»، و«إرشاد الطَّلَبَة إلى شواهد الطَّيِّبة».

تُوفِّيَ سنة (١١٣٤هـ)، يُنظَر «الأعلام» للزِّركلي (٤/ ٢٩٢).

(٣) هو عَبدُ الله بنُ مُحَمَّدِ بنِ يوسف بنِ عَبدِ المَنَّان الحَنَفي الرُّومي المَعرُوف بعبد الله حلمي، ويوسف زاده، ويوسف أفندي، عالِمٌ في القراءاتِ والتَّفسير والحديث، له مُصنَّفاتٌ كثيرةٌ في القراءات وغيرِها؛ منها: «كتاب الائتلاف في وجوه الاختلاف في القراءة»، و«زبدة العرفان في وجوه القرآن»، و«تُحفةُ الطَّلَبةِ في بيان مَدَّات طُرقِ الطَّيِّبة»، وغيرها.

تُوفِّيَ سنة (١١٦٧هـ)، يُنظَر «هديَّة العارفين» (٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣)، و«الأعلام» للزِّركلي (٤/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

النَّشريَّةِ؛ لأنَّ المَصادِرَ النَّشرِيَّةَ قد تحتوي على بعضِ الأسانيد الَّتي لم تُذكَرْ في «النَّشر»، ككتاب «التَّبصرة» لمَكِّي القَيْسِي؛ إذ لَيْسَ كلُّ ما يُروَى في «التَّبصرة» عن الأزرق يَصِحُّ من طريق «النَّشر» بالضَّرورةِ؛ لأنَّ الإسنادَ المذكورَ في «النَّشر» عن صاحب «التَّبصرة» يختَصُّ بروايَةِ مَكِّي عن أبي عدي[1] دون غيرِه، بينما رواية مكِّي في «التَّبصرة» هي عن أبي عدي، وأبي الطَّيِّبِ بنِ غلبون، وأبي بكر الأذفوي[2]، فوجب حينئذٍ الاقتصارُ في التَّحريرِ على روايةِ مَكِّي عن أبي عدي إن كان في كلام مكِّي ما يُميِّزُها عن غيرها، فإن بُيِّنَتْ قراءةُ مَكِّي عن أبي عدي في «التَّبصرة» اقتصرتُ على تِلكُم الرِّوايةِ، وإلَّا أخذتُ بجميعِ الأوجُهِ عملًا بمُطلَقِ عبارة صاحب «التَّبصرة»؛ كمسألةِ البسملةِ بين السُّورَتَيْن حيث نَقَلَ في «التَّبصرة» الوجهَيْن[3]: «الفصل بين السُّورَتَيْن بالبسملةِ، والسَّكتُ بينهما»، وأخبرَ أنَّه قَرَأَ بالفصل على أبي عدي، وبالسَّكتِ على أبي الطَّيِّبِ، وقد نقل عنه في «النَّشر»[4] الوجهَيْن مع أنَّ طريقَ «التَّبصرة» في «النَّشر» يختَصُّ بطريق أبي عدي لا غير؛ لذلك اقتصرتُ على وَجهِ الفَصلِ بالبَسمَلَةِ بين السُّورَتَيْن من طريقِ «التَّبصرة»

---

(١) هو عبدُ العزيز بنُ عليِّ بنِ أحمد بنِ محمَّدِ بنِ الفَرَج، أبو عَدِيٍّ المصري، مُقرِئٌ مُحدِّثٌ مُتصَدِّرٌ ضابِطٌ شيخُ القُرَّاءِ ومُسنِدُهم.

تُوفِّيَ سنة (٣٨١ هـ)، وقيل غيرُ ذلك، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٩٤)، و«معرفة القُرَّاء الكبار» (١/ ٣٤٦).

(٢) هو مُحمَّد بنُ علي بنِ أحمَد بنِ مُحمَّدٍ، أبو بكر الأذفوي المصري، أُستَاذٌ نَحوِيٌّ مُقرِئٌ مُفسِّرٌ ثقةٌ، أَلَّفَ كتاب «الاستغناء» في علوم القرآن، و«التَّفسير» في (١٢٠) مُجلَّدًا.

تُوفِّيَ بمصر سنة (٣٨٨ هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ١٩٨)، و«معرفة القُرَّاء الكبار» (٢/ ٦٧٥ ـ ٦٧٦).

(٣) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٤٧).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦١).

لأنَّه المُوافِقُ للطَّريقِ المُسنَدِ في «النَّشر»، وأَهمَلْتُ وَجهَ السَّكتِ لأنَّ روايةَ صَاحِبِ «التَّبصرة» عن أبي الطَّيِّبِ ليست من طُرُقِ المسندةِ في «النَّشر».

ـ اقتصرتُ على ما ثبت بالأداءِ شريطةَ أن يَصِحَّ من جهةِ الرِّوايةِ، كما هو الحال في باب الهَمْزَتَيْن المُتَّفِقَتَيْن في الحركَةِ حيثُ ذَكَرَ ابنُ شُرَيْحٍ الوجهَيْن في «الكافي»[1]: «التَّسهيلُ والإبدالُ»، ونَقلَهما عنه في «النَّشر»[2]، وذكر ابنُ شُرَيْحٍ في كتابه «مُفرَدَةَ نافع»[3] أنَّه قرأ بوجهِ التَّسهيلِ، فاقتصرتُ له عليه لثبوته أداءً؛ لأنَّ الرِّوايةَ في الحقيقةِ ما هي إلَّا اتِّصالُ الأداءِ عَبرَ سِلسِلَةِ الإسنادِ، وكلُّ ما يُنقَلُ من غير إسنادٍ أو أداءٍ فهو للحكايةِ لا يصِحُّ أن يكون من ضمن ما يُنقَلُ بالرِّوايةِ.

ـ اقتصرتُ على اختيارِ ابنِ الجَزَرِي إن ثَبتَ في المصدرِ المُسنَدِ أكثرُ من وجهٍ؛ لأنَّ صاحبَ «النَّشر» له أن يَختَارَ أحدَ الأَوجُهِ شريطةَ أن يكون ثابتًا في المصدر، مثاله:

الاقتصار على وجهِ التَّفخيمِ في ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] و ﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤]، [المعارج: ٤٣] من طريق «التَّذكرة»؛ لأنَّ ابنَ الجَزَرِيِّ اقتصَرَ عليه في «النَّشر»[4] مع أنَّ أبا الحسن ذكر الوجهَيْن جميعًا في كتابه «التَّذكرة»[5]، فنحن في هذه الحالة مُلزَمُون بهذا الاختيار، خلافًا لصنيعِ الأزميري ومن تَبِعَه كالمتولِّي وغيرِه؛ فإنَّهم يَأخُذُون بجَمِيعِ ما ثبت في المصدر، ولا يراعون اختيارَ صاحب «النَّشر».

---

(١) يُنظَر «الكافي» (ص٤٤).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٦٣).

(٣) يُنظَر «مفردة نافع» (ص٩٥).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٦).

(٥) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

ـ اعتمدتُّ على ظَاهِرِ «النَّشر» في التَّحرير إن كانت المصادرُ مفقودةً، أو مخطوطةً لم أَقِفْ عليها؛ ككتاب «المُجتَبى» للطرسوسي، و«الجامع» لأبي مِعشَر الطَّبري الموسوم بـ: «سَوْقُ العَروس»، فإن سَكتَ عنهم في «النَّشرِ» نَظرْتُ في أقوالِ غَيرِه من الأئمَّةِ المُحقِّقين المُحرِّرين، وإلَّا اعْتَمدتُّ على بعضِ القرائن؛ كإلْحَاقِ مَذهَبِ صاحِبِ «المُجتَبى» للطَّرسوسي بمذهبِ تِلمِيذِه أبي طاهر صاحبِ «العنوان»، وإلحاقِ مَذهَبِ أبي مِعْشَر بمذهب الهُذَلِي؛ لأنَّ طريقَ أبي مِعْشَر في «النَّشر» لا يشاركه فيه سوى الإمامِ الهُذَلِيِّ، وقد كان العلَّامة الضَّبَّاع يَسلُكُ هذا المَسلَكَ في كتابِه المطلوب، وكذا إلحاقِ كلٍّ مِنْ رِوايَةِ ابنِ الفَحَّامِ وابنِ بلِّيمة عن عبدِ الباقي[1] عن أبي الفَتحِ بروايةِ الدَّانِي عن أبي الفتح إن سكت الدَّاني وصاحِبُ «النَّشر» عنها.

وهذه القرائنُ أَعمَلْتُها في التَّحريرِ اجتهادًا أو اتِّباعًا للمُحرِّرِين الكبارِ عند عدم النَّصِّ، فإن ثبتَ النَّصُّ بظُهورِ المفقودِ من الكتب، أو بالعثور على المخطوط منها أو المطبوع، وجب إعادةُ النَّظرِ فيما حُرِّرَ من قَبْلُ بالرُّجوعِ إلى النُّصوصِ؛ إذ المشكلةُ اليومَ تَكمُنُ في الاستمرارِ على التَّقليدِ مع تَوفُّرِ بعضِ المصادِرِ الَّتي ما وَقَفَ عليها المُحرِّرُون من قَبْلُ، وأمَّا إن كانَتِ الأقوالُ والقرائنُ غيرَ مُتوَفِّرَةٍ لمعرفةِ مَذهَبِ الهُذَلِي صاحبِ «الكامل» مثلًا، أَلْحَقْتُ مذهبَه بمذهب الجمهور، أو جمهور المغاربَةِ؛ لأنَّه منهم، وهذا صَنِيعُ المُحَرِّرين في الجُملةِ.

ـ اعتمدتُّ على ظاهرِ «النَّشر» إن كان في عبارةِ المُتقَدِّمِين غموضٌ؛ كمسألة

---

(١) هو عبد الباقي بنُ فارِس بنِ أحمد، أبو الحسن الحِمْصِي ثمَّ المصري، مُقرِئٌ مُتصَدِّرٌ مُجوِّدٌ، روى القراءاتِ عرضًا على والدِه، وقرأ لوَرْشٍ على عُمرَ بنِ عراك وغيرِه، وقرأ عليه القراءاتِ ابنُ الفَحَّام وابنُ بلِّيمة وغيرُهما.
مات في حدود (٤٥٠ هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٥٧).

البسملة بين السُّورَتَيْن من طريق «الهداية» حيث قال المنتوري[1]: «وقال المهدوي في الشَّرح: «والمأخوذ لوَرْشٍ بتَركِ البسملة»[2]، قلتُ: وتَرْكُ البسملةِ يَحتَمِلُ السَّكتَ والوصلَ، وظاهرُ «النَّشر»[3] على الوصل.

فالحاصل ممَّا سبَقَ، أنَّ تَعْيِينَ مَذهَبِ أصحابِ المصادرِ النَّشريَّةِ يكون بالاعتماد على:

١ ـ المصادر النَّشريَّة فيما يوافقُ الطَّريقَ المُسنَدَ في «النَّشر»، وثَبَتَ بالأداء.

٢ ـ ظاهر «النَّشر» عند عدم النَّصِّ وغموضِ المسألة.

٣ ـ القرائن والمُتَابَعات عند عدم النَّصِّ وسكوتِ ابنِ الجَزَرِي والمُحَرِّرين عن مَصدَرٍ من المصادر النَّشريَّةِ.

٤ ـ ما ثبت عن الجمهور، وبالأخصِّ ما اشتهر عند القُطْرِ الَّذي يَنتَسِبُ إليه صاحبُ المَصدَرِ الَّذي يُراد معرفةُ مَذْهَبِه، وذلك عند عدم النَّصِّ والقرائنِ.

٤ ـ بيانُ مَنهَجِي في الاعتمادِ على المصادر النَّشريَّةِ:

١ ـ «الشَّاطبيَّة»:

مصدر «الشَّاطبيَّة» هو كتاب «التَّيسير في القراءاتِ السَّبعِ» للحافِظ أبي

---

(١) هو الأستاذُ المُقرِئ الحافظُ أبو عبد الله بنُ الشَّيخ الحاج الفاضل أبي مروان المِنتُوري، بكسر الميم وإسكانِ النُّونِ وضمِّ التَّاءِ المُثَنَّاة، أخذ عن الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي فقرأ عليه بالسَّبعِ، وقرأ عليه جميعَ تآليفه في القراءاتِ وغيرِها، وسمع عليه غيرَها، ومن شيوخه أيضًا الأستاذ النبلسي، وقاضي الجماعة أبو بكر ابنُ جُزَي، وأبو الحسن علي منصور الأشهب التِّلِمْسَانِي وغيرُهم، من تآليفه «شرح ابنِ بَرِّي في قراءة الإمام نافع».

تُوفِّيَ سنة (٨٣٤هـ)، يُنظَر «نيل الابتهاج» لأحمد بابا التُّنْبُكْتي (ص٤٩٥).

(٢) «شرح الدُّرر اللَّوامع» للمِنْتُوري(١/ ١٠٣).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦١).

عَمْرٍو الدَّاني مع بعضِ الزِّياداتِ الَّتي زادها الشَّاطِبي على «التَّيسير»؛ كالقَصْرِ والطُّولِ في مَدِّ البَدَلِ، والفتح في ذَوَاتِ الياء وغَيرِها، وقد أشار الشَّاطبي إليها بقولِه: «وألفافُها زادَتْ بنَشْرِ فوائدٍ»، والإشكالُ في هذه الزِّيادات أنَّها غيرُ معلومةِ[1] المصدَرِ، فلا الشَّاطبي بَيَّنَ أسانيدَ تلك الزِّياداتِ، ولا ابنُ الجَزَرِي

---

(١) الكثيرُ من مَشايخِنَا الأفاضلِ لم يَتقَبَّلْ جهالةَ مصادِرِ زياداتِ «الشَّاطبيَّة» على «التَّيسير»؛ لأنَّ اصطلاحَ الجهالةِ كنايةٌ عن القدحِ في الرِّوايةِ، وهذا ممَّا لا يَليقُ بمقامِ «الشَّاطبيَّة»؛ لأجل ذلك نجد بعضَ الاعتراضاتِ تتَجلَّى من هنا وهناك، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ لبشاعةِ الوصفِ في حقِّ هذه المنظومةِ العظيمةِ، ولولا أنَّ المُتولِّي صرَّحَ بذلك لما تَجرَّأْتُ أن أبوح بهذا المصطلح أبدًا.

ولا شكَّ أنَّ أسانيدَ «الشَّاطبيَّة» ومصادرَها كانت معلومةً لدى ابنِ الجَزَرِي، وإنَّما اختصَرَها في طريقٍ واحدةٍ ليتفادى كثرةَ الأسانيدِ لقوله في «النَّشر»: «مع أنَّا لَمْ نَعُدَّ للشَّاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ وأمثالِه إلى صاحب «التَّيسير» وغيرِه سوى طريقٍ واحدةٍ، وإلَّا فلو عَدَدْنَا طُرُقَنا وطُرُقَهم لتجاوَزَتِ الألفَ» [«النَّشر» (١/ ١٩٠)].

ولَمَّا كانت «الشَّاطبيَّة» مصدرًا مُنفرِدًا من نَوعِه من حيث شُهرَتُه واعتناءُ الأئمَّةِ به حفظًا وشرحًا وروايةً ممَّا لا يُعرَفُ له نظيرٌ في كتب القراءاتِ؛ بل ولا في باقي العلومِ الشَّرعيَّةِ ـ إن لم أبالغْ ـ ومَنْ كان من هذا القبيلِ يمكنُ الاستغناءُ عن ذكرِ بعضِ أسانِيدِه اختصارًا.

ولا ريب أنَّ جميعَ ما في «الشَّاطبيَّة» صحيحٌ مقطوعٌ به كما صرَّحَ بذلك ابنُ الجزري في «مُنجِد المُقرِئين» حيث قال: «فإن قلتَ: قد وَجَدْنا في الكتبِ المشهورةِ المُتلقَّاةِ بالقبولِ تبايُنًا في بَعضِ الأصولِ والفَرْشِ كما في «الشَّاطبيَّة» نحو قراءةِ ابنِ ذَكْوَان ﴿تتبعانِّ﴾ بتخفيفِ النُّون، وقراءةِ هشام ﴿أفئدة﴾ بياء بعد الهمزة، وقراءة قنبل ﴿على سوقه﴾ بواوٍ بعد الهمزة، وغير ذلك من التَّسهيلاتِ والإمالات الَّتي لا توجد في غيرِها في الكتب إلَّا في كتابٍ أو اثنين، وهذا لا يَثبُتُ به التَّواتُر.

قلتُ: هذا وشِبهُه إن لم يَبلُغْ مَبلغَ التَّواتُرِ صحيحٌ مقطوعٌ به، نَعتَقِدُ أنَّه من القرآنِ، وأنَّه من الأَحرُفِ السَّبعةِ الَّتي نزَلَ بها» [«مُنجِد المقرئين» (ص٩٠)].

قلتُ: من هنا يظهر جليًّا أنَّ جميعَ ما في «الشَّاطبيَّةِ» صحيحٌ مقطوعٌ به، وإنَّما تتفاوت الأوجُهُ في الشُّهرةِ؛ فبَعضُها يبلغ مَبلغَ التَّواتُرِ، وبعضُها يبلغ مبلغَ الشُّهرَةِ فيما دون المتواتر، ومنها ما هو أقلُّ شهرةً وهو الأقلُّ، وهي جميعًا صحيحةٌ مقطوعٌ بها؛ لأنَّها تَتوفَّرُ على شروطِ صحَّةِ القراءةِ، وعليه =

بسَطَها في «النَّشر»، مُكتَفِيًا فيه بذكرِ إسنادٍ واحدٍ للشَّاطبي عن النَّفزي إلى الدَّاني عن ابنِ خَاقَان، فلا يُمكِنُ حِينَئِذٍ معرفةُ مَصدَرِ الشَّاطبي مثلًا في قصر البدل مع الفتح في ذوات الياء على وجه التَّحديدِ، فقد قيل هو من «التَّذكرة»، وهذا مُستَبْعَدٌ لوُرُودِ الكثيرِ من الخلافِ في أصول روايةِ وَرْشٍ بين «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، وكذا مصدر الطُّول في البَدَلِ مع الفَتحِ، وهكذا.

وقد ذكر الإمامُ السَّخاوي[1] في كتابه «فتح الوصيد»[2] بعضَ[3] أسانيدِ[4]

= فالجهالةُ الَّتي يُرَادُ بها هنا هي بالنِّسبةِ للمُحرِّرين؛ حيث لا يُمكِنُهم عَزوُ كلِّ وَجهٍ إلى مَصدَرِه جُزئِيَّةً جزئيَّةً، وليس بالنِّسبةِ إلى الرِّوايةِ ككُلٍّ، فنظرَةُ المُحرِّر تختلفُ عن نظرة غيره؛ لأنَّ عملَه يتوقَّفُ على وجودِ شَيْئَيْن أساسِيَيْن: الإسنادُ والمصدرُ.

(١) هو علي بنُ مُحَمَّد بنِ عبد الصَّمدِ بنِ عبد الأحد بنِ عبد الغالب بنِ عطاس، الإمامُ العلَّامةُ عَلَمُ الدِّينِ أبو الحسن الهمداني السَّخاوي، المُقرئ المُفَسِّر النَّحوي اللُّغَوِي الشَّافعي، شيخُ مشايخِ الإقراءِ بدمشق، قرأ القراءات بالدِّيارِ المصريَّةِ على وليِّ الله أبي القاسم الشَّاطبي، وغيرِه، وكان إمامًا علَّامةً مُحقِّقًا مُقرئًا مُجوِّدًا، بصيرًا بالقراءاتِ وعِلَلِها، إمامًا في النَّحوِ واللُّغةِ والتَّفسيرِ والأدب، أتقن هذه العلومَ إتقانًا بليغًا.

ألَّفَ مِنَ الكُتُبِ «شرح الشَّاطبيَّة» وسمَّاه «فتح الوصيد»، فهو أوَّلُ من شَرَحها، وله كتاب «جمال القُرَّاء وكمال الإقراء»، وغير ذلك.

تُوفِّيَ سنة (٦٤٣هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٥٦٩).

(٢) يُنظَر «فتح الوصيد» (ص١١٨ ـ ١٢٠).

(٣) لم يَذكُرِ السَّخاوي في كتابه «فتح الوصيد» كلَّ أسانيد الشَّاطبي، بل اقتصر على بعضِها، حيث روى الإمامُ الشَّاطبي القراءةَ بالأندلس على أكثَرَ من عَشَرَةِ شُيوخ، ذكرهم العلَّامةُ الدُّكتور عبد الهادي حميتو في كتابه: «زعيم المدرسة الأثريَّة في القراءات وشيخُ قُرَّاءِ المَغرِب والمَشرِق الإمام أبو القاسم الشَّاطبي» (ص٢١ ـ ٣٤).

(٤) ما ذكره السَّخاوي من أسانيدِ الإمامِ الشَّاطبي يدورُ حول ثلاثِ طُرقٍ:

* **الأوَّل**: طريق الدَّاني من «التَّيسير» و«الاقتصاد»، وهما لا يختلفان في المضمون؛ لأنَّ الدَّاني اختصر كتاب «الاقتصاد» في كتابه «التَّيسير» [«مُعجَم مُؤلَّفات الدَّاني» (ص٤٥) للعلَّامة الدُّكتور عبد الهادي حميتو]. =

الشَّاطبي، لكن لا يمكن من خلالها تحديدُ مصادرِ تلك الزِّياداتِ على وجه الخصوص، قال العلَّامة المُتولِّي: «وكذلك منَعَ الشَّيخُ سُلطَان وتابِعوه ـ أي تَرقِيق ﴿ذكرًا﴾ ـ على التَّوسُّط ـ أي تَوسُّط البدل ـ من «الشَّاطبيَّة»، ولا أدري ما عِلَّةُ ذلك؛ لأنَّ التَّرقيقَ من زياداتِ القصيدةِ على «التَّيسير»، وطُرُقُها مجهولةٌ، وليس في كلامِهم ما يُعيِّنُها، وغاية ما في «النَّشر» أنَّه أَوْصَلَ سندَ الشَّاطبي عن النَّفزي إلى صاحب «التَّيسير» من قراءَتِه على ابْنِ خَاقَان فقط، وسكت عن ما وراء ذلك له في طريق الأزرق»[1]، وقال: «وأمَّا تَحرِيرُ المسألةِ ـ أي أَوجُه اللِّين المهموز ـ من طريقِ «الشَّاطبيَّة» فكما ذَكَرْنا، فهذا مشهورٌ وتفريعُنا عليه، ولكنِّي لا أَدرِي مِنْ أين ذلك؟ لأنَّ طُرُقَ «الشَّاطبيَّة» الَّتي زَادَها على «التَّيسير» مجهولةٌ، وهذا أمرٌ مُتوقِّفٌ على مَعرِفتِها، ولم يُبرِّرْ أحدٌ ممَّنْ قال بذلك شيئًا منها»[2]، قلتُ: كلام

= * الثَّاني: طريقُ مَكِّي القَيْسِي، نَقلَه السَّخاوي بصِيغَةِ التَّحدِيثِ، وليس بصيغةِ التِّلاوةِ والأداءِ، فلا يَنبغي الاعتبارُ بها، وحتَّى لو اعْتَبَرْنَا بها فإنَّ في روايةِ مَكِّي عن أبي عدي ما يُخالِفُ مَذهَبَ الشَّاطبي كتَفخِيمِ ﴿عشرون﴾، و﴿وزرك﴾، و﴿ووزر أخرى﴾، و﴿ذكرك﴾، و﴿حذركم﴾، و﴿لعبرة﴾، و﴿كبره﴾، وترقيقِ ﴿إرم﴾، وكذا تفخيمِ اللَّام في ﴿صلصال﴾، فلا يُمكِنُ أن يكون طريقُ مَكِّيٍّ القَيْسِي من مصادر «الشَّاطبيَّة».

* الثَّالث: طريقُ الطَّرَسُوسي صاحبِ «المُجتَبى»؛ فإنَّ في رِوَايَتِه أيضًا ما يُخالِفُ مضمونَ «الشَّاطبيَّة» كتَفخِيمِ ﴿سراعًا﴾، و﴿ذراعًا﴾، ﴿ذراعيه﴾، وترقيقِ ﴿إرم﴾ والإشباعِ في نَحوِ ﴿ايت﴾، و﴿اوتمن﴾ حالَ الابتداءِ، فلا يُمكِنُ أن يكون من مصادر «الشَّاطبيَّة».

زيادةً على ذلك فإنَّ ما ذكره السَّخاوي هو جزءٌ من أسانيد الإمام الشَّاطبي ـ كما ذكرت ـ، فيبقى الباقي غيرَ مَعلُومٍ عندنا، فلا يمكن إعادةُ النَّظرِ فيما حُرِّرَ من طريقِ «الشَّاطبيَّة» لجهالةِ مَصادِرِ زياداتِها على «التَّيسير».

(١) «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٦٨).

(٢) «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٥٣).

المتولِّي صريحٌ في كَونِ تِلكُمُ الزِّياداتِ مجهولةَ المَصدَرِ؛ إذ لم أَقِفْ على ما بَيَّنَها وأَبْرَزَها مع كَثرَةِ البحث والنَّظرِ، فلَزِمَ في هذه الحال اتِّباعُ ابنِ الجَزَرِي فيما حَرَّرَه في «النَّشرِ» لوَرْشٍ من طريق «الشَّاطبيَّة»، وكذا ما حَرَّرَه في «مسائله التَّبريزيَّة»[1]، وجرى العمل عليه عند المُحرِّرين قاطبةً من طريق «الشَّاطبيَّة»؛ إذ لا يُمكِنُ إعادةُ النَّظرِ فيها؛ لأنَّ مَصادِرَ تِلكُمُ الزِّياداتِ على «التَّيسير» غيرُ مَعلُومَةٍ.

٢ ـ كتاب «التَّيسير» للدَّاني:

اقتصرتُ فيه على ما قرأه الدَّاني على شيخِهِ ابنِ خَاقَان لكَونِها الرِّوايةَ المُسنَدةَ في كتاب «التَّيسير» عن وَرْشٍ، وذلك على أساس ما ذكرَه الدَّاني في «جامع البيان»، أو ما نقله عنه المنتُورِي في شرحه على «الدُّرر اللَّوامع» وغيرِه، وقد بَيَّنَ ابنُ الجَزَرِي في غَيرِ ما مرَّةٍ خُروجَ الدَّانِي عن طَرِيقِه في «التَّيسير» بسبب إدرَاجِه فيه ما ليس من قِراءَتِه على ابنِ خَاقَان، كما سيأتي تَوضِيحُه على حواشِي الكتاب إن شاء اللهُ تعالى.

٣ ـ «التَّبصرة» لمكِّي القَيْسِي:

اقتصرتُ فيه على ما قرَأَه مَكِّي القَيْسِي على أبي عدي؛ لأنَّها الرِّوايةُ المُسنَدةُ في «النَّشر»، وذلك على أساس ما يَنقُلُه في «التَّبصرة»، فإن بَيَّنَ قراءَتَه على أبي عدي

---

(١) «المسائل التَّبريزيَّة»: هو مُلحَقٌ لكتاب «النَّشر» لابنِ الجَزَري، عُثِرَ عليه في بعض النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، وهي عبارةٌ عن أربعين مسألةً في التَّحريراتِ أجاب عنها ابنُ الجزري في مدينة تَبْرِيز، وهي إحدى أهمِّ المدن في إيران، وقد نقل الشَّيخُ سلطان مزاحي بعضَها في رسالته المعروفة، والإسقاطي في كتابه «أجوبة المسائل المشكلات»، وقد ذكر الشَّيخُ عبد الرَّازَّق إبراهيم موسى أنَّه كتابٌ مخطوطٌ في مكتبة الظَّاهريَّة.

يُنظَر «تأمُّلات حول تحريرات العلماء» (ص٤٣).

اقتَصرْتُ له عليها، وإن ذكر خلافًا في مسألةٍ وذكر أنَّه قرأ على أبي الطَّيِّبِ بوَجهٍ، دلَّ ذلك أنَّه قرأ على أبي عدي بالوجهِ الثَّاني، وإن أطلق الخلافَ من غير توضيحٍ لقراءَتِه على أبي عدي أَخذْتُ له بالوجهَيْن جميعًا.

وكتاب «التَّبصرة» يَتضمَّنُ ما نَقلَه مَكِّي القَيْسِي عن أبي عدي، وأبي الطَّيِّب ابنِ غَلبون، وأبي بكر الأذْفَوِي، كما هو ظاهرٌ في أسانيد[1] كتاب «التَّبصرة» عن ورشٍ.

ولقد اعتمدتُّ أيضًا على «الدُّرِّ النَّثير» للمالقي؛ لأنَّه يَتضمَّنُ مذْهَبَ مَكِّي، والدَّاني، وابنِ شُرَيْحٍ.

٤ ـ كتاب «الكافي» لابنِ شُرَيْحٍ:

بالإضافة إلى كتاب «الكافي»، اعتمدتُّ أيضًا على كتاب «مُفرَدَة نافع» لابنِ شُرَيْحٍ، و«الدُّرِّ النَّثِير» للمالقي.

٥ ـ كتاب «الإرشاد» لأبي الطَّيِّب بنِ غَلْبون:

بالإضافة إلى كتاب «الإرشاد»، اعتمدتُّ على كتاب «الاستكمال» له، وعلى ما يَنقُلُه عنه ابنُه أبو الحسن بنُ غَلْبُون، ومَكِّي القَيْسِي في «التَّبصرة»، وغيرُهما.

٦ ـ كتاب «العنوان» لأبي طاهر:

بالإضافة إلى كتاب «العنوان»، اعتمدتُّ على كتاب «الاكتفاء في القراءات السَّبعِ المشهورةِ» له، وهو أَوْسَعُ مادَّةً من كتابِه «العنوان»، واعتمدتُّ أيضًا على كتاب «تحفة الإخوان في الخُلْفِ بين «الشَّاطبيَّة» و«العنوان»» لابنِ الجَزَرِيِّ.

٧ ـ كتاب «المُجتَبى» للطَّرسوسي:

الكتاب مفقودٌ، فإن سَكَتَ في «النَّشر» عن مذهب الطَّرسوسي، أُلحِقُ مَذهَبَه

---

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص ١٩٦ ـ ١٩٩)، و«غاية النِّهاية» (١/ ٣١٠).

بمذهبِ صاحبِ «العنوان» لكونه من تَلامِذَتِه في الرِّوايةِ، وعلى ذلك جرى العملُ عند المُحَرِّرِين.

٨ ـ «طريق أبي مِعشَر»:

كثيرًا ما كان في «النَّشر» يَنقُلُ عن أبي مِعْشَرٍ من كتابه «التَّلخيص في القراءات الثَّمان» وهذا وهْمٌ؛ لأنَّ كتاب «التَّلخيص»[١] لا يَحتَوِي على طريق الأزرق، وإنَّما هو من كتابه الجامع الموسوم بـ: «سَوْقُ العروس»، وقد نبَّه الأزميري على ذلك في غير ما مرَّةٍ، فقال: «وأمَّا ما ذَكَرَه ابنُ الجَزَرِي من تَغلِيظِ اللَّامِ وتَرقِيقِها من «تلخيص» أبي معشر، وتبعه الأستاذ[٢] فهو سَهْوٌ من قَلمِ النَّاسِخ أو من ابنِ الجَزَرِي، فسُبْحَانَ مَنْ لا يَسْهُو؛ لأنَّه لم يكن في «تلخيصه» طريقُ الأزرقِ بل في كتابه المُسمَّى «سَوْق العروس»[٣]، والكتاب لم يُطبَعْ بعدُ.

فإن سكتَ في «النَّشر» عن مذهب أبي مِعشَر، أُلحِقَ بمذهب الهُذَلِي صاحبِ «الكامل»، كما صَنَعَ العلَّامةُ الضَّبَّاع في كتابه «المطلوب» تبعًا للسَّمَرْقَنْدِي[٤]؛ كقوله في باب اللِّين المهموز: «وسكت في «النَّشر» عن مذهب أبي مِعشَر، وقال المُتَولِّي: «ولم أقف على طريق أبي معشر في هذا الباب»، وسكت عنه أيضًا الأزميري كالمنصوري وزاده، وقال السَّمَرْقَنْدِي: «الظَّاهر أنَّه كالهُذَلِي»»[٥]، وقال

---

(١) قد اقتَصَرَ أبو معشر في كتابه «التَّلخيص في القراءاتِ الثَّمان» عن ورش: طريق يونس، وطريق الأصبهاني، يُنظَر «التَّلخيص» (ص٩١ ـ ٩٢).

(٢) مُرَادُه بالأستاذ شيخُه يوسف أفندي زاده رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) «بدائع البرهان» (ص٨٣).

(٤) لم أقف على ترجمته بعد.

(٥) «المطلوب» (ص٥).

أيضًا في ﴿عين﴾ شورى ومريم: «وسكت في «النَّشر» أيضًا عن مذهب أبي معشر، والظَّاهر أنَّه كالهُذَلِي»[1].

قلتُ: وسببُ إلحَاقِهِم مَذهَبَ أبي مِعشَر بمذهب الهُذَلِي فيما ظهر لي، هو أنَّ صاحبَ «النَّشر» أَسنَدَ لأبي مِعشَرٍ عن الأزرق من طريقٍ واحدةٍ[2] لا يُشارِكُه فيها إلَّا الهُذَلِي، وقد استَعَنْتُ أيضًا في تحرير طريق أبي مِعشَر بكتاب «المفيد في القراءات الثَّمان» لإبراهيم الحضرمي[3]؛ لأنَّه لَخَّصَ فيه كتاب «التَّلخيص[4] في القراءات الثَّمان» لأبي معشر الطَّبَرِي وزادَهُ فوائِدَ كما ذكر في «النَّشر»[5]، لا سيَّما وأنَّه يَروِي القراءاتِ من طريق أبي مِعشَر بواسطة شيوخِه[6].

---

(١) «المطلوب» (ص٦).

(٢) وهو طريقُ أبي نصر سلامة بنِ الحسن الموصلي عنِ النَّحَّاسِ عن أبي يعقوب الأزرق.

يُنظَر «النَّشر» (١/ ١٠٧).

(٣) مُحَمَّدُ بنُ إبراهيم بنِ أبي مُشَيْرِح بضمِّ الميمِ وفتح الشِّينِ المُعجمَةِ وإسكانِ الياء آخر الحروف وكسر الرَّاء، وبالحاء المهملة، الحضرمي المجاور بمكَّة، صاحبِ كتاب «المفيد في القراءات الثَّمان»، اختصر كتاب «التَّلخيص» لأبي معشر، وزاد فيه فوائد.

يُنظَر «طبقات فقهاء اليمن» (ص١٨٧)، و«غاية النِّهاية» (٢/ ٤٦)، و«النَّشر» (١/ ٩٣).

(٤) وكتاب «التَّلخيص» لا يَحتَوِي على طريقِ أبي يعقوب الأزرق، خلافًا لما في «النَّشر»، وإنَّما روايةُ الأزرق من طريق أبي معشر هي من كتابه الجامع الموسوم بـ: «سَوْقُ العروس»، فيكون كتاب «المفيد» إمَّا مُختَصَرًا لكتاب «التَّلخيص» مع إضافات من كتاب «الجامع»، أو أنَّه مُختَصَرٌ لكتاب «الجامع» نفسِه مع بعضِ الزِّياداتِ والله أعلم.

(٥) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٩٣).

(٦) وهم: عبدُ الله بنُ عمر بنِ العرجاء القيرواني، [«غاية النِّهاية» (١/ ٤٣٨)]، والحسن بنُ عبد الله ابنِ عمر بنِ العرجاء [«غاية النِّهاية» (١/ ٢١٧)]، وعلي بنُ عمر بنِ سهل أبو الحسن الطَّبري [«غاية النِّهاية» (١/ ٥٦٠)]، يُنظَر مقدِّمة التَّحقيق لكتاب «المفيد» (ص٣٣ ـ ٣٤).

٩ ـ كتاب «الهداية» لأبي العَبَّاس المَهدَوِيِّ:

الكتاب مفقود، وقد شرَحَه المؤلِّفُ في كتابه «شرح «الهداية»» وهو مطبوع، وعليه اعتمدتُّ، فإن سَكَتَ فيه عن مسألةٍ، وسَكَتَ عنها صاحبُ «النَّشر» نَظَرْتُ في أقوالِ النَّاقِلِين عنه؛ كابنِ الباذش، والمنتوري وغيرِهما، وليس بغريبٍ أن يُلحَقَ بمذهبِ شَيخِه ابنِ سُفْيَان صَاحِبِ «الهَادِي» عند عدمِ النَّصِّ.

١٠ ـ كتاب ««التَّجريد»» لابنِ الفَحَّام:

قد اقتصرتُ على طُرُقِه المُسنَدةِ في «النَّشر»[١] دون غيرِها، وهي ثلاثة:

الأولى: طريقُ الخَوْلَانِي[٢] عن النَّحَّاس عن الأزرَقِ، قرأ بها ابنُ الفَحَّام على أبي الحسن عبد الباقي.

الثَّانية: طريقُ ابنِ النَّفيس[٣] عن أبي عدي[٤] عن ابنِ سَيْفٍ عن الأَزْرَق، قرأ بها ابنُ الفَحَّامِ على ابنِ النَّفيس.

الثَّالثة: طريق الحوفي[٥] عن أبي عدي عن ابنِ سيف عن الأزرق، قرأ بها ابنُ

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (١/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

(٢) هو حمدان بنُ عون بنِ حكيم بنِ سعيد، أبو جعفر الخولاني المصري، أحَدُ الحُذَّاقِ، تُوفِّيَ حول سنة (٣٤٠ هـ)، [«غاية النِّهاية» (١/ ٢٦٠)].

(٣) هو أحمد بنُ سعيد بنِ أحمد بنِ أحمد بنِ عبد الله بنِ سُلَيْمان المعروفِ بابنِ نفيس، أبو العبَّاسِ الطَّرَابُلْسي الأصل، ثمَّ المصري، إمامٌ ثقةٌ كبيرٌ، انتهى إليه علوُّ الإسنادِ.
تُوفِّيَ سنة (٤٥٣هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٤) هو عبدُ العزيز بنُ علي بنِ أحمد بنِ محمَّدِ بنِ إسحاق بنِ الفرج، أبو عدي المصري، يُعرَف بابنِ الإمامِ، مُقرئٌ مُحدِّثٌ مُتصدِّرٌ ضابطٌ، شيخُ القُرَّاءِ ومُسنِدُهم بمصر.
تُوفِّيَ سنة (٣٨١هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥).

(٥) هو عبدُ الله بنُ عبدِ الرَّحمن، أبو مُحَمَّد الظَّهَرَاوي الحوفي، روى القراءةَ عرضًا عن أبي بكر ابنِ سيف، لم أقفْ على تاريخِ وفاتِه، يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٤٢٨).

الفحَّام على عبد الباقي.

وأمَّا قراءتُه على الفَارِسِي[1]، فهي غيرُ مُسنَدةٍ في «النَّشر»، فلا يَصِحُّ حِينَئِذٍ إلَّا روايةُ ابنِ الفحَّامِ عن عبدِ الباقي وابنِ النَّفيس دون الفارسي، فإن بيَّنَ صاحِبُ «التَّجريد» مذهبَ شُيوخِه اقْتَصرْتُ له على روايةِ عبدِ الباقي وابنِ النَّفيس، وإن أَطلَقَ الخلافَ أَخذْتُ له بمُطلَقِه.

١١ ـ «تلخيص العبارات» لابن بَلِّيمة:

قد روى له في «النَّشر» من ثلاثِ طُرقٍ، وهي نفسُ طُرقِ ابنِ الفَحَّامِ شارَكه فيها جميعًا، إلَّا أنَّ ابنَ بلِّيمة أَهْمَلَ ذكرَ أَسانِيدِه، واستغنى عن عزوِ كلِّ وَجهٍ وقع فيه الخلافُ إلى عبد الباقي وابنِ النَّفيس؛ بقصد الإيجازِ والاختصار، ممَّا يُجبِرُنا على الأخذِ له بمُطلَقِ الخِلافِ.

١٢ ـ كتاب «التَّذكرة» لابنِ غَلبُون:

بالإضافة إلى كتاب «التَّذكرة» لابنِ غلبون، اعتمدتُّ أيضًا على ما يَنقُلُه عنه الدَّاني في «جامع البيان» وغَيرِه.

١٣ ـ كتاب «الكامل» للهُذَلِي:

وهو أَكثَرُ المصادِرِ طُرُقًا في «النَّشر»، والمسائل المسكوتُ عنها في «الكامل» كثيرةٌ، وكذلك في «النَّشر» عنه أيضًا، ممَّا حَمَلَنِي على إلحَاقِ مَذهَبِه بمَذهَبِ الجمهور، لا سيَّما جمهور المغاربة، إن سكت عن مذهبِه المُحرِّرُون.

---

(١) هو نَصرُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ أحمدَ بنِ نُوحٍ، أبو الحُسَيْن الفَارِسِي الشِّيرَازِي، شَيخٌ مُحقِّقٌ إمامٌ مُسنِدٌ ثقةٌ عَدلٌ، له كتاب «الجامع في القراءات العشر».

تُوفِّيَ سنة (٤٦١ هـ)، يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ٣٣٦).

١٤ ـ قراءة الدَّاني على أبي الحسن بنِ غلبون:

اعتمدتُّ في هذه الرِّوايةِ على ما ذكره الدَّاني في «جامع البيان» وغيرِه، وما نقله عنه المنتوري في «شرح الدُّرَرِ اللَّوامع»، وعلى كتاب «التَّذكرة» لابنِ غلبون، وليس كلُّ ما في ««التَّذكرة» يصحُّ من طريق الدَّاني بالضَّرورةِ؛ كتَرقِيقِ الرَّاءِ في ﴿سِرَاعًا﴾، و﴿ذِرَاعًا﴾، وكذا ﴿مِرَاءً﴾، ﴿وافْتِرَاءً﴾، وغير ذلك، وإنَّما العبرةُ فيما قرأ به الدَّاني على أبي الحسن، وصحَّ من طريقِ «التَّذكرة».

١٥ ـ قراءة الدَّاني على أبي الفتح:

اعتمدتُّ في هذه الرِّوايةِ على ما ذكره الدَّاني في «جامع البيان» وغيرِه، وما نقله عنه المنتوري في «شرح الدُّرر اللَّوامع» وغيره، فإن سكت الدَّاني عنه ألحقتُ روايَتَه برواية ابنِ الفحَّام، وابنِ بلِّيمة عن عبد الباقي عن أبي الفتح شيخِ الدَّاني.

القسم الأوَّل

تحريرُ الأوجُهِ الخلافيَّةِ وعزوُها إلى مصادرِها وطُرقِها النَّشريَّة

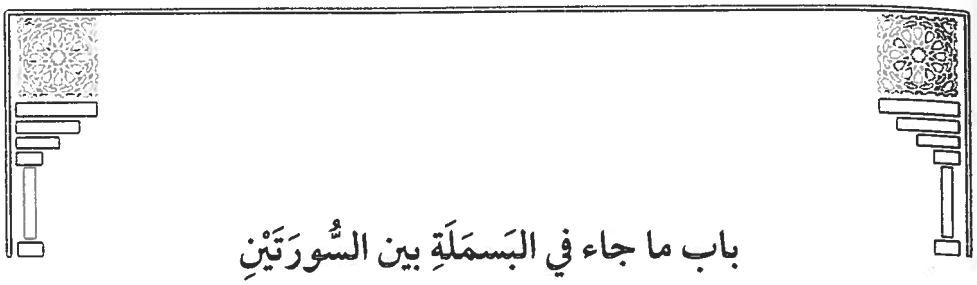

باب ما جاء في البَسمَلَةِ بين السُّورَتَيْنِ

اختلفَ أهلُ الأَداءِ عن الأَزرَقِ في الفَصلِ بين السُّورَتَيْنِ بالبسملة، قال في «الطَّيِّبة»: «**والخُلْفُ كَمْ حِمًا جَلاَ**»، والخلاف عنه يدور بين ثلاثةِ أوجهٍ:

الوَصْلُ، والسَّكتُ بينهما من غيرِ بَسْمَلَةٍ، والفصلُ بينهما بالبسملةِ.

فالوصلُ مذهبُ أبي مِعشَر[(١)]، وصاحبِ «الهداية»[(٢)]، و«العنوان»[(٣)]، و«المُجتَبى»[(٤)]، وهو أحدُ الوَجهَيْن في «التَّجريد»[(٥)]، وأحدُ الثَّلاثةِ في

---

(١) وسكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، ومذهبُه الوَصلُ كما جنح المُتَوَلِّي والضَّبَّاع، وهو مذهبُ إبراهيم الحضرمي صاحب «المفيد» الرَّاوي من طريق أبي معشر.

يُنظَر «المطلوب» للضَّبَّاع (ص٣)، و«المفيد» للحضرمي (ص٩٢).

(٢) قال المِتْوَرِي: «وقال المهدوي في «الشَّرح»: «والمأخوذُ لورشٍ بترك البسملة»» (١/ ١٠٣)، وتركُ البَسمَلَةِ يحتمل السَّكتَ والوصلَ، وظاهر «النَّشر» على الوصل.

يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦١).

(٣) يُنظَر «العنوان» (ص٦٥)، و«تحفة الإخوان» (ص١٢٣)، و«النَّشر» (١/ ٢٦١).

(٤) وسَكَتَ في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المجتبى»، والظَّاهر أنَّه كـ«العنوان» أي الوصل، قال الأزميري: «وسَكَتَ ابنُ الجَزَرِي في باب البسملة عن ذكر «المجتبى»، ولم يكن عندي حتَّى أُفتِّشَ وأذكر، وأظنُّه مثل «العنوان»» [«بدائع البرهان» (ص٥١)]، يُنظَر «المطلوب» للضَّبَّاع (ص٣).

(٥) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «التَّجريد»، قال ابنُ الفحَّام: «وروى عبدُ الباقي عن =

«الشَّاطبيَّة»[1].

والسَّكتُ مذهبُ صاحبِ «التَّذكرة»[2]، و«الإرشاد»[3]، و«تلخيص العبارات»[4]، وبه قرأَ الدَّاني[5] على شيوخِه، وهو أحَدُ الوَجْهَيْن في «الكامل»[6]، والثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

= أصحابِ ابنِ هلال عن ورشٍ بالتَّسمِيَةِ بين السُّوَرِ، إلَّا بَيْنَ القَرِينَتَيْن، وروى بعد ذلك عن وَرشٍ مِثلَ حَمزةَ يَصِلُ السُّورةَ بالسُّورةِ، ووافقه على ذلك أبو العباس» [«التَّجريد» (١٨٣)].

قلتُ: طرُقُ ابنِ الفحَّام في «النَّشر» ثلاثةٌ:

* **الأولى**: قراءةُ ابنِ الفَحَّامِ على عبد الباقي من طريق ابنِ هلال بالبسملة؛ لقول ابنِ الفحام: «وروى عبدُ الباقي عن أصحاب ابنِ هلال عن ورش بالتَّسمية بين السُّوَر».

* **الثَّانية**: قراءته على عبدِ الباقي من طريقِ أبي عدي بالوصل لقوله: «وروى ـ أي عبد الباقي ـ بعد ذلك عن ورشٍ مثلَ حمزةَ؛ يصل السُّورةَ بالسُّورةَ».

* **الثَّالثة**: قراءتُه على أبي العبَّاس من طريق أبي عدي بالوصل لقوله: «ووافقه على ذلك أبو العبَّاس»، وعليه فإنَّ مذهبَ ابنِ الفحَّامِ هو الوصلُ والبسملةُ جميعًا: الوجهان عن عبد الباقي، والوصل عن أبي العبَّاس.

(١) قال الشَّاطبي:

..... وصِلْ واسْكُتَنْ كُلَّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا

وقوله:

..... وفِيهَا خِلَافٌ جِيدُه وَاضِحُ الطِّلَا

(٢) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٦٤).

(٣) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٢٤٨)، وبالسَّكتِ قرأ عليه مكِّي، يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٤٧).

(٤) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٢).

(٥) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦١)، و«إيضاح الرُّموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة» للقباقبي (ص٨٩)، و«لطائف الإشارات» (٤/ ١٣٤٠).

(٦) وقد ذكر له في «النَّشر» السَّكتَ، وظاهر «الكامل» على السَّكتِ والبسملةِ جميعًا، قال الهُذَلِي: «وروى الأزرق عن ورش غيرَ ابنِ مطير والنَّحَّاس تركَ التَّسميةِ في أوائل السُّورِ إلَّا في مواضع» [«الكامل» (ص٤٧٤)]، فكلامُه يدلُّ على أنَّ البسملةَ عنه هي عن ابنِ سَيْفٍ؛ لأنَّ تَركَها عنه هي عن النَّحَّاس قال الضَّبَّاع: «واستظهر المُحرِّرُ المُتولِّي البسملةَ أيضًا لصاحب «الكامل»» [«المطلوب» (ص٣)]، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦١).

والبَسْمَلَةُ مذهبُ صاحب «التَّبصرة»[1]، و«الكافي»[2]، وهو الثَّاني في «الكامل» و«التَّجريد»، والثَّالث في «الشَّاطبيَّة».

وأمَّا بَيْنَ الأنفال وبراءة فلا بسملةَ بينهما، وقد أجازَ ابنُ الجزري في «النَّشر»[3]: الوصلَ، والسَّكتَ، والوقفَ جميعًا بينهما لكلِّ القُرَّاء، وهذا الإطلاقُ يحتاج إلى تفصيلٍ:

١ ـ الوصلُ بين الأنفال وبراءة يكون لمن مَذهَبُه بين كلِّ سُورَتَيْن الوصلَ بغيرِ بَسمَلَةٍ، أو الفصلَ بالبسملةِ، وهم:

أبو معشر، وصاحب «الهداية»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«التَّجريد»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، والشَّاطبي في أَحَدِ وَجْهَيْهِما؛ لأنَّ البسملةَ حُذِفَت بين الأنفال وبراءة فلا يبقى للفاصِلِين بالبسملةِ إلَّا الوصلُ بين الأنفال وبراءة.

٢ ـ والسَّكتُ بينهما لمن مَذهَبُه السَّكتُ بين كلِّ سورَتَيْن، وهم:

صاحب «التَّذكرة»[4]، و«الإرشاد»[5]، و«تلخيص العبارات»[6]،

---

(١) قال مَكِّي: «وقد قرأتُ على الشَّيخِ أبي عدي بالفصل لورش» [«التَّبصرةُ» (ص٢٤٧)].

قلتُ: وطريق «التَّبصرة» لورش في «النَّشر» هو من طريق أبي عدي.

(٢) ذكر له في «النَّشر» الوصلَ والبسملةَ جميعًا، وقد اختار ابنُ شريح البسملةَ، وذكر أنَّه قرأ به على أَكثَرِ الشُّيوخِ، يُنظَر «الكافي» (ص٣٦)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص٨٥)، و«الدُّرُّ النَّثير» للمالقي (١/ ١٣٤)، و«النَّشر» (١/ ٢٦١).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦٩).

(٤) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٦٤).

(٥) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٢٤٨)، وبالسَّكت قرأ عليه مَكِّي، يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٤٧).

(٦) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٢).

والدَّاني[1]، وهو الثَّاني في «الكامل»[2]، و«الشَّاطبيَّة».

٣ ـ والوقفُ بينهما يجوز للجميع؛ لأنَّ الوقفَ على آخِرِ السُّورَةِ مع البَسمَلَةِ هو لجميعِ القُرَّاءِ لأجل الابتداء، فلمَّا حُذِفَتِ البسملةُ بين الأنفال وبراءة بَقِيَ الوقفُ سائِغًا بينهما للجميع، قال ابنُ الجزري: «وإنَّما عُدِلَ عنه في مذهبِ مَنْ لم يفصِلْ من أجلِ أنَّه لو وَقَفَ على آخرِ السُّوَرِ لَلَزِمَتِ البسملةُ أوائلَ السُّوَرِ ومن أجلِ الابتداءِ، وإن لم يُؤْتَ بها خُولِفَ الرَّسمُ في الحالَتَيْنِ كما تقدَّمَ، واللاَّزم هنا مُنتَفٍ والمُقتَضَى للوقفِ قائمٌ، فمِنْ ثَمَّ اختَرْنَا الوقفَ ولا نمنع غيرَه والله أعلم»[3]، فقوله: «فاللَّازم هنا مُنتَفٍ» أي انتفى بحذف البسملة بين الأنفال وبراءة، فيبقى المقتضى للوقف قائمًا.

والممنوع في الرِّوايةِ هو السَّكتُ بين الأنفال وبراءة لمن مَذهَبُه الوصلُ بين كلِّ سُورَتَيْن، أو الوصل بينهما لمن مذهبه السَّكتُ بين كلِّ سورَتَيْن، ودليلُ ذلك أنَّ صاحب «التَّذكرة» اختار وجهَ الوصل بين الأنفال وبراءة، مع أنَّ مذهبَه بين السُّورَتَيْن هو السَّكتُ، فاعتبرَ صاحِبُ «النَّشر» ذلك انفرادًا[4] منه.

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦١)، و«إيضاح الرُّموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة» للقباقبي (ص٨٩)، و«لطائف الإشارات» (٤/ ١٣٤٠).

(٢) وقد ذكر له في «النَّشر» السَّكتَ، وظاهر «الكامل» على السَّكتِ والبسملةِ جميعًا، قال الهُذَلي: «وروى الأزرق عن ورش غيرَ ابنِ مطير والنَّحَّاس تركَ التَّسميةِ في أوائل السُّورِ إلَّا في مواضع» [«الكامل» (ص٤٧٤)]، فكلامُه يدلُّ على أنَّ البسملةَ عنه هي عن ابنِ سَيْفٍ؛ لأنَّ تَركَها عنه هي عن النَّحَّاس. قال الضَّبَّاع: «واستظهر المُحرِّرُ المُتولِّي البسملةَ أيضًا لصاحب «الكامل»» [«المطلوب» (ص٣)]، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦١).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٢٦٩).

(٤) ينظر «النَّشر» (١/ ٢٦٢)، و«التَّذكرة» (١/ ٦٤)، وقد ذكر هذا الوجه أيضًا ابنُ بلِّيمة حكايةً عن اختيار بعض شيوخِه له، يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٢).

باب ما جاء في تمكينِ مَدِّ البَدَل

❊ قال ابن الجزريِّ في «الطَّيِّبة»:

..... وَأَزْرَقٌ إِنْ بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفُ مَدْ
مُدَّ لَهُ وَاقْصُرْ وَوَسِّطْ كَنَأَى فَالْآنَ أُوتُوا إِيْ ءَءَامَنْتُمْ رَأَى

أخبر النَّاظمُ أنَّ الرُّواةَ اختلَفُوا عن الأزرق في مدِّ البَدَلِ، وهو أن يقع حَرفُ المَدِّ واللِّينِ بعد الهمزة نحو: ﴿ءَامِنُوا۟﴾ [البقرة: ٩ وغيرها]، و﴿وَجَآءُوٓ﴾ [يوسف: ١٦]، وشبهِه، فمنهم مَنْ قَصرَه، ومنهم من وَسَّطَه، ومنهم من أَشْبَعَه.

فالقصر: من «التَّذكرة»[(١)]، و«الإرشاد»[(٢)]، وقراءةِ الدَّاني[(٣)] على أبي الحسن،

---

(١) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ١٠٨)، و«النَّشر» (١/ ٣٣٩).

(٢) قد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الإرشاد»، ولم أجد في كتاب «الإرشاد» إشارةً إلى تَمكِينِ البدل، وبالقصر أخذ له الشَّيخُ سلطان مزاحي [«الرِّسالة في أجوبة المسائل العشرين» (ص٣٨)]، وبه قطع الأزميري، وشكَّكَ في التَّوسُّط وقال: «فلَمْ نَقْرَأْ به على أَكثَرِ شُيوخِنَا، وقرأنا به على بعضِ الشُّيوخِ، ولم يَكُنْ «الإرشاد» عندي حتَّى أُفتِّش، وأذكر بطريق الجزم واليقين» [«بدائع البرهان» (ص٣٩)].

(٣) يُنظَر «جامع البيان» (١/ ٢١٩).

وهو أحَدُ وَجْهَي «تلخيص العبارات»[1]، وأحدُ الثَّلاثة في «الشَّاطبيَّة»[2].

والتَّوسُّط: من «التَّيسير»[3] وبه قرَأَ الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفَتْح، وهو

---

(١) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٦).

(٢) «الشَّاطبيَّة» البيتان: (١٧١ ـ ١٧٢).

(٣) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٤٨)، و«الدُّرُّ النَّثير» (١/ ٣١١)، ولم يَنقُل ابنُ الجزري عن الدَّاني من قراءته على ابنِ خاقان وأبي الفتح إلَّا التَّوسُّط [«النَّشر» (١/ ٣٣٩)]، وقد ذكر له القسطلاني في «لطائف الإشارات» (٣/ ١٠٠٣) الطُّول من قراءته على ابن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وذلك لقولِ الدَّاني في «جامع البيان» (١/ ٢١٧): «فروى أصحابُ أبي يعقوب الأزرق عنه أداءً تمكينَهنَّ تمكينًا وسطًا بزيادةٍ يسيرةٍ، وهي كالزِّيادةِ الَّتي تزيدها من هذا الطَّريقِ في تَمطِيطِهنَّ مع تأخُّرِ الهمزَةِ في المُتَّصلِ والمُنفَصِلِ مطابقةً لمذهبه في التَّحقيقِ، وتحكمها المشافهة»، ففَهِم من هذا النَّصِّ أنَّ تمكينَ البَدلِ عند الدَّاني هو كتمكينِه عند تأخُّرِ الهمزةِ عن المدِّ في المتَّصلِ والمنفصلِ، وهذا الفهمُ غيرُ سديدٍ؛ لأنَّ الدَّاني تَحدَّث عن الزِّيادةِ ولم يَتحدَّثْ عن المدِّ، فذكر في «التَّيسير» الزِّيادةَ المُتوسِّطةَ ثمَّ فسَّرَها في «جامع البيان» بأنَّها زيادةٌ يسيرةٌ، ثمَّ حدَّدَ مِقدَارَ تلك الزِّيادةِ بأنَّها تَعدِلُ الزِّيادةَ الَّتي تُزاد في المدِّ المتَّصل والمنفصل لورش على مذهبِه في التَّحقيق، ولا شكَّ أنَّ هذه الزِّيادةَ تُقدَّر بألف، فكذلك تمكينُ البدل يكون بزيادةِ ألفٍ؛ إذ لو أراد الإشباعَ لما قال: «تمكينًا وسطًا بزيادةٍ يسيرةٍ».

وقد خصَّ الشَّيخ سلطان مزَّاحي في «أجوبته على المسائل العشرين» (ص٢٥)، والأزميري في «بدائع البرهان» (ص١٣) الطُّولَ للدَّاني بطريق أبي الفتح دون ابن خاقان؛ لكون عبارة الدَّاني في «التَّيسير» صريحةً على التَّوسُّط، وطريق «التَّيسير» هو نفسه طريقُ ابنِ خاقان، فلم يَبْقَ للطُّولِ مجالٌ إلَّا من طريقِ أبي الفتح، وهذا أَضعَفُ الأقوالِ؛ لأنَّ الدَّاني ما فرَّقَ في «جامع البيان» بين قراءته على ابن خاقان، وقراءته على أبي الفتح، بل سوَّى بين الرِّوايتَيْن عنهما في التَّمكينِ، فقال: «وبهذا الَّذي ذَكرتُ قرأتُ على ابنِ خاقان، وأبي الفتح في رواية أبي يعقوب عن ورش، وحكيا لي ذلك عن قراءتهما» [«جامع البيان» (١/ ٢١٩)]، بل وأنكر إشباعَ البدل في «جامع البيان» (١/ ٢٢١) حيث قال: «وقد وقعت في هذه الرِّوايةِ الَّتي قَرَأْنَا على ابنِ خاقان وفارس ابن أحمد =

الثَّاني في «تلخيص العبارات»، و«الشَّاطبيَّة».

والإشباع: من «التَّبصرة»[1]، و«الهداية»[2]، و«الكافي»[3]، و«العنوان»[4]،

= إلى جماعةٍ لم يَتحقَّقْ معرفتهم، ولا استكملت درايتهم فأفرطوا في إشباع التَّمكين إفراطًا أخرجوه بذلك عن حدِّه ووَزنِه».

قلتُ: ومرادُه بالإفراطِ هنا الطُّولُ المُساوِي لمقدار المدِّ المتَّصِل والمنفصلِ في رواية الأزرق عن ورش، وليس هو الإفراط الَّذي نقله في «النَّشر» عن الهذلي ممَّا يَفُوقُ مرتبة الطُّول [«النَّشر» (١/ ٣٣٩)]، والدَّليلُ على ذلك ما نقلَه القسطلاني عن الدَّاني من كتابه «الإيجاز» قولُه: «اختلف أهلُ الأداء في زيادةِ التَّمكينِ في ذلك بعدَ إجماعِ أُولِي الضَّبطِ والفَهمِ منهم على تَركِ الإفراطِ تمكينًا وسطًا من غيرِ إسراف، وهو دون تمكين حروف المدِّ مع تَأخُّرِ الهمزة» [«لطائف الإشارات» (٣/ ١٠٠٨)]، فقولُه: «وهو دون تمكين حروف المدِّ مع تأخُّر الهمزة» دليلٌ على أنَّ المرادَ بالإفراط هو الطُّولُ، وأنَّ مقصودَ الدَّاني من التَّمكينِ في البدل هو ما دون الطُّولِ أي التَّوسُّطِ لا غير، وهذا الَّذي حملَ الإمامَ الشَّاطبي على تضعيفِ وجه الطُّول بقولِه: «وقد يُروى لورش مطوَّلًا»؛ لأنَّ الدَّاني أنكَرَه، إذ لو قَبِلَهُ لنقلَه بصيغة الجزم والقطع.

وقد ذهب الإمامُ القيجاطي ومن تبعه كالمِنتُوري إلى أنَّ الصَّحيحَ عن الدَّاني هو الإشباعُ لا غير، وخطَّؤوا الآخِذِين بالتَّوسُّطِ من طَريقِ الدَّاني وغيرِه مُستَدِلِّينَ بأنَّ روايةَ وَرْشٍ تقتضي التَّحقيقَ والتَّمطيطَ، وأنَّه متى وجد السَّبيل إلى تمطيط حروف المدِّ لم يعدل عن ذلك إلى غيرِه، وقد نَسِي هؤلاء الأئمَّةُ أنَّ مقدارَ التَّمكينِ في اللِّينِ المهموزِ في نحو ﴿شيء﴾ هو التَّوسُّط مع أنَّ روايةَ وَرْشٍ تَقتَضِي التَّحقيقَ والتَّمطيطَ المُوجِبَ للإشباعِ، ولم يَرِدِ الإشباعُ في نَحوِ ﴿شيء﴾ عن الدَّاني.

وقد صحَّ التَّوسُّط في البدل عن الدَّاني، واشتهر وتواتر عنه وعن غيره كابنِ بلِّيمة، والأهوازي، والشَّاطبي، والصَّفراوي، وغيرهم، فلا وجه لمنعه وردِّه.

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٥٨)، و«النَّشر» (١/ ٣٣٩).

(٢) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٣١)، و«النَّشر» (١/ ٣٣٩).

(٣) يُنظَر «الكافي» (ص٤٠)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص٨٦).

(٤) يُنظَر «العنوان» (ص٤٤).

و«التَّجريد»[1]، و«الكامل»[2]، و«المُجتَبى»[3]، وطريق أبي معشر[4]، والثَّالث في «الشَّاطبيَّة».

فصل

قد اختلفت عباراتُ الأئمَّةِ في تحديدِ نوعِ مَدِّ البَدَلِ المعنيِّ بالتَّمكينِ:

فمنهم مَنْ نَصَّ ومَثَّلَ بالبَدَلِ المُحقَّقِ والمُغَيَّرِ جميعًا، وهم الجمهور، والمُغَيَّر يكون بالتَّسهيل نحو: ﴿ءَاٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]، أو بالنَّقلِ نحو ﴿مَنَ ـامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧ وغيرها]، أو بالإبدال نحو ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [الشعراء: ٤].

---

(١) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٣٧).

(٢) قال الهُذَلِي: «أمَّا أن تكون من أوَّلِ الكلمة: ﴿ءادم﴾، و﴿ءامن﴾، و﴿ءاثر﴾، و﴿ءاتى﴾، فروى أبو عمرو، وإسماعيل بنُ عمر بنِ رَاشِد الحدَّاد شَيخُنا رحمه الله عن غزوان بن محمَّد المازني، وعرَّاك، ويحيى بن مطير، ويعقوب الهوارمي، وعن ابن عدي القروي عن ورش مدَّ ذلك كلَّه مُشبَعًا مُفرطًا فيه، وهو قولُ أبي الحسن عن أبي محمَّد المصري، ومحمَّد بن سفيان القروي» [«الكامل» (ص٤٢٢)]، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٣٩).

قال القسطلاني: «وقد اختلف القائلون بالمدِّ في هذا في قَدرِه، فقيل الإشباعُ المُفرِطُ كمَذهَبِه المَحكِيِّ عنه في المُنفَصِلِ، وإليه ذهب الهُذَلِي، والجمهورُ على أنَّه الإشباعُ من غيرِ إفراطٍ، وسَوَّوْا بَينَه وبين ما تَقدَّمَ فيه حرفُ المدِّ على الهمز» [«لطائف الإشارات» (٣/ ١٠٠٧)].

(٣) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المجتبي»، ومذهبه الإشباع كما يظهر من كلام يوسف أفندي زادة في كتابه «الائتلاف» (ص١١)، والأزميري في «بدائع البرهان» (ص١٣)، والمتولي في «الرَّوض النَّضير» (ص٢٣٤)، والضَّبَّاع في «المطلوب» (ص٣).

(٤) وسكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، وذكر الطُّولَ له الأزميري في «بدائعه» (ص٣٦)، والمتولِّي في «روضه» (ص٢٣٤)، والضَّبَّاع في «المطلوب» (ص٣).

ومنهم من مَثَّلَ بالبَدَلِ المُحقَّق لا غير، ولم يَتعرَّضْ للبدَلِ المُغيَّر، ولا أشار إليه، ولا مَثَّلَ به، وهم: صاحب «العنوان»[1]، و«المُجتبى»[2]، و«الكامل»[3]، وأبو معشر[4]، وابنُ بلِّيمة[5].

---

(١) يُنظَر «العنوان» (ص٤٤)، وقال ابنُ الجزري في «تحفة الإخوان» (ص١٥٠) في باب النَّقل: «ولم يَذكُرْ - أي أبو طاهر - وجهَ الاعتدادِ بالعارِضِ في الابتداء - يقصد عند النَّقل في نحو ﴿الاولى﴾ -، فيُبدأُ بالأصل مُطلَقًا»، قال المُتولِّي مُعلِّقًا على كلام ابنِ الجزري: «(فيُبْتَدَأُ بالأصلِ) يعني بهمز الوصل، فلا يُسوغُ له سوى الإشباع في نحو ﴿الاولى﴾ و﴿الاخرة﴾، وبهذه يُنتقَدُ قولُه فيما تقدَّم، وهذا صريحٌ أو كالصَّريحِ في الاعتداد بالعارض بالنِّسبةِ للعنوان بل وغيره» [«الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٣٥)].

قلتُ: إنَّ كلامَ ابنِ الجزري كان عن حكمِ الابتداء بهمزة الوصل في النَّقلِ، ولم يَكُنْ عن حُكمِ التَّمكينِ، والأوَّلُ لا يَستَلزِمُ الثَّاني إلَّا من جِهَةِ القياسِ والنَّظرِ، وحينئذٍ لا يكون كلامُ ابنِ الجَزَري صريحًا أو كالصَّريحِ.

(٢) على ما حرَّرَه الأزميري في «بدائع البرهان» (ص١٣)، وتَبِعَه على ذلك المُتولِّي في «الرَّوض النَّضير» (ص٢٣٤) بصيغة الاحتمال.

(٣) يُنظَر «الكامل» (ص٤٢٢).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٢).

(٥) قال ابن بلِّيمة: «وأمَّا همزة ﴿ءامن الرسول﴾، و﴿ءامنهم من خوف﴾ على قراءةِ نافع؛ فإنَّ بعضَ شيوخِنا يشيرون بمدَّةٍ يسيرةٍ» [«التَّلخيص» (ص٢٦)]، وقد اعترضَ الإمامُ المُتولِّي على ظاهر «النَّشر» واعتبر المثالَ الأوَّلَ وهو ﴿ءامن الرسول﴾ من باب المغيَّر بالنَّقلِ في الوصل؛ لأنَّ الهمزةَ مسبوقةٌ بتنوينٍ أي ﴿قديرٌ ءامن الرسول﴾ فقال عليه رحمة الله: «لكنَّ الاعتدادَ بالعارض لا يَظهَرُ من «تلخيص» ابنِ بلِّمية؛ لأنَّه مثَّل بـ: ﴿ءامن الرسول﴾ وهو مُغيَّر في الوصل مُحقَّقٌ في الابتداءِ، ولم يَخُصَّهُ بحالٍ، فدلَّ ذلك على أنَّ المغيَّرَ والمحقَّق عنده سواء، فالأَوْلَى عَدمُ الأخذِ به»، [«الرَّوض» (ص٢٣٥)].

قلتُ: كلامُ المُتولِّي فيه نظرٌ؛ إذ لو قَصدَ ابنُ بلِّيمة البدَلَ المُغيَّرَ لَأَوْصَلَ البدَلَ بما قبله في المثال، أي =

وقد أوضح ابنُ الجزريِّ أنَّ عَدمَ ذكرِ هؤلاء للهمز المُغيَّر يَحتَملُ أَمْرَيْن، أحدُهما: الاعتدادُ بالأصل بإجراء المُغيَّر مَجْرَى المُحقَّق، والثَّاني: عَدمُ الاعتداد بالأصل، فيكون غيرَ مَمْدُودٍ لعَدَمِ وُجودِ الهمز المُوجِبِ للمَدِّ اعتدادًا بالعارِض، وجعل هذا الاحتمال هو الأقوى؛ لأنَّهم ما أشاروا إلى الهمز المُغيَّر، ولا مَثَّلوا به، ولا اسْتَثْنَوْهُ من الباب[1].

ثمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والاحتمالان معمولٌ بهما عندهم» أي معمولٌ بهما عندهم من جهةِ الأداءِ، وفي ذلك نَظرٌ؛ لأنَّه لا يظهر صريحًا من أقوال الأئمَّةِ بل هو مُجَرَّدُ استنباطٍ لا يمكن التَّعويلُ عليه من جهةِ الأداءِ، لا سيَّما وأنَّ ابنَ الجَزَري لم يَقرَأْ به، فيكونُ الاعتدادُ بالأصل المُتمَثِّلِ في التَّسويةِ بين المُحقَّق والمُغيَّر هو الصَّحيح لثبوتِه من جهةِ الأداء، والنَّصِّ، والقياس.

فأمَّا الأداءُ فلقَولِ ابنِ الجزري في «النَّشر»: «وهو الَّذي صحَّ أداءً وبه يُؤخَذ».

وأمَّا من جهة النَّصِّ فاعتبارًا بعموم الأقوالِ الَّتي لم يَرِدْ فيها تصريحٌ باستثناءِ البدل المُغيَّر من التَّمكينِ.

وأمَّا من جهةِ القياسِ فللاعتدادِ بالأصل، وهذا الَّذي حَمَلَ ابنَ الجَزَرِي على إهمالِ ذِكرِ الخلافِ في «الطَّيِّبة»، وقد أشار إلى ضَعفِه في الرِّوايةِ المتولِّي في «الرَّوض

= ﴿قديرٌ ءامن الرسول﴾، والمقام ليس مقامَ وَصلٍ؛ لأنَّه رَأسُ آيةٍ، والوقف على ﴿والله على كلِّ شيء قدير﴾ وقفٌ تامٌّ، فيَنبَغِي حَملُ كلامِ ابنِ بلِّيمَة على المُحقَّقِ دون المُغيَّرِ، وهو الَّذي فَهِمَه صاحبُ «النَّشر».

(١) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٢).

النَّضير»[1]، ونبَّه على تَركِه له يوسُفُ أَفَنْدِي زادة في كتابه «الائتلاف»[2]، وأخذ بالوجهَيْن جميعًا الأزميري[3] وإبراهيم العبيدي[4] وغيرُهما، فإن قُرِئَ به فيكون من طريق «العنوان»، و«المُجتَبى»، و«الكامل»، وأبي معشر، و«تلخيص العبارات»، والأَوْلى تَركُه، والعلم عند الله تعالى.

فصل

قد اتَّفقَ أصحابُ التَّمكينِ ـ إشباعًا كان أو توسُّطًا ـ على استثناءِ ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيف وَقَعَ، وما وقع الهمزُ فيه بعد سَاكِنٍ صحيحٍ في كَلِمَةٍ واحدةٍ نحوُ: ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، واختلفوا في أصلٍ مُطَّرِدٍ، وثلاثِ كلماتٍ.

* أمَّا الأصلُ المُطَّرِد: فهو وُقوعُ حَرفِ المَدِّ واللِّينِ بعد همزةِ الوصل في نحو: ﴿ءَايَتِ﴾ عند الابتداء.

* وأمَّا الكلماتُ الثَّلاثة فهي: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ حيث ما وقعت، و﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، و٩١]، و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠].

---

(١) قال المُتولِّي: «وقد عرفتَ أنَّ الاعتدادَ بالعارِضِ إنَّما ذَكرَه في «النَّشر» فَهْمًا، وأنَّ الَّذي ثَبتَ عِندَه بطريقِ الأداءِ وبه كان يأخُذُ هو الاعتداد بالأصل وإلغاء الاعتداد بالعارض» [«الرَّوض» (ص٢٣٨ ـ ٢٣٩)].

(٢) يُنظَرُ كتاب «الائتلاف في وجوه الاختلاف» (ص٧).

(٣) يُنظَر «بدائع البرهان» (ص١٣).

(٤) يُنظَر «التَّحاريرُ المُنتَخبَة على مَتنِ الطَّيِّبة» (ص٩٢ ـ ٩٣).

قال في «الطَّيِّبة»:

لاَ عَنْ مُنَوَّنٍ وَلاَ السَّاكِنِ صَحْ ... بِكَلْمِةٍ أَوْ هَمْزِ وَصْلٍ فِي الْأَصَحْ

وَامْنَعْ يُؤَاخِذْ وَبِعَادًا الأُوْلَى ... خُلْفٌ وَآلآنَ وَإِسْرَائِيلاَ

الأصلُ المطَّرِد: وقوعُ حرفِ المدِّ واللِّين بعد همزةِ الوَصلِ نحو: ﴿ءَايَتِ﴾ [يونس: ١٥]، **﴿ءَاوتُمِن﴾** [البقرة: ٢٨٣].

استثناهُ من التَّمكين: الدَّاني[(١)]، والشَّاطبي[(٢)]، وأبو معشر الطَّبري[(٣)]، ونقل الخلافَ فيه ابنُ شُرَيح[(٤)]، ومكِّي القيسي[(٥)]، والباقون[(٦)] بالتَّمكين بحسب مَذهبِهم في البدل.

الكلمة الأولى: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]

---

(١) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٤٨)، و«جامع البيان» (١/ ٢١٨)، و«النَّشر» (١/ ٣٤١).

(٢) قال الإمامُ الشَّاطبي:

وما بعد همز الوصل إيت .....

(٣) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٣).

(٤) يُنظَر «الكافي» (ص٤٠).

(٥) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(٦) قال في «النَّشر»: «ولم يَذكُرْهُ المَهدَوي ولا ابنُ الفَحَّام ولا ابنُ بَلِّيمة، ولا صاحبُ «العنوان»، ولا الأهوازي» [«النَّشر» (١/ ٣٤٣)].

قلتُ: وقد اطَّلَعْتُ على كتاب «العنوان»، و«التَّجريد»، و«تلخيص» ابنِ بلِّيمة، و«شرح الهداية»، و«الكامل»، فلم أَجِدِ الإشارةَ إلى ذلك لا استثناءً ولا تمثيلًا، وهذا يدُلُّ أنَّ مَذهَبَهم هو التَّمكينُ. وأمَّا صاحب «المجتبى» فسكت عنه ابنُ الجزري، والظَّاهرُ أنَّ مَذهبَه كمَذهَبِ تلميذه صاحب «العنوان» حيث لم يَذكُرْ خلافًا ولا استثناءً في المسألة، فنأخذ بالتَّمكين لهما جميعًا.

استثناها من التَّمكين الدَّاني[1]، والشَّاطبي[2]، والباقون[3] بالتَّمكين بحَسْبِ مَذهَبِهم في البَدَلِ.

الكلمة الثَّانية: ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ [النجم: ٥٠].

استثناها مكِّي القيسي[4]، والمهدوي[5]، وابنُ شُرَيْح[6]، والشَّاطبي في أحد وجْهَيْه[7]، ومكَّنَها الباقون[8]، كلٌّ بحسب مَذهبِه في التَّمكين، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

---

(١) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٤٨)، و«جامع البيان» (١/ ٢١٧).

(٢) قال الشَّاطبي:

سـوى يـاء إسرائيـل..... .....

(٣) فالَّذين نَصُّوا على تَمكِينِها: أبو طاهر [«العنوان» (ص٤٤)]، وابنُ شُرَيْح [«الكافي» (ص٤٠)]، وأمَّا صاحب «المجتبى» وأبو معشر فظاهر «النَّشر» على التَّمكينِ، والباقون سكتوا عنها ممَّا يَدُلُّ أنَّها مُمكَّنَةٌ عندهم، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤١).

(٤) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٥٩).

(٥) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٣٩).

(٦) يُنظَر «الكافي» (ص٤٠)، و«مفردة نافع» لابنِ شُرَيح (ص٨٨).

(٧) قال الشَّاطبي:

..... وبعضهم يؤاخذكم آلان مستفهمًا تـلا

وعـــادًا الاولى..... .....

(٨) لم يُنقَلْ استثناءٌ ولا خلافٌ عن أبي معشر، وصاحب «المجتبى»، ولم أقفْ على ذلك في كتاب «التَّجريد»، و«تلخيص العبارات»، و«الكامل»، و«العنوان»، وعليه فهي ممكَّنةٌ عندهم كسائر النَّظائر، يُنظَر «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٣٩)، و«المطلوب» (ص٤).

وأمَّا الدَّاني فقد اضطربَتْ أقوالُه، ففي «جامع البيان» (١/ ٢١٧) استثناها من التَّمكينِ، وفي كتاب «التَّيسير» و«التَّعريف» سكت عنها، وفي كتابه «رواية ورش من طريق المصريِّين» ذكَرَ الوَجهَيْن جميعًا [«شرح الدُّرر» للمِنْتُوري (١/ ٢١٨)]، وهي تخلو جميعًا من العَزوِ في المسألة؛ إذ =

الكلمة الثَّالثة: ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١، و٩١].

الخلافُ فيها يدور عن الأزرق بين ثلاثةِ مسائل:

الأولى: الألف الأولى، وهي همزة الوصل من حيث الإبدال أو التَّسهيل.

= لم يذكر على من قرأ بالتَّمكين وعلى من قرأ بالقصر أو بالوجهين، فإن أخذنا بظاهر «التَّيسير» و«التَّعريف» اقتصرنا على التَّمكينِ؛ لأنَّ الدَّاني لم يذكر فيها استثناءً، وروايته في الكتابَيْن هي عن ابنِ خاقان، وإن أخذنا بظاهر «الجامع» اقتصرنا على القصر من جميع طُرُقِ الدَّاني؛ لأنَّه أَسنَدَ الرِّوايةَ في «جامعه» عن شيوخِه الثَّلاثةِ، فَظَهر التَّعارضُ في النَّقل.

والَّذي ظهر لي بعد النَّظر أنَّ روايةَ الدَّاني عن ابنِ خاقان وأبي الفتح هي بالتَّمكين لا غَيْرَ؛ لعدَّةِ أسبابٍ:

ـ أوَّلًا: الأصلُ هو التَّمكين، والقصر يحتاج إلى نَصٍّ وعزوٍ لتحريرِ المسألة، ولم يَنقُل الدَّاني عن الشَّيْخَيْن القصرَ، ولم يذكُرْ قراءَتَه عليهما به، بل نقل ابنُ الباذش عن الدَّاني ما يدُلُّ أنَّ مَذهَبَ الشَّيْخَيْن هو التَّمكينُ، قال ابنُ الباذش: «قال ـ أي الدَّاني ـ: وكان شيخانا أبو القاسم وأبو الفتح لا يَعيبَان التَّمكينَ في ذلك إلَّا ﴿إسرائيل﴾ فلا خلافَ أنَّه مَقصُورٌ» [«الإقناع» (١/ ٤٧٢)].

قلتُ: فهذا دليلٌ على أنَّ ﴿عادًا الأولى﴾ مُمكَّنَةٌ عندهما.

ـ ثانيًا: عبارة الدَّاني في «التَّلخيص» تَدُلُّ على أنَّه استَنَدَ إلى بعضِ أقوال الأئمَّةِ في أخذِه بوجه القصر على سبيل الحكايةِ، لا على أساس ما رواه عن شيوخه، قال المِنْتُوري: «وقال الدَّاني في «التَّلخيص»: وزاد بعضُهم ـ أي في الاستثناء ـ ثلاثةَ أحرُفٍ: ﴿آلان﴾ في الموضِعَيْن في يونس، و﴿عادًا الأولى﴾ في ﴿والنَّجمِ﴾، فلم يزيدوا في تمكينِ الألف والواو فيهنَّ» [«شرح الدُّرر» (١/ ٢١٨)].

ـ ثالثًا: اقتصارُه في «التَّيسير» والتَّعريف على التَّمكين يدلُّ على أنَّ روايتَه عن ابنِ خاقان هي كذلك؛ لأنَّه أَسنَدَ الرِّوايةَ في الكتابَيْن عنه.

ـ رابعًا: لم يَنقُل ابنُ بلِّيمة في «تلخيص العبارات»، ولا ابنُ الفحَّام في «التَّجريد» عن عبد الباقي عن أبي الفتح استثناءً لـ: ﴿عادًا الأولى﴾، وهذا يدلُّ على أنَّ مَذهَبَ أبي الفتح هو التَّمكينُ، وعليه اتَّضَحَ أنَّ التَّمكينَ هو الأصحُّ والأرجَحُ في الرِّوايةِ عن الدَّاني من طريقَي ابنِ خاقان وأبي الفتح.

الثَّانية: الألف الأولى كذلك، لكن من حيث جوازُ تَمكينِها ومعاملتها معاملةَ البدل في نحو: ﴿ءَامَن﴾ و ﴿ءَازَر﴾.

الثَّالثة: الألف الثَّانية من حيث تَمكينُها من قَبِيل مدِّ البدل، أو قصرها على الاستثناء.

❊ المسألة الأولى: وهي في همزة الوصل من حيث الإبدال والتَّسهيل.

فالإبدال: مذهب أبي معشر[(١)]، وصاحب «الهداية»[(٢)]، و«الكافي»[(٣)]، و«التَّبصرة»[(٤)]، و«التَّجريد»[(٥)]، و«الكامل»[(٦)]، والدَّاني[(٧)] من قِراءَتِه على ابنِ

---

(١) وقد سَكتَ في «النَّشر» عن مَذهَبِ أبي معشر، وكذا الأزميري في «بدائعه»، وجنح الضَّبَّاع إلى الإبدال عملًا بظاهر «النَّشر»؛ لأنَّ ابنَ الجَزَرِي ذكر أنَّ الإبدالَ مَذهَبُ جلَّةِ المغاربةِ والمشارقة» [«النَّشر» (١/ ٣٧٨)]، يُنظَر «المطلوب» (ص٦).

ولم أقف على مَذهَبِ أبي معشر في كتابه «التَّلخيص» لأُدرِكَ هل مَذهَبُه في ﴿آلان﴾ لكلِّ القُرَّاء أهو التَّسهيلُ أو الإبدالُ، إلَّا أنَّ ظاهرَ كتاب «المفيد في القراءات الثَّمان» لإبراهيم الحضرمي هو الإبدالُ، يُنظَر «المفيد» (ص٢٤٥).وقد اختصر فيه الحضرمي كتاب «التَّلخيص» لأبي معشر وزاد فيه فوائدَ، كما أخبر ابنُ الجزري في كتاب «النَّشر» (١/ ٩٣).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٧٨).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٧٨).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٧٨).

(٥) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٧٨).

(٦) يُنظَر «الكامل» (ص٣٨٢).

(٧) قال ابنُ الجزري في «النَّشر»: «وإذا قُرِئَ بالتَّوسُّط في الأولى جاز في الثَّانية وجهان وهما: التَّوسُّط والقصرُ، ويمتَنِعُ المدُّ فيها من أجلِ التَّركيبِ، فتَوسُّطُ الأولى على تَقدِيرِ لُزومِ البدل، وتَوسُّطُ الثَّانيةِ على تقديرِ عدم الاعتدادِ بالعارض فيها، وهذا الوجهُ طريقُ أبي القاسم خَلفِ بنِ خاقان، وهو أيضًا في «التَّيسير»، ويخرج من «الشَّاطبيَّة»» [«النَّشر» (١/ ٣٥٨)].

فقوله: «على تقدير لزوم البدل» أي لزوم الإبدال في همزة الوصل.

خَاقَان، والشَّاطبي في أَحَدِ وَجْهَيْه[1].

والتَّسهيل: مذهبُ صاحب «التَّذكرة»[2]، و«الإرشاد»[3]، و«تلخيص العبارات»[4]، و«العنوان»[5]، و«المُجتَبى»[6]، وبه قرأ الدَّاني[7] على أبي الحسن وأبي الفتح، وهو الثَّاني للشَّاطبي.

*** المسألة الثَّانية: وهي في همزةِ الوصل من حيث جوازُ تَمكِينِها ومعاملتها معاملةَ: ﴿ءَامَن﴾، و﴿ءَازَر﴾.**

---

(١) قال الشَّاطبي:

وإن همز وصل بين لام مسكَّن وهمزة الاستفهام فامدده مُبدلا

فللكلِّ ذا أولى ويقصره الذي يُسهّل عن كلٍ كآلان مُثِّلا

(٢) خلافًا لظاهر «النَّشر»، يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ١١٥)، و«إتحاف البررة» للأزميري (ص٨٤).

(٣) قال أبو الطَّيِّب: «وهو أن يَدخُلَ ألِفُ الاستفهامِ على ألفِ القَطعِ، أو أَلِف الوصل، أو ألف المُخبِر عن نَفسِه، نَحوُ قولِه ﴿ءأنذرتهم﴾ ﴿ءأنتم أعلم أم الله﴾، ﴿ءأسلمتم﴾، ﴿ءأشفقتم﴾، ﴿ءأنت قلت للناس﴾، ﴿ءألد وأنا عجوز﴾، ﴿ءأسجد لمن خلقت طينًا﴾ وما كان مثلَه.

قرأ ابنُ كثير ونافعٌ وأبو عمرو وهشامُ بنُ عمَّار عن ابنِ عامر بهمزةٍ واحدةٍ ومَدَّةٍ، حيث وقع هذا البابُ إلَّا أنَّ ابنَ كثير مدَّ مدًّا دون مَدِّهم قليلًا ـ أي من غير إدخال ـ» [«الإرشاد» (١/ ٣٢٢)]، فلاحِظْ قولَه: «وهو أن يَدخُلَ ألِفُ الاستفهامِ على أَلِفِ القطعِ أو ألف الوصل»، وقد حكم ابنُ الجَزَرِي على وَجهِ الإدخالِ لوَرشٍ بالشُّذوذِ كما سيأتي في باب الهَمزَتَيْن من كلمة.

(٤) وقد سكت عنه في «النَّشر»، ومذهبُه التَّسهيلُ، يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٨).

(٥) يُنظَر «العنوان» (ص٤٦)، و«تحفة الإخوان» (ص١٤٤)، و«النَّشر» (١/ ٣٧٨).

(٦) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٧٨).

(٧) على ما يظهر في «التَّذكرة»، وأمَّا قِراءَتُه على أبي الفتح فهي كذلك لقولِ ابنِ الجزري: «قلتُ: وبه ـ أي التَّسهيل ـ قرَأَ الدَّاني على شَيخِه أبي الفتح» [«النَّشر» (١/ ٣٧٨)].

ذكر الإمامُ الدَّاني[1]، وابنُ الجَزَري[2] أنَّ أهلَ الأداءِ اختلفوا في همزةِ وصلِ ﴿ءَالَـٰن﴾ أيضًا من حيث لزومُ الإبدالِ وجوازُه، فمن رآه لازمًا ألحقه بباب: ﴿ءَامَن﴾ [البقرة: ٢٨٥] إن اعتدَّ بالعارِضِ، وإلَّا أَشبَعَ المدَّ تقديمًا للأقوى إن اعتدَّ بالأصلِ؛ لأنَّ إعمالَ التَّوسُّطِ والقَصرِ في هَمزَةِ الوَصلِ المُبدَلَة كان لأجل الاعتدادِ بالعارِضِ، بخلافِ ما إذا اعْتَدَدْنَا بالأصل ـ وهو سكونُ اللَّامِ قبل النَّقلِ ـ لَلَزِمَ الإشباعُ وامتنعَ التَّوسُّطُ والقَصرُ عملًا بأقوى السَّبَبَيْن، ومن رَأى الإبدالَ جائزًا أشبع المدَّ وأَلْحَقَه بباب ﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾ [البقرة: ٦] إن اعتدَّ بالأصل، وإلَّا قَصَرَه وألحقه بباب ﴿ءَالِد﴾ [هود: ٧٢] إن اعتدَّ بالعارض.

ولزومُ الإبدالِ يقتضي أن يكون مذهبًا للمُقتَصِرين عليه في ﴿ءَالَـٰن﴾ وأخواتِها دون التَّسهيل، قال ابنُ الجزري في كتابه «الإعلان»: «فمَنْ كان عنده جائزٌ البدَل كصاحبِ «التَّيسير» و«الشَّاطبيَّة»، فلا يجوز أن يُلحَق عنده بباب ﴿ءَامَن﴾، و﴿ءَازَر﴾؛ لأنَّه واجبُ البَدَلِ بل بباب ﴿ءَأَنذَرْتَهُم﴾ و﴿ءَالِد﴾؛ فإنَّه جائزُ البَدَل لثُبُوتِ التَّسهيلِ عندهم في قراءةٍ أخرى» انتهى كلامه[3].

وعليه يكونُ لزومُ الإبدالِ في همزة وصل ﴿ءَالَـٰن﴾ من «الهداية»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، وطريق أبي معشر؛ لأنَّهم اقْتَصَروا على الإبدالِ لِلُزُومِه ووُجوبِه فجاز على مَذهَبِهم الأوجُهُ الثَّلاثةُ في همزةِ الوَصلِ كلٌّ

---

(١) يُنظَر «جامع البيان» (١/ ٢٤٤).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٥٨)، وينظر: «الدُّرَر الحِسَان في حلِّ مُشكِلاتِ قولِه تعالى ﴿آلئن﴾» للرُّمَيْلي (ص٦٦).

(٣) مَنقُولٌ من كتاب «الدُّرر الحسان في حلِّ مشكلات قولِه تعالى ﴿آلئن﴾» للرُّمَيْلي (ص٦٦).

على حَسَبِ مَذهَبِه في تَمكِينِ البدل، وهذا على أساس ما ذكره ابنُ الجزري في كتابه «الإعلان».

أمَّا في كتابه «النَّشر» فقد ألحق بهؤلاء طريق «التَّيسير»، و«الشَّاطبيَّة»؛ لأنَّ طريقَ «التَّيسير» هو طريقُ ابنِ خاقان، ومن طرق «الشَّاطبيَّة» لقولِ ابن الجزريِّ في «النَّشر»: «وإذا قُرِئَ بالتَّوسُّطِ في الأولى ـ أي في همزة الوصل على مذهب من أَلزَمَ الإبدال ـ جاز في الثَّانيةِ وجهان، وهما التَّوسُّط والقَصْرُ، ويمتنع المدُّ فيها من أجل التَّركيبِ؛ فتَوسُّط الأولى على تقدير لزوم البدل، وتوسُّط الثَّانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذا الوجهُ طريق أبي القاسم خَلفِ بنِ خاقان، وهو أيضًا في «التَّيسير»، ويخرج من «الشَّاطبيَّة»»[1].

قلتُ: والعبرةُ فيما قاله ابنُ الجزري في كتابه «النَّشر» دون كتابه «الإعلان»، حيث أشار في «نشره» إلى أنَّ كتابَ «الإعلان» الَّذي ألَّفَه هو من إملائِه القَدِيمِ الَّذي لم يَبلُغْ فيه ما بلغ في كتابه «النَّشر» من التَّحقيقِ في المسألة[2]، وعليه ينبغي أن يُؤخَذَ من طريق «التَّيسير» بمذهب اللُّزوم لا غَيْر؛ لأنَّه طريقُ ابنِ خَاقَان، وبالمذهبَيْن جميعًا من طريق «الشَّاطبيَّة»؛ لأنَّه يَتضمَّن طريقَ ابنِ خاقان من جهةٍ، ويأخذ بوجه التَّسهيل من جهةٍ أخرى، فنخلص في الأخير إلى أنَّ لزومَ البدل مذهبُ صاحب «الهداية»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، وطريق أبي معشر، والدَّاني في «التَّيسير»، وأحَدُ المذهَبَيْن للإمام الشَّاطبي.

والإشباعُ في همزة الوصل يتعيَّنُ من «الهداية»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»،

---

(١) «النَّشر» (١/ ٣٥٨).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٥٩).

و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، سواءٌ اعتَدَدْنَا بالأصلِ أم بالعارض، فإن اعتدَدْنَا بالأصل أَشْبَعْنَا المدَّ لأجل قُوَّةِ سببِ السُّكونِ على سَببِ البدل، وإن اعتددنا بالعارض أخذنا بالطُّول كذلك؛ لأنَّ مَذهبَ هؤلاء في البدل هو الطُّول.

وأمَّا من «التَّيسير» فنأخذ له بالطُّول إن اعتَدَدْنَا بالأصل، وبالتَّوسُّطِ إن اعتددنا بالعارِضِ؛ لأنَّ مَذهَبَه في البدل هو التَّوسُّط.

وأمَّا من «الشَّاطبيَّة» فنأخذ له بالطُّولِ إن اعتددنا بالأصل، سواءٌ على اللُّزومِ أو الجوازِ، وبالتَّوسُّط على اللُّزومِ إن اعتددْنَا بالعارض، وعلى القَصْرِ على الجوازِ إن اعتدَدْنَا بالعارض.

وأمَّا مَنْ لم يَرَ لزومَ البدل فلا يَخلُو:

ـ إمَّا أن يكون قد روى الوجهَيْن جميعًا، وهو الإمامُ الشَّاطبي، وقد سبق بيانُ مَذهبِه أعلاه.

ـ وإمَّا أن يكون مُقتَصِرًا على وجهِ التَّسهيلِ، فهؤلاء ليسوا مَعنِيِّين باللُّزومِ والجوازِ؛ لأنَّ الإبدالَ لم يَرِدْ عنهم أصلًا؛ وهم:

صاحب «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، والدَّاني من قِراءَاتِه على أبي الحسن وأبي الفتح.

❊ المسألة الثَّالثة: الألف الثَّانية من حيث تَمكينُها من قبيلِ مَدِّ البدل أو استثنائها.

استثناها صاحب «الهداية»[1]، و«الكافي»[2]، ونقل الخلافَ فيها الإمامُ

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٣٩).

(٢) يُنظَر «الكافي» (ص٤٠).

الشَّاطبي[1]، ومكَّنها الباقون[2].

وعليه يكون عددُ الأوجُهِ المقروءِ بها في ﴿ءَالـَٔـٰنَ﴾ تسعةً، وهي كالتَّالي:

الأوَّل ـ إشباعُ المدَّيْن معًا:

من «التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وهو أحد أوجه «الشَّاطبيَّة».

الثَّاني ـ إشباعُ الأوَّل وتوسُّط الثَّاني.

من «التَّيسير»، و«الشَّاطبيَّة»، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خاقان.

الثَّالث ـ إشباعُ الأوَّل مع قصر الثَّاني.

من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«الكافي» على الاستثناء، ومن «الكامل» وطريق أبي معشر على أنَّه بدلٌ مُغَيَّرٌ.

الرَّابع ـ توسُّطهما.

من «الشَّاطبيَّة» و«التَّيسير»، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خاقان.

---

(١) قال الشَّاطبي:

..... وبعضهم يؤاخذكم آلان مستفهمًا تـلا

وعـــادًا الاولى..... .....

(٢) وأمَّا من «تلخيص العبارات»، و«الكامل»، و«التَّجريد»، والعنوان، و«التَّبصرة»، و«التَّيسير»، فلم أجدْ إشارةً إلى استثناء ﴿ءالئن﴾، فتكون مُمكَّنةً عندهم، وكذلك من «المُجتَبى» على ما حرَّرَه الأزميري في «بدائعه» (ص٩٧)، والضَّبَّاع في «المطلوب» (ص٤)، وأمَّا من «العنوان»، وطريق أبي معشر فظاهر «النَّشر» على التَّمكين؛ لقولِ ابنِ الجزري: «وأمَّا صاحِبُ «العنوان»، وصاحب «الكامل»، والأهوازي، وأبو معشر، وابنُ بلِّيمة فلم يَذكُرُوا: ﴿ءالئن﴾، ولا ﴿عادًا الأولى﴾ بل ولا نصُّوا على الهمزِ المُغيَّر في هذا الباب ولا تَعرَّضُوا له بمثالٍ ولا غيرِه» [«النَّشر» (١/ ٣٤٢)]، وأمَّا قراءةُ الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح فيُقال فيها ما قيل في ﴿عادًا الاولى﴾ لأنَّ القَصرَ في الألِفِ الثَّانيةِ على الاستثناءِ لم يَثبُتْ بالرِّوايةِ عن شُيوخِ الدَّاني، وإنَّما ذَكرَه الدَّاني على الحكايةِ لا الرِّوايةِ.

الخامس ـ توسُّط الأولى، وقصر الثَّانية.

من «الشَّاطبيَّة» على الاستثناء.

السَّادس ـ قصرهما.

من «الشَّاطبيَّة» على لزوم الإبدالِ مع قصر البدل اعتدادًا بالعارض.

وهذه الأوجه السِّتَّةِ أشار إليها ابنُ الجزري في «النَّشر»[1] بقوله:

لـــلأزرق في الآن ســـتة أوجـــه ... على وجه الإبدال لدى وصل تجري

فمُـدّ وثلّـث ثانيًـا ثـمّ وسّـطن ... به وبقصـر ثـمّ بالقصـر مـع قصـر

السَّابع ـ التَّسهيل مع القصر.

من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، ومن «العنوان»، و«المُجتَبى» باعتبارِ البَدَلِ المُغيَّر.

الثَّامن ـ التَّسهيل مع التَّوسُّط.

من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص» ابن بلِّيمة، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح.

التَّاسع ـ التَّسهيل مع الطُّول.

من «الشَّاطبيَّة» و«العنوان» و«المُجتَبى».

وفي هذه الثَّلاثةِ الأخيرةِ يقول ابنُ الجزري في «النَّشر»: «أمَّا على وجه التَّسهيلِ فيَظهَرُ لها ثلاثةُ أَوجُهٍ في الألف الثَّانية»[2]، فالمجموع تِسعَةُ أَوجُهٍ كلُّها صحيحةٌ من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة».

---

(١) «النَّشر» (١/ ٣٥٩).

(٢) «النَّشر» (١/ ٣٥٩).

باب ما جاء في اللِّينِ المَهمُوزِ نحوُ:
﴿شَيْءٍ﴾ كيف وقَع و﴿سَوْءَةَ﴾، و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾

اختلَفَ أهلُ الأداءِ عن الأزْرَقِ في حرْفَيِ اللِّين إذا وقع بعدهما همزٌ في كلمة واحدةٍ.

قال ابنُ الجزَرِيِّ في «الطَّيِّبة»:

وَحَـــرْفَيِ اللِّـــينِ قُبَيْـــلَ هَمْـــزَةِ ... عَنْـــهُ امْـــدُدَنْ وَوَسِّـــطَنْ بِكِلْمَـــةِ

وقال:

وَبَـعْـضٌ خَـصَّ مَـدْ شَيْـئٍ لَـهُ

فذكر أوَّلًا: وجْهَيْن من حيث مِقدَار التَّمكين، وهما: الإشباع، والتَّوسُّط بقوله: «عَنْهُ امْدُدَنْ وَوَسِّطَنْ».

ثمَّ ذكر ثانيًا: نوعَيْن من اللِّين المعنيِّ بالتَّمكينِ.

الأوَّل: العامُّ في نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١]، و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ [آل عمران: ٤٩] بقوله: «بِكِلمةٍ».

والثَّاني: الخاصُّ بـ: ﴿شَيْءٍ﴾ كيفما وقع، بقوله: «وَبَعْضٌ خَصَّ مَدْ شيءٍ لَهُ»،

فيحصل من جرَّاءِ هذا الخلافِ أربعةُ مذاهبَ:

الأوَّل: الإشباعُ العامُّ أي في ﴿شَيْء﴾كيف وقع، وفي نحو: ﴿سَوْءَةَ﴾، و﴿كَهَيْئَةِ﴾، وهو مذهب صاحب «الهداية»[1]، و«التَّجريد»[2]، و«الكافي»[3]، والشَّاطبي[4] في أحد وجهَيْهما.

الثَّاني: الإشباع الخاصُّ بـ: ﴿شَيْء﴾ كيف وقع دون غيرها، وهو مذهب صاحب «المُجتبى»[5].

الثَّالث: التَّوسُّط العامُّ، أيْ: في ﴿شَيْء﴾ كيف وقع، و﴿سَوْءَةَ﴾، و﴿كَهَيْئَةِ﴾، من طريق «التَّبصرة»[6]، و«التَّيسير»[7]، وبه قرَأَ الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح، وهو الثَّاني في «الكافي» و«الشَّاطبيَّة».

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٣٧)، و«النَّشر» (١/ ٣٤٦).

(٢) قال ابنُ الفحَّام: «إذا تقدَّمَتِ الهمزةُ حَرفَ المدِّ واللِّينِ وانْفتَحَ ما قبل الياء والواو نحو: ﴿ءادم﴾، و﴿ءازر﴾، و﴿شيء﴾، و﴿شيئا﴾، و﴿سوءة﴾ فمذهبُ وَرْشٍ اختيارُ مَدِّه مُنفرِدًا، فاعرِفْ ذلك» [«التَّجريد» (ص١٣٧)].

قلتُ: وأغرب كيف يشير ابنُ الجزري إلى احتمالِ الإشباع في اللِّينِ المهموزِ، ويقطع بالإشباعِ في البَدلِ مع أنَّ النَّصَّ يَشمَلُهما جميعًا، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٦).

(٣) يُنظَر «الكافي» (ص٤٠)، وقد اقتصَرَ ابنُ شُرَيْحٍ على الإشباعِ في كتابه «مفردة نافع» (ص٩٠).

(٤) قال الشَّاطبي:

وإن تسكن الياء بين فتح وهمزة ... بكلمة أو واوٌ فوجهان جُمِّلا

(٥) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٦).

(٦) يُنظَر «التَّبصرةُ» (٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٧) يُنظَر «التَّيسير» (ص٢٢٥)، و«جامع البيان» (١/ ٢٢٩).

الرَّابع: التَّوسُّط الخاصُّ بـ: ﴿شَيْء﴾ كيف وقع دون غيرِها من «التَّذكرة»[1]، و«الإرشاد»[2]، و«تلخيص العبارات»[3]، و«الكامل»[4]، و«العنوان»[5]، وطريق أبي معشر[6]، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن[7].

(١) يُنظَر «التَّذكرة» (٢/ ٢٥٠).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن صاحب «الإرشاد»، وظاهِرُ عبارَتِه على التَّوسُّطِ الخاصِّ، يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٥٠٨)، و«الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٥٢)، و«المطلوب» (ص٥).

(٣) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٦٥)، و«النَّشر» (١/ ٣٤٦).

(٤) وقد سكَتَ في «النَّشر» عن الهُذَلِي، ولم أَجِدْ في «الكامل» إشارةً إلى المسألة، يُنظَر «بدائع البرهان» (ص٢١)، و«الرَّوضُ النَّضير» (ص٥٢)، و«المطلوب» (ص٥).

(٥) قد ذَكَرَ له في «النَّشر» الإشباعَ الخاصَّ، وفيه نَظرٌ لقولِ أبي طاهر في فَرشِ سورةِ البقرة: «﴿على كلِّ شيءٍ قدير﴾ بالمدِّ في هذه الكلمة كيف تَصرَّفَتْ حمزة وورش» [«العنوان» (ص٦٨)].
ولَمَّا كان تمكينُ ﴿شيء﴾ عند حمزة مُقتَصِرًا على التَّوسُّط لا غير، كان كذلك عند ورش بالضَّرورة، يُنظَر «تحفة الإخوان» (ص١٣٦ ـ ١٥٢)، و«الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٥٣)، و«المطلوب» (ص٥).

(٦) وقد سكت في «النَّشر» أيضًا عن طريق أبي معشر، قال العلَّامة الضَّبَّاع: «وسَكَتَ في «النَّشر» عن مَذهبِ أبي معشر، وقال المُتولِّي: ولم أَقِفْ على طريق أبي معشر في هذا الباب، وسكت عنه أيضًا الأزميري كالمنصوري، وزادة، وقال السَّمرقندي: الظَّاهر أنَّه كالهذلي» [«المطلوب» (ص٥)].

(٧) يُنظَر «جامع البيان» (١/ ٢٢٩)، وينظر «النَّشر» (١/ ٣٤٧).

باب ما جاء في واو (سَوْءَاتِ)

اختلف أهلُ الأداء عن الأزرق في واو ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] كيف وقع.

قال ابنُ الجَزَرِي:

..... وَالْـبَعْضُ قَـدْ قَصَّرَ سَوْءاتِ .....

والخلاف في واو (سَوْءَات) يدور بين القصر والتَّوسُّط؛ لأنَّ أصحابَ الإشباع في اللِّين المهموزِ اسْتَثْنَوْا (سَوْءَاتِ) من التَّمكين وهم:

صاحب «الهداية»[1]، و«الكافي»[2]، و«التَّجريد»[3]، والشَّاطبي[4] في أَحَدِ وَجْهَيْه، وكذلك صاحب «التَّبصرة»[5] مع كونه من رُواةِ التَّوسُّط في اللِّين المهموز، وأمَّا صاحب «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»،

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٣٧).

(٢) يُنظَر «الكافي» (ص٤١)، و«مفردة نافع» لابنِ شُرَيْح (ص٩١).

(٣) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٣٧).

(٤) قال الشَّاطبي:

وفي واو سوءات خلاف لورشهم .....

(٥) يُنظَر «التَّبصرة» (ص٢٦٣).

و«العنوان»، و«المُجتبى»، و«الكامل»، وأبو معشر، والدَّاني عن أبي الحسن، فتمكينهم خاصٌّ بـ: ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئاً﴾.

قال ابنُ الجَزَرِي: «فإنِّي لا أعلم أحدًا روى الإشباعَ في هذا الباب إلَّا وهو يستثني (سوءات)، فعلى هذا لا يأتي فيها لورش سوى أربعةِ أوجُهٍ، وهي:

قَصْرُ الواو مع الثَّلاثةِ في الهمزةِ، طريق مَنْ قدَّمْنا، والرَّابع التَّوسُّط فيهما، طريق الدَّاني، والله تعالى أعلم، وقد نظمت ذلك في بيت وهو:

وسوءات قصر الواو والهمز ثلّثا ووسّطهما فالكلّ أربعة فادري»[1].

قلتُ: وهذه الأوجُهُ الأربعةُ تَحرِيرُها كالتَّالي:

الأوَّل: قَصرُهما.

من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن، وأَحَدِ وَجْهَيْ «تلخيص العبارات»، وأحد الأربعةِ في «الشَّاطبيَّة» على أنَّها مُستَثْنَاةٌ.

الثَّاني: قصر الواو مع تَوسُّطِ البَدَل.

وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة» على أنَّها مُستَثنَاةٌ، والثَّاني في «تلخيص العبارات».

الثَّالث: قصر الواو مع طول البدل.

وهو الثَّالث في «الشَّاطبيَّة» على أنَّها مُستَثْنَاةٌ، ومن «التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الكافي»، و«العنوان»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، و«المُجتبى»، وطريق أبي معشر.

الرَّابع: تَوسُّطهما.

من «الشَّاطبيَّة» على أنَّها غَيرُ مُستَثْنَاةٍ، وكذا «التَّيسير»، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خَاقَان، وأبي الفتح.

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٧).

باب مَا جَاءَ في (عَيْنِ) ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿عٓسٓقٓ﴾

اختلفَ أهلُ الأداءِ عن الأزرق في العين من كلِمَتَيْ: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ٢] من حيثُ الإشباعُ، والتَّوسُّطُ، والقَصْرُ.

قال في «الطَّيِّبة»:

..... ونَحْـــوُ عَـــيْنَ فَالثَّلَاثَـــةُ لَهُـــمْ

فالإشباع مذهبُ صاحب «الهداية»[1]، و«التَّجريد»[2]، وهو أحد وَجْهَي

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٣٢).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «التَّجريد»، ولم أقِفْ على مَذهبِه في «التَّجريد»، والقياسُ يقتضي أنْ نَأخُذَ له بالإشباعِ قياسًا على إشباعِ اللِّين المهموزِ في نحو: ﴿شيء﴾، و﴿كهيئة﴾؛ لأنَّ سَببَ السُّكونِ أَقْوَى من سبب الهمز.

وقد أخذ له الأزميري بالتَّوسُّطِ والطُّولِ قياسًا على: ﴿شيء﴾، مع أنَّ مَذهبَ ابنِ الفحَّامِ في نحو: ﴿شيء﴾، و﴿كهيئة﴾ هو الإشباعُ، يُنظَر «التَّجريد» (ص١٣٧)، و«بدائع البرهان» (ص١١٩).

«الشَّاطبيَّة»[1]، و«الكامل»[2]، والدَّاني[3] عن ابنِ خاقان وأبي الفتح.

والتَّوسُّط مذهبُ أبي معشر[4]، وصاحبِ «التَّبصرة»[5]، و«الكافي»[6]،

---

(١) قال الشَّاطبي:

..... وفي عـينٍ الوجهـان والطـول فُضِّـلا

(٢) وقد سكت في «النَّشر» عن مَذهبِ صاحب «الكامل»، ولم أَقفْ على مَذهبِه في «الكامل»، وظاهر «النَّشر» على الوَجهَيْن من طريق المِصريِّين والمغاربةِ لجميعِ القُرَّاءِ، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٨).

(٣) وسكت الدَّاني في «التَّيسير» عن المسألة، وصحَّحَ الوَجهَيْن في «جامع البيان» (١/ ٢٣٢)، ووصفهما بالجيِّدَيْن، ولم يُبيِّنِ الوجهَ الَّذي قرأ به على ابنِ خاقان، وأبي الفتح، وذكر في «جامع البيان» وغيره بأنَّ التَّوسُّطَ هو مَذهَبُ شَيخِه أبي الحسن، وبه قرأ عليه، وعليه يُمكِنُ أن نَأخُذَ بالوجهَيْن له من طريق «التَّيسير» أي من طريق ابنِ خاقان وكذا من طريقِ أبي الفتح اعتمادًا على مُطلَقِ عبارَتِه؛ إذ إعمال مُطلَقِ النُّصوصِ أَوْلَى من إهمالِه فيما لم يَرِدْ فيه تخصيصٌ ولا قيدٌ، ويُؤكِّدُ ذلك قولُ ابنِ الجزري: «وهذان الوَجهَانِ مُختَاران لجميع القرَّاءِ عند المِصريِّين والمغاربةِ» [«النَّشر» (١/ ٣٤٨)].

(٤) وسكت في «النَّشر» عن مَذهبِ أبي معشر، والعادةُ أن يُلحَقَ مَذهَبُه بمَذهَبِ الهُذَلِي، ومذهب الهذلي في هذه المسألة غيرُ مَعلومٍ على وجهِ التَّحديدِ، ولَمَّا كان مَذهَبُ الحَضرميِّ صاحبِ «المفيد في القراءات الثَّمان» هو القصر والتَّوسُّط، وهو ممَّنْ يَروِي القراءاتِ من طريق أبي معشر، اقتصرتُ له على التَّوسُّط؛ لأنَّ القصرَ ضعيفٌ في روايةِ الأزرقِ عن ورشٍ، يُنظَر «المفيد» (ص١٣٠).

(٥) قال مَكِّي: «وقد قرأتُ بالوَجهِ الأوَّلِ ـ أعني بترك إشبَاعِ المدِّ فيه ـ وبه آخُذُ من أَجلِ الرِّوايةِ، وأختار الثَّاني لقُوَّتِه في القياس» [«التَّبصرةُ» (ص٢٧٢)].

(٦) قال ابنُ شُرَيْح: «وأمَّا عين من ﴿كهيعص﴾، و﴿عسق﴾ فلم يكن أحدٌ مَدَّها إلَّا وَرشٌ باختلافٍ عنه، والباقون يلفظون بها كبين الوقف» [«الكافي» (ص٤٢)]، وقال: «وتفَرَّدَ أيضًا بمدِّ عينٍ من ﴿كهيعص﴾، و﴿عسق﴾ هذا هو المختار في قراءَتِه، وقد قرأتُ له بغير مدٍّ في ذلك كلِّه» [«مفردة نافع» (ص٩١)]، وقد فَسَّر في «النَّشر» بأنَّ الخلافَ عنه يدور بين التَّوسُّط والقصرِ، ثمَّ ضعَّفَ القصرَ من جهةِ الرِّوايةِ والقياسِ، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٤٩).

و«العنوان»[1]، و«التَّذكرة»[2]، و«الإرشاد»[3]، و«تلخيص العبارات»[4]، و«المُجتبى»[5]، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، و«الكامل»، وهي روايةُ الدَّاني عن أبي الحسن[6]، والثَّانيةُ عن ابنِ خاقان وأبي الفتح.

وأمَّا القَصرُ فقد انفرَدَ به صاحب «الكافي» كما ذكر في «النَّشر»[7].

---

(١) يُنظَر «العنوان» (ص٤٢)، و«تحفة الإخوان» (ص١٣٦).

(٢) يُنظَر «التَّذكرة» (ص٦٩).

(٣) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٧٣٠).

(٤) وسكت في «النَّشر» عنه، قال ابنُ بلِّيمة: «ولا خلافَ بينهم في تمكينِ العينِ من ﴿كهيعص﴾، و﴿حم عسق﴾» [«تلخيص العبارات» (ص٢٤)].

(٥) وسكت في «النَّشر» عن صاحبِ «المُجتبى»، وذهب الأزميري «البدائع» (ص١١٩)، والمُتولِّي «الرَّوض» (ص٤٥٩)، والضَّبَّاع «المطلوب» (ص٦) إلى التَّوسُّطِ.

(٦) يُنظَر «جامع البيان» (١/ ٢٣٢)، و«التَّذكرة» (١/ ٦٩)، و«النَّشر» (١/ ٣٤٨).

(٧) قال ابنُ الجزري: «قلتُ: القصر في (عين) عن ورشٍ من طريق الأزرق ممَّا انفرَدَ به ابنُ شُرَيْحٍ، وهو ممَّا يُنافِي أصولَه إلَّا عند مَنْ لا يرى مَدَّ حَرفِ اللِّينِ قبل الهمزِ؛ لأنَّ سببَ السُّكونِ أَقوَى من سببِ الهمز والله أعلم» [«النَّشر» (١/ ٣٤٩)].

قال ابنُ الباذش: «ولا أعلم أحدًا ترك مدَّ (عين) لورش، وإنَّما ذلك لأنَّه يمدُّ ﴿شيئا﴾، ومدُّه لـ: ﴿شيء﴾ يُوجِبُ مَدَّه لعَيْنٍ» [«الإقناع» (١/ ٤٧٩)]، وقد روى الحضرمي في كتابه «المفيد»: «القصر والتَّوسُّط» (ص١٣٠).

بابُ مَا جَاءَ فِي الهَمْزَتَيْنِ المَفْتُوحَتَيْنِ من كَلِمَةٍ

اختلف أهلُ الأداء عن الأزرق في الثَّانية منهما؛ نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١] إلى مَذْهَبَيْن:

الأوَّل: إبدالُ الثَّانيةِ منهما ألفًا؛ لقوله في «الطَّيِّبة»:

..... وخُلْفُ ذي الفتحِ لَوَى أَبْدِلْ جَلاَ

خُلْفًا..... .....

وهو مذهب صاحب «الهداية»[(١)]، و«التَّبصرة»[(٢)]، و«التَّجريد»[(٣)]، والدَّاني[(٤)] من قراءته على ابنِ خاقان، وهو أحد وجْهَي

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٦٣)، و«شرح الهداية» للمَهدوي (ص٤٤).

(٢) قال مَكِّي القَيْسِي بعد ما ذكر الوجهَيْن: «وبالإشباع قرأت» [«التَّبصرة» (ص٢٧٧)].

(٣) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٢١)، و«النَّشر» (١/ ٣٦٣).

(٤) ذكر الدَّاني في «التَّيسير» (ص١٤٩) الوَجهَيْن.

قال المنتوري: «وقال ـ أي الدَّاني ـ في «إرشاد المُتمسِّكين»: «وهو ـ أي الإبدال ـ قولُ شُيوخِ المِصريِّين، وذلك ضعيفٌ في القياس، غيرَ أنِّي به قرأتُ عليهم»، وقال أيضًا: «وقال في «إيجاز البيان»: «وهو الموجود في ألفاظِ عامَّةِ المِصريِّين؛ لأنَّهم يُشبِعُون المَدَّ في ذلك جدًّا»» [«شرح الدُّرر» (١/ ٢٥٨)]. =

«الشَّاطبيَّة»[1].

الثَّاني: تسهيل الثَّانيةِ منهما بين الهمزة والألف، لقوله:

ثَـانِيهِمَا سَـهِّلْ غِنَـى حِـرْمٍ حَـلاَ .....

وهو مذهب صاحب «الكافي»[2]، و«العنوان»[3]، و«التَّذكرة»[4]،

= وقال ابنُ الجزري: «قال الدَّاني: وهو قول عامَّةِ المِصريِّين عنه»» [«النَّشر» (١/ ٣٦٣)].

قلتُ: لا شكَّ عِندِي أنَّ مُرادَ الدَّاني بالشُّيوخِ المِصريِّين، الرُّواةُ المصريُّون عن أبي يعقوب الأزرق كابنِ خاقان، وذلك في مقابل رواةِ أهلِ الشَّامِ كأبي الحسن ابنِ غَلبُون الحلبي، وأبي الفتح الحمصي، ويُؤَكِّدُ ذلك قولُ الدَّاني فيما نقله عنه المِنْتُوري: «وقال في «إيجازِ البيانِ»: وهذا ـ أي التَّسهيل ـ قولُ عامَّةِ البغداديِّين وأهلِ الشَّام ممَّن وصلَتْ إلينا الرِّوايةُ عنه منهم، وهو الوجهُ السَّائرُ في العربيَّةِ والقياسِ المُطَّرِدِ في اللُّغةِ» [«شرح الدُّرر» (١/ ٢٥٩)].

فاتَّضح أنَّ الإبدالَ هو من قراءةِ الدَّاني على ابنِ خاقان، والتَّسهيل هو من قراءَتِه على أبي الحسن وأبي الفتح جميعًا، وعليه يَجِبُ إهمالُ وَجهِ التَّسهيلِ من طريق «التَّيسير»؛ لأنَّه ليس من طريقِ ابنِ خاقان.

(١) قال الشَّاطبي:

وقـل ألفـا عـن أهـل مصـر تبـدَّلت لـورش وفي بغـداد يـروى مسـهَّلا

(٢) قال ابنُ شُرَيح: «فقَرأَ الحرميَّان وأبو عمرو وهشام بتحقيقِ الأولى، وتسهيل الثَّانية، يجعلونها بين الهمزة والألف»، ثمَّ قال: «وقد قيل إنَّ وَرْشًا يُبدِلُ من الثَّانية ألفًا، وعلى هذا تدلُّ روايتُه؛ لأنَّ الرِّوايةَ أتَتْ عنه بالمدِّ، ولا يكون المدُّ إلَّا بالبدل، ولا يتمكَّنُ المدُّ بجَعلِها بين بين» [«الكافي» (ص٤٤)].

وقال في كتابه «مفردة نافع»: «يُحقِّقُ الأولى منهما ورشٌ، ويُبدلُ الثَّانيةَ ألفًا، وقد قرأتُ له الثَّانيةَ بين بين، أعني بين الهمزة والألف، وهو أحسَنُ» [«مفردة نافع» (ص٩٥)].

قلتُ: فقوله: «وقد قرأت له الثَّانيةَ بين بين»، يدلُّ أنَّ التَّسهيلَ هو الثَّابتَ عن ابنِ شُرَيْح بالأداء، وعليه أقتصر خلافًا لظاهر «النَّشر» (١/ ٣٦٣)، ويؤكِّد ذلك أنَّ الإبدالَ ذكره بصيغةِ التَّضعيفِ، بقوله: «وقد قيل إنَّ وَرشًا يُبدِلُ من الثَّانية ألفًا».

(٣) يُنظَر «العنوان» (ص٤٤)، «تحفة الإخوان» (ص١٣٧)، و«النَّشر» (١/ ٣٦٣).

(٤) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ١١١)، و«النَّشر» (١/ ٣٦٣).

و«تلخيص العبارات»[(١)]، و«الإرشاد»[(٢)]، و«الكامل»[(٣)]، و«المُجتَبى»[(٤)]، وأبي معشر[(٥)]، والدَّاني من قراءَتِه على أبي الحسن وأبي الفتح، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

(١) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٧)، و«النَّشر» (١/ ٣٦٣).

(٢) وقد سكت في «النَّشر» على مذهب صاحب «الإرشاد»، قال أبو الطَّيِّب: «قرأ ابنُ كثير، ونافع، وأبو عمرو، وهشام بنُ عمَّار عن ابنِ عامر بهمزةٍ واحدةٍ ومَدَّةٍ حيث وقع، إلَّا أنَّ ابنَ كثير يَمُدُّ مدًّا دون مَدِّهم قليلًا» [«الإرشاد» (١/ ٣٢٣)].

قلتُ: لم يذكر الإبدالَ لورش، واقتصر له على التَّسهيل، ويجدُرُ التَّنبيهُ على أنَّ ظاهِرَ عبارة «الإرشاد» هو إدخال ألف الفصل بين الهمزَتَيْن، وهذا انفرادٌ من أبي الطَّيِّب، وهو غيرُ محفوظٍ ومعروفٍ عن الأزرق كما نبَّه على ذلك أئمَّتُنا، يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٧٧)، و«النَّشر» (١/ ٣٦٤)، و«شرح الدُّرر» للمِنتوري (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، و«الإقناع» (١/ ٣٦١).

(٣) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب الهذلي، وظاهر «الكامل» على التَّسهيل، يُنظَر «الكامل» (ص٤١٣)، و«المطلوب» (ص٦).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٦٣).

(٥) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، وهو كمذهب الهذلي، يُنظَر «المطلوب» (ص٦).

باب مَا جَاءَ فِي ﴿أَيِمَّه﴾ [التوبة: ١٢]

اختلف أهلُ الأداء عن الأزرق في ثانيةِ هَمْزَتَيْ هذه الكلمةِ حيث وقعتْ.

قال في «الطَّيِّبَة»:

أَئِمَّـةً سَـهِّلْ أَوَ ابْـدِلْ حُـطْ غِنَـا ... حِـــرْمٍ.....

فـالجـمـهور عـلى أنَّـهـا تُـجعَـل بَيْـنَ بَيْـنَ، وهو مَـذهَـبُ الـدَّاني[1]،

---

(١) قد اختلف الأئمَّةُ عن الدَّاني في هذه المسألةِ إلى مَذهَبَيْن:

ـ **الأوَّل**: المُقتَصِرين له على وجه التَّسهيل؛ كابنِ الجَزَري، الشَّاطبي، وجمهورِ المَغاربةِ عنه؛ عملًا بظاهِرِ أَقوالِه، كما في «التَّيسير» (ص٣٠٢)، و«جامع البيان» (٢/ ١٦٤)، وغيرِهما، ومرادُه بياءٍ مُختَلَسة الكَسرَة في «التَّيسير» هو تسهيلُها بين بين كما هو واضحٌ في «جامع البيان» بقوله: «فلا يكون إلَّا بين بين»، وقول ابنِ الجزري: «وهو معنى قولِ صاحب «التَّيسير» و«التَّذكرة» وغيرِهما بياء مختلسة الكسرة» [«النَّشر» (١/ ٣٧٩)].

ـ **الثَّاني**: المُقتَصِرين له على الإبدالِ؛ كابنِ الباذش، وأبي بكر القرطبي، والمِنتُوري، وشيخِه القيجاطي وغيرهم، حيث حمل القيجاطي أقوالَ الدَّاني مَحمَلَ الإبدال؛ لأنَّه قولُ سِيبَوَيْهِ، وقد ذكر المنتوري ثلاثةً من المُقرِئين سبَقُوا شَيخَه القيجاطي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا القول، أَوَّلُهم ابنُ الباذش [«الإقناع» (١/ ٣٧٤)]، وثانيهم أبو بكر القرطبي، وثالثهم برهان الدِّين الجعبري، يُنظَر «شرح الدُّرر» للمِنتوري (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١). =

والشَّاطبي[1]، وصاحبِ «التَّبصرة»[2]، و«الإرشاد»[3]، و«التَّذكرة»[4]،

= قلتُ: وفي ذلك نظرٌ لسَبَبَيْن:

ـ **الأوَّل**: كلامُ الدَّاني في «جامع البيان» صريحٌ لا يَقبَلُ التَّأويلَ، وهو قوله: «فأمَّا مَنْ يرى ذلك وهو مذهب أئمَّةِ القُرَّاء، فلا يكون إلَّا بين بين»، وقد قرأ الدَّاني على شَيخِه أبي الحسن بالتَّسهيلِ، وعبارةُ هذا الأخير في كتابه «التَّذكرة» صريحةٌ كما سيأتي، فكيف يَعدِلُ القيطاجي والمِنتُوري عن صريحِ عباراتِ الدَّاني في مُصَنَّفاتِه ويأخذا بكلامِ بعضِ المُتأخِّرين؟

ـ **الثَّاني**: إنَّ المانِعِين لوجه التَّسهيلِ تَأثَّروا بكلامِ سِيبَوَيْهِ وغَيرِه من علماء اللُّغةِ لقول القيجاطي: «لأنَّ سيبويه منع فيها التَّسهيلَ بين بين»، وأغرب كيف ضَعَّفُوا ما ثبت بالنَّصِّ والأداءِ عن أئمَّةٍ بمُجرَّدِ أنَّ سِيبَوَيْهِ مَنَعَه، مع أنَّ ابنَ الباذش يروي القراءاتِ من «التَّيسير» و«التَّبصرة»، وكلا المَصدَرَيْن ثَبَتَ فيهما التَّسهيل في الرِّواية، وأمَّا الجعبري فقد نصَّ في «شرحه على الشَّاطبيَّة» أنَّه يَختَارُ التَّسهيلَ فقال: «واختياري التَّسهيل تغليبًا لجانب اللَّفظ كالنَّظائر» [«كنز المعاني» (٢/ ٤١٧)].

(١) قال الشَّاطبي:

..... وسَهِّل سَمَا وصفًا وفي النَّحوِ أُبدِلا

فأمر بالتَّسهيل بين بين، ثمَّ ذكر وجهَ الإبدال ونسبه إلى النَّحويِّين.

(٢) وأمَّا من طريقِ مَكِّي القَيْسي فاختلف المُتأخِّرون عنه في ذلك؛ فمنهم من أخَذَ له بوَجهِ التَّسهيلِ كابنِ الجَزَري عملًا بظاهر «التَّبصرة» (ص٢٢٦)، ومنهم من أخذ له بوجهِ الإبدال كالجعبري والمنتوري وشيخه القيجاطي وغيرِهم؛ عملًا بظاهِرِ كتاب «الرِّعاية» (ص١٥٠)، وكتابه «الكشف» (١/ ٣٩٨)، ولَمَّا كان كتاب «التَّبصرة» هو مصدرُ روايةِ ابنِ الجزري للقراءاتِ المُسنَدَةِ إلى مَكِّي القَيْسِي كان الأخذُ بما ثبت فيه بما فيه التَّسهيلُ بين بين في ﴿أئمة﴾ أَوْلَى من الأخذِ بما ثَبَتَ في غيرِ «التَّبصرة»؛ لأنَّ كتابَ «الرِّعايةِ» هو كتابُ درايةٍ، وكتاب «الكشف» كتاب توجيهٍ وتعليلٍ للقراءات، ونحن نقرأ من طريق «التَّبصرة» دون غيرِه من كتب مكِّي.

(٣) يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٦٥٧).

(٤) يُنظَر «التَّذكرة» (٢/ ٣٥٦).

و«تلخيص العبارات»[1]، و«العنوان»[2]، و«التَّجريد»[3]، و«الكامل»[4]، و«المُجتَبى»[5]، وأبي معشر[6]، وذهب البعض إلى إبدالها ياءً خالصةً مكسورةً، وهو مذهب صاحبِ «الكافي»[7]، و«الهداية»[8].

---

(١) قال ابنُ بَلِّيمة: «وقرأ الباقون - بما فيهم ورش - بهمزةٍ وبعدها ياء مختلسة الكسرة» [«تلخيص العبارات» (ص٩٩)]، قال ابنُ الجزري: «وهو - أي التَّسهيل - معنى قولِ صاحبِ «التَّيسير»، و«التَّذكرة»، وغيرهما بياء مختلسة الكسرة» [«النَّشر» (١/ ٣٧٩)].

(٢) يُنظَر «العنوان» (ص٤٤، و١٠٢)، وقد سكت ابنُ الجزري عن مذهب أبي طاهر في كتابه «التُّحفة» ممَّا يَدُلُّ أنَّ أبا طاهر وافق الشَّاطبي على التَّسهيل.

(٣) يُنظَر «التَّجريد» (ص٢٣٢).

(٤) يُنظَر «الكامل» (ص٣٨٦)، و«النَّشر» (١/ ٣٧٩).

(٥) قد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المجتبى»، وهو كمذهب صاحب «العنوان»، يُنظَر «بدائع البرهان» (ص١٤٦).

(٦) وسكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، وهو كمذهب الهذلي، ويُقوِّي ذلك أنَّه مَذهَبُ الجمهور، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٧٩).

(٧) يُنظَر «الكافي» (ص١٢٢)، و«النَّشر» (١/ ٣٧٩)، و«شرح الدُّرر» للمِنتُوري (١/ ٢٨٠)، و«كنز المعاني» للجعبري (٢/ ٤١٦).

(٨) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٣٢٧)، وقد نقل عنه ذلك المنتوري (١/ ٢٨٠)، خلافًا لظاهر «النَّشر» (١/ ٣٧٩).

بابُ ما جَاءَ في الهَمْزَتَيْنِ المُتَّفِقَتَيْنِ في الحَرَكَةِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

اختلف الرُّواةُ عن الأَزْرَقِ في الهمزةِ الثَّانيةِ من كلِّ هَمْزَتَيْ قطعٍ تلاصقَتَا من كلمَتَيْن، واتَّفقَتَا في الشَّكلِ نَحوُ: ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ [يونس: ٤٩]، و﴿شَآءَ انشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢]، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿إِلسَّمَآءِ الَهَةً﴾ [الزخرف: ٨٤]، و﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَـٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

قال في «الطَّيِّبة»:

وسَهَّلَ الأُخرى رُوَيْسٌ قُنبُلُ ... ورشٌ وثامنٌ وقيلَ تُبدَلُ

مَدّاً زَكَى جُودًا وعَنْهُ هَؤُلاَ ... إنْ والبغا إنْ كَسْرَ يَاءٍ أَبْدِلاَ

فروى إبدالَهَا حَرفَ مدٍّ من جنس حَرَكَةِ ما قَبْلَها:

صاحب «الهداية»[1]، و«التَّجريد»[2]، و«الإرشاد»[3]،.....

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٨٥).

(٢) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٢١)، و«النَّشر» (١/ ٣٨٥).

(٣) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الإرشاد»، وعبارات أبي الطَّيِّبِ في كتابه «الإرشاد» يَعتَرِيها بعضُ الغُموضِ، فذكر للقُرَّاءِ عن وَرشٍ وقنبل تحقيقَ الأولى وتخفيفَ الثَّانية بجعلها =

و«التَّبصرة»[1]، والدَّاني[2] من قراءَتِه على ابنِ خاقان، وهو أَحَدُ وجْهَيِ

= مَدَّةً، وعبارة «مدَّة» في اصطلاح الكثيرِ من المُتقدِّمين يُراد به التَّسهيلُ بين بين، ثمَّ عرَّجَ على مَذهَبِ أهلِ اللُّغةِ وصرَّحَ بأنَّ مَذهَبَهم هو التَّسهيلُ بين بين، فاتَّضَح أنَّ المُرادَ الصَّحيحَ للَفْظِ «مدَّة» عنده هو الإبدالُ، وليس التَّسهيل؛ لثلاثةِ أسباب:

ـ الأوَّل: قولُ أبي الطَّيِّب في المفتوحَتَيْن: «فتَثبتُ مدَّةٌ قبل الهمزة ومدَّةٌ بعدَها» [«الإرشاد» (ص٣٣٠)]، كما في قوله ﴿شاء أنشره﴾ تُمدُّ الألفُ الأولى الَّتي قبل الهمزة ﴿شآ﴾ ثمَّ تُمدُّ الألف المبدلة من الثَّانية بعد الأولى ﴿ءآنشره﴾ فيصير النُّطق هكذا ﴿شآءآنشره﴾ بمدَّةٍ قبل الهمزة ومَدَّةٍ بعدها.

ـ الثَّاني: إنَّ روايةَ وَرشٍ من طريق أبي الطَّيِّبِ هي عن أبي إسحاق إبراهيم بنِ مُحَمَّدِ بنِ مروان المصري عن ابنِ سَيفٍ عن الأزرق، وهذا الإسنادُ هو لمكِّي القَيْسِي عن أبي الطَّيِّبِ في «التَّبصرة»، وقد أخبر مكِّي القيسي أنَّه لم يَقرَأْ لورش إلَّا بالإبدال بقوله: «لكنِّي لم أَقرَأْ إلَّا بإشباعِ المَدِّ، ولا يَتمَكَّنُ ذلك إلَّا على تقدير البدل» [«التَّبصرةُ» (ص٢٨٥)].

ـ الثَّالث: الرَّاوي الوحيد الَّذي يُشارِكُ وَرْشًا في إبدالِ الثَّانيةِ حَرفَ مدٍّ في الهَمزَتَيْن المُتَّفِقَتَين في الحركةِ من كَلِمَتَين هو قنبل، ونرى أنَّه يتَّفِق في الحكم مع ورش، ممَّا يدلُّ أنَّ مذهبَ ورش من طريق «الإرشاد» هو الإبدال لا غير.

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٨٥).

(٢) اقتصر الدَّاني على وجه التَّسهيل في «التَّيسير» حيث قال في المفتوحتَيْن: «كالمدَّة»، وفي المكسورَتَيْن: «كالياء السَّاكنة»، وفي المَضمُومَتَيْن: «كالواو السَّاكنة»، [«التَّيسير» (ص١٥١ ـ ١٥٢)].

واقتصر في «جامع البيان» على الإبدال في الأنواع الثَّلاثةِ، وذكر أنَّه مذهب المصريِّين عن أبي يعقوب الأزرق فقال في المفتوحتَيْن: «وهذا قول عامَّةِ المصريِّين، أعني البدل»، وفي المكسورتَيْن قال: «ورَوَى المصريُّون أداءً عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنةً»، وفي المضمومَتَيْن قال: «وروى المصرِيُّون عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش أداءً إبدالها واوًا ساكنةً»، فمراد الدَّاني بـ: «المصرِيِّين» الرُّواة ذَوُو الأصولِ المصريَّةِ كابنِ خاقان، وذلك في مُقابِل مشايخ مصر ذوي الأصول غير المصريَّة؛ كأبي الحسن الحلبي وأبي الفتح الحمصي ممَّنْ روى وجهَ التَّسهيلِ؛ لقول الدَّاني في ﴿هؤلاء إن﴾، و﴿البغاء إن﴾: «وروى أبو بكر بن سيف عنه أنَّه أجراهما كسائر نظائرهما، وقد قرأتُ بذلك أيضًا على أبي الفتح وأبي الحسن، وأكثرِ مَشيَخَةِ المِصرِيِّين على الأوَّل» =

«الشَّاطبيَّة»[1].

وروى تَسهِيلَهَا بَيْنَ بَيْنَ:

صاحب «الكافي»[2]، و«التَّذكرة»[3]، و«العنوان»[4]، و«تلخيص العبارات»[5]، و«المُجتبى»[6]، و«الكامل»[7]، وأبو معشر[8]، والدَّاني من قراءَتِه على أبي الحسن وأبي الفتح، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

ويُضَافُ إلى وَجهِ التَّسهيلِ، إبدَالُ الثَّانيةِ منهما ياءً خالصةً مكسورةً في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] خاصَّةً،

= [«جامع البيان» (١/ ٢٤٩)]، قال ابنُ الجزري مُعلِّقًا على كلام الدَّاني: «قلتُ: فدلَّ على أنَّه قرأ بالوجهَيْن على كلٍّ من أبي الفتح وأبي الحسن» [«النَّشر» (١/ ٣٨٥)]، أي قرأ عليهما بتسهيل الثَّانية بين بين، وإبدالها ياء خالصة مكسورة، وعليه فإنَّ روايةَ الدَّاني عن ابنِ خاقان هي بالإبدال، وهي الرِّوايةُ الَّتي يجب الاقتصارُ عليها في «التَّيسير»، وروايته عن أبي الفتح، وأبي الحسن هي بالتَّسهيل بين بين.

(١) قال الشَّاطبي:

والاخْـرَى كَمَـدٍّ عِنْـدَ وَرْشٍ وَقُنْبُـلٍ وقَـدْ قِيـلَ مَحْـضُ المَـدِّ عَنْهَـا تَبَـدَّلاَ

(٢) ذكر ابنُ شريح الوجهَيْن في «الكافي» (ص٤٥)، وأخبر في كتابه «مفردة نافع» أنَّه قرأ بتسهيل الثَّانية بين بين في ذلك كلِّه (ص٩٧).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ١١٦).

(٤) يُنظَر «العنوان» (ص٤٧)، و«تحفة الإخوان» لابن الجزري (ص١٤٦).

(٥) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٩).

(٦) مذهَبُ صاحبِ «المجتبى» هو كمذهب صاحب «العنوان» أي التَّسهيل، وإلى ذلك جنح الأزميري في «بدائع البرهان» (ص١٠٢).

(٧) يُنظَر «الكامل» (ص٤١٤)، و«بدائع البرهان» (ص١٠٢).

(٨) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، ومذهبه كمذهب كالهذلي.

من طريق «التَّذكرة»[1]، و«تلخيص العبارات»[2]، و«الشَّاطبيَّة»[3]، والدَّاني[4] عن أبي الحسن وأبي الفتح.

ويَتعيَّنُ الإبدالُ بالياءِ الخالصةِ المكسورةِ من طريق الدَّاني[5] عن ابنِ خاقان في الموضِعَيْن، فلا يَصِحُّ فيهما من طريق «التَّيسيرِ»[6] غيره.

---

(١) يُنظَر «التَّذكرة» (ص١١٧).

(٢) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٢٩).

(٣) قال الشَّاطبي:

وفي هـــؤلا إن والبغـــا إن لورشـــهم بيـــاء خفيـف الكســـر بعضـهم تـلا

(٤) قال الدَّاني في «جامع البيان»: «واستثنى لنا الخاقاني، وأبو الفتح، وأبو الحسن في روايته عن ورش من جميع الباب موضعَيْن وهما في البقرة: ﴿هؤلاء إن كنتم﴾، وفي النُّورِ ﴿على البغاء إن أردن﴾، فروَوْهما عن قراءَتِهم بخلاف التَّرجَمَتَيْن المُتقدِّمَتَيْن بتحقيقِ الهمزة الأولى، وجعل الثَّانية ياءً مكسورةً مَحْضَةَ الكسرةِ» ثمَّ قال: «وروى أبو بكر بن سيف عنه أنَّه أجراهما كسائرِ نظائرِهما، وقد قرأتُ بذلك أيضًا على أبي الفتح وأبي الحسن، وأكثرُ مَشيَخةِ المِصريِّين على الأوَّل» [«جامع البيان» (١/ ٢٤٩)]، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٨٥).

(٥) قال ابنُ الجزري: «ولم يقرَأْ بغير إبدالِ الياء المكسورة على ابنِ خاقان الخاقاني كما أشار إليه في «التَّيسير»» [«النَّشر» (١/ ٣٨٥)].

(٦) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٥١)، و«الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٣٣٦)، وطريق «التَّيسير» هو طريق ابنِ خاقان، فإن كانت قراءةُ الدَّاني عليه في الموضِعَيْن بالياء الخالصةِ، فلا يصحُّ في «التَّيسير» غيرُه.

باب ما جاء في نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾

اختلف أهلُ الأداء عن الأَزْرَقِ في كيفيَّةِ تسهيلِ الهمزة الثَّانيةِ في ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢] ونحوه.

قال في «الطَّيِّبة»:

....ومثـــــلُ السُّـــــوءُ إِنْ

فَـــــالوَاوُ أَوْ كَالْيَـــــا..... .....

فذهب بعضهم إلى إبدالها واوًا خالصةً مكسورةً، وهو أَحَدُ وَجْهَي الدَّاني[(١)]، والشَّاطبي[(٢)]، وصاحبِ «التَّذكرة»[(٣)]، و«الإرشاد»[(٤)]، و«الكافي»[(٥)]،

---

(١) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٥٣)، و«جامع البيان» (١/ ٢٥٧)، و«النَّشر» (١/ ٣٨٨).

(٢) قال الشَّاطبي:

يشـــاء إلى كاليـــاء أقـــيس معـــدلا وعـــن أكثـــر القـــراء تبـــدل واوهـــا

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ١١٨).

(٤) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٣٣٥).

(٥) يُنظَر «الكافي» (ص٤٦)، فقولُ ابنِ شُرَيْح عن التَّسهيل: «بين الهمزة والواو» تعقَّبه ابنُ الجزري بقوله: «وقد أَبعَدَ وأَغرَبَ ابنُ شريح في «كافيه» حيث حكى تسهيلَها كالواو» [«النَّشر» (١/ ٣٨٨)].

و«تلخيص العبارات»[1]، و«التَّجريد»[2]، وبه قرأَ الدَّاني على شيوخه الثَّلاثةِ، وابنُ الفَحَّامِ على ابنِ النَّفيسِ.

وذهب بعضهم إلى أنَّها تُجعَلُ بَيْنَ الهمزةِ واليَاءِ، وهو مَذهَبُ صَاحِبِ «التَّبصرة»[3]، و«الهداية»[4]، و«العنوان»[5]، و«الكامل»[6]، و«المُجتَبى»[7]، وأبي

---

(١) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٣٠).

قلتُ: فقول ابنِ بَلِّيمة: «ويجوز أن تُجعَل الثَّانيةُ ياءً» لعلَّه خَطأٌ من النُّسَّاخِ، والصَّحيح أن تُجعَل الثَّانيةُ واوًا مكسورة.

(٢) قال ابنُ الفحَّام في آخر سورة فاطر: «قرأ الحَرَمِيَّان إلَّا الأصفهاني، وأبو عمرو: ﴿ولا يحيق المكر السَّيِّءُ إلَّا﴾ بهمز الأولى، وقلبِ الثَّانية واوًا مكسورةً، وهذا اختيار ابن مجاهد، وقال الفارسي وعبد الباقي: بهمز الأولى وتسهيل الثَّانية كما قدَّمتُ في فصل الهمز فاعرف ذلك» [«التَّجريد» (ص٢٩٣)].

فروايةُ ابنِ الفحَّامِ في «النَّشر» هي عن ابنِ النَّفيس وعبدِ الباقي، فأمَّا عبدُ الباقي فمذهَبُه التَّسهيلُ كما ذكَرَ ابنُ الفحَّامِ في «التَّجريد» وابنُ الجزري في «النَّشر»، وأمَّا شَيخُه ابنُ النَّفيس فمذهبه الإبدال؛ لأنَّه لم يُذكَرْ مع عبد الباقي والفارسي الآخِذَيْن بوجه التَّسهيل؛ وعليه ينبغي الأخذُ بالوجهَيْن من طريقِ ابنِ الفحَّام: التَّسهيل من قراءته على عبد الباقي، والإبدال من قراءته على ابنِ النَّفيس.

أمَّا الفارسي فلم يُسنِدْ له صاحب «النَّشر» روايةَ الأزرق من طريق ابنِ الفحَّام، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٣٨٨)، و«المطلوب» (ص٧).

(٣) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٩٢ ـ ٢٩٣).

(٤) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٤٧).

(٥) يُنظَر «العنوان» (ص٤٧)، و«تحفة الإخوان في الخلف بين الشَّاطبيَّة والعنوان» لابنِ الجزري (ص١٤٧).

(٦) وقد سكت عن مذهب صاحب «الكامل»، ومذهبُه التَّسهيل، يُنظَر «الكامل» (ص٤١٨).

(٧) وسكت صاحب «النَّشر» أيضًا عن مذهب صاحبِ «المجتبى» وهو كمذهب صاحب «العنوان» أي التَّسهيل، يُنظَر «بدائع البرهان» (ص٥٥)، و«المطلوب» (ص٧).

معشر[1]، وهو الثَّاني من طريق الشَّاطبي، وصاحبِ «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات»، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح، وابنُ الفَحَّام على عبد الباقي.

(١) وقد سَكَتَ في «النَّشر» أيضًا عن مذهب أبي معشر، وهو كمذهب الهذلي.

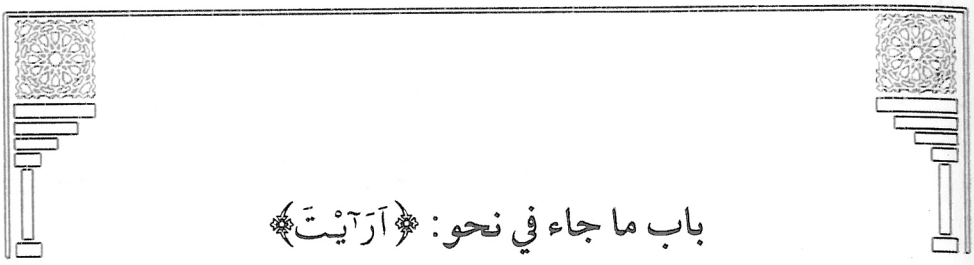

باب ما جاء في نحو: ﴿آرَآيْتَ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في كيفيَّةِ تَسهِيلِها.

قال في «الطَّيِّبة»:

....أبْـــدِلْ جَـــدَا

بـــالخلفِ فـــيهما..... .....

فقوله: «فيهما» يقصد باب ﴿آرَآيْتَ﴾ [الكهف: ١٨]، و﴿هَآنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦].

فروى بعضُهم إبدالها ألفًا مع الإشباعِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْن؛ صاحب «التَّبصرة»[(١)]، والشَّاطبي[(٢)] في أَحَدِ وجهَيْهِما.

وذهب الجمهورُ إلى تَسهِيلِها بَيْنَ بَيْنَ، وهو مذهبُ الدَّاني[(٣)]، وصاحب

---

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٢٠٢).

(٢) قال الشَّاطبي:

..... وعـن نـافع سـهِّل وكـم مُبـدل جـلا

(٣) يُنظَر «التَّيسير» (ص٢٧٥)، و«جامع البيان» (٢/ ١١٥)، وأمَّا الإبدالُ فقد ذكره في «إيجاز البيان»، و«إرشاد المُتمسِّكِين» على الحكاية، يُنظَر «شرح الدُّرر» للمِنتوري (٢/ ٨١٩).

فقراءَتُه على أبي الحسن هي بالتَّسهيلِ كما يَظهَر في «التَّذكرة»، وأمَّا قراءَتُه على أبـي الفتح، وابنِ =

«الهداية»[١]، و«الكافي»[٢]، و«تلخيص العبارات»[٣]، و«التَّجريد»[٤]، و«العنوان»[٥]، و«المُجتبى»[٦]، و«الكامل»[٧]، و«التَّذكرة»[٨]، و«الإرشاد»[٩]، وأبي معشر[١٠]، والثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة».

= خاقان فبالتَّسهيلِ أيضًا؛ لأنَّ الدَّاني اقتصر عليه في «التَّيسير»، و«جامع البيان»، و«التَّعريف»، واقتصر عليه كلٌّ من ابنِ الفحَّام، وابنِ بلِّيمة في رِوايَتِهما عن عبدِ الباقي عن أبي الفتح شيخِ الدَّاني، وهذا يُؤَكِّد أنَّ روايةَ أبي الفتح هي بالتَّسهيلِ لا غير، وعليه يَتَّضحُ أنَّ وجهَ الإبدال لا يَصِحُّ عن الدَّاني.

أمَّا قولُ ابنِ الجزري: «وعند الدَّاني في غير «التَّيسير» ـ أي الإبدال ـ وقال في كتابه «التَّنبيه» أنَّه قرأ بالوجهَيْن» [«النَّشر» (١/ ٣٩٨)]، ففيه نَظرٌ حيث لم يَنقُلِ المغاربةُ بما فيهم الإمامُ المِنتُوري عن الدَّاني هذا الكلام فيما أَعلَم، وحتَّى إنْ قاله لم يُعَوَّلْ عليه، ولم يَقَع الاختيارُ عليه منه، لعدم ذكره له في «التَّيسير»، و«الجامع»، و«التَّعريف»، وغيرها، قال المالقي: «ومذهَبُ الحافظِ والإمامِ عن ورشٍ إنَّما هو بين بين كقالون لا غير» [«الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٦٨٦)].

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٢٧٧).

(٢) يُنظَر «الكافي» (ص١٠٨).

(٣) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٨٧).

(٤) يُنظَر «التَّجريد» (ص٢١٧).

(٥) يُنظَر «العنوان» (ص٩٠)، و«تحفة الإخوان» (ص١٩٢).

(٦) مَذهَبُه التَّسهيل كصاحِبِ «العنوان» على ما حَرَّره يوسف زادة «الائتلاف» (ص٨٩)، والأزميري [«بدائع البرهان» (ص٨٠)].

(٧) يُنظَر «الكامل» (ص٣٨١).

(٨) يُنظَر «التَّذكرة» (٢/ ٣٢٣).

(٩) يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٦١٥).

(١٠) يُنظَر «الجامع» لأبي معشر (ص١٨٣).

باب ما جاء في ﴿هَآنتُمْ﴾

اختُلِف عن الأزرق في ﴿هَآنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] حيثما وقعت إلى ثلاثةِ مذاهبَ:

الأوَّل: إبدالُ الهمزةِ ألفًا ممدودةً للسَّاكنَيْن، وهو الَّذي في «الهداية»[(١)]، وأحد الوجهَيْن في «الشَّاطبيَّة»[(٢)].

الثَّاني: تَسهيلُ الهمزةِ مع حذفِ الألف، فيُؤتَى بهَمزَةٍ مُسَهَّلةٍ بعد الهاء، وهو الَّذي في «التَّيسير»[(٣)]، والثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خَاقَان.

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص٢٢٥)، وقد نَقَلَ عنه ابنُ عبدِ المؤمن الواسطي الوجهَيْن أي التَّسهيل مع الحذف، والإبدال مع المدِّ المُشبَع [«الكنز» (١/ ٢٤٦)].

قلتُ: وحتَّى لو صحَّ وجهُ التَّسهيل عن المَهدَوي فلا اعتبارَ له من طريق «النَّشر»؛ لأنَّ ابنَ الجزري اختارَ وجهَ الإبدال، واقتصر عليه من طريقه، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٤٠٠).

(٢) قال الشَّاطبي:

ولا ألـف في هـا هـأنتم زكـا جنًّـا وسـهِّل أخـا حمـد وكـم مُبـدل جـلا

(٣) يُنظَر «التَّيسير» (ص٢٥٢)، قال المالقي مُعلِّقًا على كلام الدَّاني: «وقوله: «وورش أقل مدًّا»، يعني أقلُ مدًّا من قالون وأبي عمرو، وسبب ذلك أنَّه ليس في قراءةِ وَرشٍ إلَّا همزة بين بين خاصَّةً، والحافظ يُسمِّي همزةَ بين بين مدًّا مُسامَحةً لما فيها من شبه الألف، وكذلك فعل غيره» =

الثَّالث: إثباتُ الألِفِ مُشبَعَةً، أو مقصورةً مع تسهيلِ الهمزة فيها، وهو الَّذي في «التَّبصرة»[(١)]، و«الكافي»[(٢)]، و«العنوان»[(٣)]، و«المُجتَبى»[(٤)]، و«التَّجريد»[(٥)]، و«تلخيص العبارات»[(٦)]، و«التَّذكرة»[(٧)]، و«الإرشاد»[(٨)]،

= [«الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٦٨٠)].

قلتُ: لم يُشِرِ الدَّاني إلى الحذف مع التَّسهيل في غير «التَّيسير»، كما يَظهَرُ في «جامع البيان»، وفي «شرح الدُّرر» للمِنتوري، وعليه فحمل كلام الدَّاني في «التَّيسير» على غَيرِه لا يستقيم؛ لأنَّ مَذهبَ أبي الحسن ابنِ غلبون، وأبي الفتح هو الإثبات مع التَّسهيل كما هو ظاهر في «التَّذكرة»، وكما هو ثابت عن أبي الفتح من طريق ابنِ بلِّيمة، وابنِ الفحَّام عن عبدِ الباقي عنه.

وأمَّا وجهُ الإبدالِ فالَّذي يَظهَر في «جامع البيان» أنَّ الدَّاني ذَكَرَه للحكايةِ لا للرِّوايةِ لقوله: «وأمَّا ما حكاه النَّحَّاسُ عن أبي يعقوب وما رواه أحمد بنُ صالح عنه من أنَّه يُمَدُّ، فوَجهُه أن يكونا يرويان عنه إبدالَ الهمزة ألفًا خالصةً كروايةِ عامَّةِ أصحابِ أبي يعقوب الأزرق عنه ذلك في الاستفهامِ نحو ﴿ءأنذرتهم﴾ وبابه، وإذا أبدلت إبدالًا صحيحًا لم يُجعَلْ بين بين على القياس» [«جامع البيان» (٢/ ٧٥)].

وعليه يؤخَذُ من طريق الدَّاني بالوجهَيْن:

ـ **الأوَّل**: التَّسهيل مع الحذف من «التَّيسير» وهي روايته عن ابنِ خاقان.

ـ **الثَّاني**: التَّسهيل مع الإثبات في غير «التَّيسير»، وبه قرأ على أبي الحسن وأبي الفتح، وأمَّا وجه الإبدال فلم يَثبُتْ بالرِّوايةِ عنه.

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤٦٠).

(٢) يُنظَر «الكافي» (ص٩٣).

(٣) يُنظَر «العنوان» (ص٧٩)، و«تحفة الإخوان» (ص١٩٠).

(٤) مَذهَبُه التَّسهيل مع الإثبات كمذهب أبي طاهر، قال ابنُ الجزري: «وعليه جمهورُ المِصرِيِّين والمغاربة» [«النَّشر» (١/ ٤٠٠)]، يُنظَر «المطلوب» (ص٨).

(٥) يُنظَر «التَّجريد» (ص٢٠٣).

(٦) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٧٦).

(٧) يُنظَر «التَّذكرة» (٢/ ٢٨٩).

(٨) يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٥٧٩).

و«الكامل»[1]، وطريق أبي معشر[2]، وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح، وأبي الحسن.

وفي التَّسهيل مع الحذف والإثباتِ يقول في «الطَّيِّبة»:

.....ويَحْـذِفُ الأَلِـفْ وَرْشٌ وقُنْبُـلٌ وَعَـنْهُمَا اخْتُلِـفْ

(١) يُنظَر «الكامل» (ص٤٠٥).

(٢) مذهب أبي معشر كمذهب صاحب «الكامل»، وإليه جنح العلَّامةُ الضَّبَّاعُ في «المطلوب» (ص٨).

باب ما جَاءَ في إِدْغَامِ ﴿يَلْهَثْ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]

اختَلَفَ أهلُ الأداءِ عن الأزرق في إدغام الثَّاء في الذَّالِ، قال في «الطَّيِّبة»:

.....يَلْهَــثْ أَظْهِــرِ حِــرْمٍ لَهُــمْ نَــالَ خِلَافُهُــمْ وَرِي

فروى الجمهور الإظهارَ[(١)]، وروى الهُذَلِي[(٢)] الوجهَيْن واختارَ الإدغام.

---

(١) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٧٢)، و«التَّجريد» (ص١٥٨)، و«التَّذكرة» (١/ ١٨٦)، و«الإرشاد» (١/ ٣٧٣)، و«تلخيص العبارات» (ص٤٤)، و«التَّبصرةُ» (ص٣٦٥)، و«العنوان» (ص٩٨)، و«الكافي» (ص٥٧)، و«الشَّاطبيَّة» (البيت ٢٨٥)، وأمَّا من «الهداية»، و«المجتبى» وطريق أبي معشر فظاهر «النَّشر» على الإظهار؛ لقولِ ابنِ الجزري: «وروى إظهارَه عن ورش جمهورُ المشارقة والمغاربة، وخصَّ بَعضُهم الإظهارَ بالأزرق، وبعضُهم بالأصبهاني، وروى إدغامَه عن ورش من جميع طُرقِه أبو بكر بنُ مِهرَان، ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيرِه، واختارَه الهذلي» [«النَّشر» (٢/ ١٤)].

(٢) قال الهُذَلي: «والاعتمادُ فيه على تفصيل الخزاعي».

قلتُ: وقد نَقَلَ قولَ الخزاعي أعلاه فقال: «وقال الخزاعي: أَظهَرَه المسيبي، وإسماعيل، وورش طريق الأسدي، وابن الصَّلت، ويونس إلَّا ابن عيسى، وقالون إلَّا بويان، وقنبل طريق ابن مجاهد» [«الكامل» (ص٣٤٥)].

قلتُ: لم يَذكُرِ الخزاعي الإظهارَ لورش إلَّا من طريقِ الأسدي، وهذا يَدُلُّ أنَّ مَذهَبَه من طريق الأزرق هو الإدغام، وقد اختار الهُذَلي مَذهبَ الخزاعي فلذلك قال في «النَّشر» (٢/ ١٤): «واختاره الهذلي».

باب ما جَاءَ في إِدْغَامِ ﴿يَسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾.

اختلفَ أهلُ الأداءِ عن الأزرق في إدغام نون ﴿يَسٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ١]، قال في «الطَّيِّبة»:

....وَالخُلْفُ مِزْ نَلْ إِذْ هَوَى

فذهب الجُمهُورُ إلى الإدغامِ، وهو مَذهَبُ صاحبِ «التَّيسير»[(١)]، و«التَّذكرة»[(٢)]، و«الإرشاد»[(٣)]، و«الكافي»[(٤)]، و«التَّبصرة»[(٥)]، و«تلخيص العبارات»[(٦)]، و«الشَّاطبيَّة»[(٧)]، .....

---

(١) يُنظَر «التَّيسير» (ص٤٢٧)، و«جامع البيان» (١/ ٣٣١).

(٢) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٥١١).

(٣) وسكَتَ في «النَّشر» عن صاحب «الإرشاد»، ومذهبه الإدغام، يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٨١٨).

(٤) يُنظَر «الكافي» (ص١٨٨).

(٥) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٦٤٩).

(٦) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص١٤١).

(٧) قال الشَّاطبي:

وَيس أظْهِرْ عَنْ فَتى حَقُّهُ بَدَا .....

و«الهداية»[1]، و«العنوان»[2]، و«المُجتَبى»[3]، و«الكامل»[4]، وأبي معشر[5]، وبه قرأ الدَّاني على جميع شُيوخِه.

وذهب صاحبُ «التَّجريد»[6] إلى الإظهار.

---

(١) قال ابنُ الجزري: «وقال في «الهداية» إنَّه ـ أي الإدغام ـ الصَّحيح عن ورشٍ» [«النَّشر» (٢/ ١٧)].

(٢) قد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «العنوان»، ومذهبه الإدغام، يُنظَر «العنوان» (ص١٥٩).

(٣) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المجتبى»، وذكر ابنُ الجَزَرِي أنَّ الإدغامَ مَذهبُ الجمهور، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٧)، و«المطلوب» (ص٨).

(٤) يُنظَر «الكامل» (ص٣٤٥)، فقولُه: «إلَّا المطوعي وافَقَ وَرش وقالون» استثناءً من الإظهار في قوله: «﴿يس﴾، و﴿ن والقلم﴾ مُحقَّقان».

(٥) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، ومذهبه كمذهب الهُذَلي، ويُقَوِّي ذلك أنَّ الإدغامَ مذهبُ الجمهور كما ذكر في «النَّشر».

(٦) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٦١)، و«النَّشر» (٢/ ١٧).

باب مَا جَاءَ فِي إِدْغَامِ ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القَلَم: ١]

اختُلِفَ عن الأزرق في إِدغَامِه، قال في «الطَّيِّبة»:

....وَالخُلْفُ مِزْ نَلْ إِذْ هَوَى

كُنُونَ لا قالون..... .....

فذهب إلى الإدغامِ صاحبُ «التَّجريد»[(١)]، و«تلخيص العبارات»[(٢)]، و«الكامل»[(٣)]، و«التَّذكرة»[(٤)]، و«الإرشاد»[(٥)]، وأبو معشر[(٦)]، وهو أَحَدُ وَجْهَي

---

(١) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٦١).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن مذهب ابنِ بلِّيمة، ومذهبه الإدغام، يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص١٤١ ـ ١٦٠).

(٣) يُنظَر «الكامل» (ص٣٤٥).

(٤) قال أبو الحسن: «وأَظهَرَ ابنُ كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وحفص، والأعشى، ونافع سوى ورش: النُّون من ﴿يس﴾، ومن ﴿ن﴾ عند الواو الَّتي بَعدَها، وأدغمها الباقون» [«التَّذكرة» (٢/ ٥١١)].

قلتُ: الَّذي يَظهَرُ في «التَّذكرة» الإدغامُ في ﴿ن والقلم﴾ خلافًا لظاهِرِ «النَّشر» (٢/ ١٨)، وقد قَرَأَ الدَّاني بالإدغام على أبي الحسن، يُنظَر «شرح الدُّرر» للمِنتُوري (١/ ٤١٩).

(٥) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهبِ صاحب «الإرشاد»، ومذهبه الإدغام، يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٨١٨)، قال مَكِّي القَيْسي: «والإدغامُ مذهبُ الشَّيخ أبي الطَّيِّب» [«التَّبصرةُ» (ص٣٦٤)].

(٦) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، ومذهبه الإدغام كالهذلي، يُنظَر «المطلوب» (ص٨).

«الكافي»[1]، و«الشَّاطبيَّة»[2]، وبه قَرَأَ الدَّاني[3] على أبي الحسن.

وذهب إلى الإِظهَارِ صاحبُ «العنوان»[4]، و«المُجتَبى»[5]، و«الهداية»[6]، و«التَّبصرة»[7]، وهو الثَّاني في «الكافي»، و«الشَّاطبيَّة»، وبه قَرَأَ الدَّاني على ابنِ خَاقَان وأبي الفتح.

---

(١) يُنظَر «الكافي» (ص١٨٨).

(٢) قال الشَّاطبي:

..... ونون وفيه الخلف عن ورشهم خلا

(٣) يُنظَر «شرح الدُّرر» للمِتوُري (١/ ٤١٩)، و«التَّذكرة» (٢/ ٥١١)، وهو خلاف ما في «النَّشر» (٢/ ١٨).

(٤) يُنظَر «العنوان» (ص١٩٥)، و«تحفة الإخوان» (ص١٦٠).

(٥) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المُجتبى»، وهو كمذهب صاحب «العنوان» على ما في «بدائع البرهان» (ص١٨٩)، و«المطلوب» (ص٨).

(٦) قد نقل ابنُ الجزري عن المَهدَوي في «الهداية» أنَّه قال: «إنَّه ـ أي الإظهار ـ الصَّحيح عن ورش» [«النَّشر» (٢/ ١٨)].

(٧) قال مَكِّي القَيْسِي: «قرأ أبو بكر والكسائي وابن عامر ﴿ن والقلم﴾ بالإدغام وعن ورش الوجهان، والإدغام مذهب الشَّيخ أبي الطَّيِّب، وقرأ الباقون بالإظهار» [«التَّبصرةُ» (ص٣٦٤)].

قلتُ: إنْ صرَّحَ بأنَّ الإدغامَ هو مذهب شَيخِه أبي الطَّيِّب فهذا يدلُّ أنَّ مذهبَ شيخِه أبي عدي هو الإظهار وهو الطَّريق المُسنَد في «النَّشر»، وعليه يُقتصَر على وجه الإظهار من «التَّبصرة».

باب مَا جَاءَ فِي إِدْغَامِ هَاءِ ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾ [سُورَةُ الحَاقَّة]

اختلَفَ أهلُ الأداءِ عن الأَزْرَقِ في إدغامِها وإظهارِها.

فالجمهورُ على الإظهار من أجلِ أنَّها هاءُ سَكتٍ، وكيفيَّتُه أن يُوقَفَ عليها وقفةً لطيفةً من غيرِ قطعٍ، وهو مذهب الدَّاني[1]، وأبي معشر، وصاحبِ «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص» ابنِ بلِّيمة، و«التَّجريد»، و«التَّبصرة»[2]، وهو أحَدُ الوجهَيْنِ في «الشَّاطبيَّة»[3]، و«الكافي»[4]،

---

(١) قال أبو عمرو الدَّاني: «فمن روى التَّحقيقَ لَزِمَه أن يَقِفَ على الهاء في قوله ﴿ماليه هلك﴾ وَقفةً لطيفةً في حال الوصل من غير قطعٍ؛ لأنَّه واصِلٌ بنِيَّةِ وَاقِفٍ فيمتَنِع بذلك من أن تُدغَم في الهاء الَّتي بعدَها، ومن روى الإلقاء ـ أي النَّقل في ﴿كتابيه إنِّي﴾ ـ لزمه أن يَصِلَها ويُدغمها في الهاء الَّتي بَعدَها؛ لأنَّها عنده كالحرفِ اللَّازِم الأصلي» [«جامع البيان» (١/ ٣٠٢)].

قلتُ: ولَمَّا كان مَذهَبُ الدَّاني في ﴿ماليه هلك﴾ غيرَ معلوم على وجهِ الخصوص، أخذنا له بوجه الإظهار في ﴿ماليه هلك﴾ قياسًا؛ لأنَّ مَذهَبَه في ﴿كتابيه إنِّي﴾ هو التَّحقيقُ؛ إذ به قَرَأَ على جَميعِ شُيوخِه كما سبق توضيحُ ذلك.

(٢) قال مَكِّي القَيْسي: «وبالإظهار قرأتُ، وعليه العملُ، وهو الصَّوابُ إن شاء الله تعالى» [«التَّبصرةُ» (ص٣١٠)].

(٣) قد سبق أنَّه ذكر الوجهَيْن في ﴿كتابيه إنِّي﴾، وبالتَّالي جاز الوجهان أيضًا في ﴿ماليه هلك﴾ قياسًا.

(٤) قال ابنُ شُرَيْح: «ويلزم من نَقلِ الحركةِ إليها أن يُدغِمَها في قَولِه تعالى ﴿ماليه هلك﴾؛ لأنَّه قد =

و«الهداية»[1].

وروى بعضُهم إدغامَها، وهو مذهبُ صَاحِبِ الكامِل[2]، والثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الهداية».

ولم أقِفْ على نصٍّ يُبيِّنُ مذهبَ أبي معشر، وصاحبِ «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّجريد» في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾، ولَمَّا كان مذهبُ هؤلاء هو التَّحقيق في ﴿كِتَابِيَه. إِنِّي﴾ كما سبق تفصيلُ ذلك، أَخذْنا لهم جميعًا بالإظهار في ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ قياساً لعدم النَّصِّ.

= جعلها كالأصلي» [«الكافي» (ص٥٤)].

قلتُ: ولَمَّا كان مَذهَبُه الوَجهَيْن في ﴿كتابيه إنِّي﴾ كان كذلك في ﴿ماليه هلك﴾ قياسًا، يُنظَر «مفردة نافع» (ص١٠٠).

(١) قد نقل عنه ابنُ الجَزَرِي الوجهَيْن في ﴿كتابيه إنِّي﴾، والوجهان يَجرِيان كذلك في ﴿ماليه هلك﴾ قياسًا، يُنظَر «النَّشر» (١/ ٤٠٩)، و«شرح الهداية» (١/ ٨٦).

(٢)) قال الهُذَلي: «وإذا تَمَاثَلَ الحرفان وسكن الأوَّل منها فليس إلَّا الإدغام نحو ﴿وقد دخلوا﴾ ﴿إذ ذهب مغاضبًا﴾»، واستثنى من ذلك إذا كان المُدغَمُ حَرفَ مدٍّ فقال: «إن كان انضمَّ ما قبل الأولى وسكنت مثل ﴿آمنوا وعملوا﴾، وهكذا الياءان إذا انكسر ما قبلها الأولى وسكنت مثل ﴿في يتامى﴾ ﴿الذي يوسوس﴾ فلا يجوز الإدغام» [«الكامل» (ص٣٣٩)].

قلتُ: لم يَستَثْنِ من الإدغام ﴿هاء ماليه﴾، دلَّ أنَّ الهاءَ مُدغَمةٌ ويُؤَكِّد ذلك اقتصارُه على النَّقلِ في ﴿كتابيه إنِّي﴾ كما سبق ذكرُه.

باب مَا جَاءَ فِي إِدْغَامِ القَافِ فِي الكَافِ

فِي ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠]

أجمع أهلُ الأداء على إدغامِه، واختلفوا في إبقاء صفةِ استعلاء قَافِه.

فذهب الجمهورُ إلى إدغامِه إدغامًا تامًّا خالصًا.

وذهب مكِّي في كتابه «الرِّعاية»[1] إلى إدغامِه مع إبقاءِ صفةِ الاستعلاءِ كما في ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطْتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، وكتاب «الرِّعاية» كتاب دراية وليس كتابَ روايةٍ، ولم يَذكُرْ في كتابه «التَّبصرة» هذه المسألةَ، ولم يُنقَلْ فيما أعلَمُ عن مَشايخِه الثَّلاثةِ وجهَ الإدغامِ ـ أقصدُ أبا الطَّيِّب، وأبا عدي، والأذفوي ـ فلو رواه أبو الطَّيِّب لنقَلَه عنه ممَّنْ يَروِي من طريقِه كأبي الحسن صاحب «التَّذكرة»، وابن الباذش صاحب «الإقناع»، والمالقي في «الدُّرِّ النَّثير» وغيرهم، ولو رواه أبو عدي لنقله عنه مَن يروي من طريقه كأبي الحسن ابنِ غلبون، وابنِ

---

(١) قال مَكِّي في «الرِّعاية» (ص١٧٢): «وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامُها في الكاف لقُربِ المَخرَجَيْن، ويبقى لفظُ الاستعلاءِ الَّذي في القاف ظاهرًا كإظهارِكَ الغُنَّةَ والإطباقَ مع الإدغام في ﴿من يؤمن﴾، و﴿أحطتُ﴾، وذلك نحو قوله: ﴿ألم نخلقكُّم﴾ تُدغم القاف في الكاف ويبقى شيء من لفظ الاستعلاء الَّذي في القاف».

شُرَيْح، وابنِ بلِّيمة، وابنِ الفَحَّام، والهُذَلي، وابنِ الباذش وغيرهم، وهذا يُقال أيضًا في الأذفوي.

وطريق أبي عدي هو المُسنَد في «النَّشر» لوَرشٍ من «التَّبصرة»، ولم يُنقَلِ الإدغامُ النَّاقصُ من طريقِه، وقد ذكر ابنُ الباذش[1] رُواةَ مَذهبِ الإدغامِ النَّاقصِ، ولم يَذكُرْ معهم مَكِّيًّا مع أنَّه من طُرُقِه في رواية وَرشٍ وغيرِه، وعليه فلا يصحُّ على الأرجحِ هذا الوجهُ عن وَرْشٍ من طريق «التَّبصرة»، والعلمُ عند الله تعالى.

(١) يُنظَر «الإقناع» (١/ ١٨٥).

باب ما جَاءَ في إِمَالَةِ ذَوَاتِ اليَاءِ في غَيْرِ رُءُوسِ الآيِ

اختلف أهلُ الأداء عن الأزرق فيما كان من ذوات الياءِ ولم يكنْ رائيًّا ولا رأسَ آيةٍ على أيِّ وزنٍ كان نحو: ﴿أَتَى﴾ [النحل: ١]، و﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، و﴿إِبْتَلَى﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿يَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٨]، و﴿أَلْهَدَى﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨]، ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿أَلزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، و﴿أَلْيَتَمَى﴾ [البقرة: ٨٣ وغيرها]، و﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و﴿تُفَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

قال في «الطَّيِّبة»:

..... ومَـا بِـهِ هَـا غَـيْرَ ذِي الـرَّا يَخْتَلِـفْ

مَـــعْ ذاتِ يَـــاءٍ..... .....

فروى عنه إمالةَ ذلك كلِّه وما أَشبَهَه بَيْنَ بَيْنَ صاحب «العنوان»[1]، و«المُجتبَى»[2]،

---

(١) يُنظَر «العنوان» (ص٦٠)، و«تحفة الإخوان» (ص١٦٣).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٤٩ ـ ٥٠).

و«التَّيسير»[1]، و«تلخيص العبارات»[2]، وهو أحَدُ الوجهَيْن في «الشَّاطبيَّة»[3]، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

وروى فتحَه صاحبُ «التَّذكرة»[4]، و«الإرشاد»[5]، و«التَّبصرة»[6]، و«الكافي»[7]، و«الهداية»[8]، و«التَّجريد»[9]، و«الكامل»[10]، وأبو معشر[11]، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، وبه قَرَأَ الدَّاني على أبي الحسن.

---

(١) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٧٨)، و«جامع البيان» (١/ ٣٤٨).

(٢) خلافًا لظاهر «النَّشر»، يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٤٦).

(٣) قال الشَّاطبي:

وذو الـــراء ورش بـــين بـــين وفي أر اكهـم وذوات اليـا لـه الخلـف جُمِّلا

(٤) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ١٩١ ـ ٢١١).

(٥) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٣٩١)

(٦) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٣٨٩).

(٧) يُنظَر «الكافي» (ص٦١).

(٨) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٠٧ ـ ١٤٦).

(٩) لم أَجِدْ في كتاب «التَّجريد» إشارةً إلى التَّقليلِ سواء في رؤوس الآي أو في غيرها، لذلك قال ابن الجزري عند ذكره المذاهبَ الأربعةَ للأزرق: «الثَّاني: الفتح مُطلَقًا رؤوس الآي وغيرها وهذا مذهبُ أبي القاسم ابنِ الفَحَّام صاحبِ «التَّجريد»» [«النَّشر» (٢/ ٥١)]، وأمَّا ذَواتُ الرَّاء فحُكمُها التَّقليلُ عنده وذكرها في باب الرَّاءات، يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٨).

(١٠) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الكامل»، ولم أجد فيه وجهَ التَّقليلِ إلَّا ما كان من ذوات الرَّاء، يُنظَر «الكامل» (ص٣٣٢)، قال ابنُ الجزري عند ذِكرِه مراتبَ الإمالةِ لورش: «إمالةٌ بين بين في رؤوس الآي فقط سوى ما فيه ضمير التَّأنيثِ فالفتح، وكذلك ما لم يَكُنْ رَأسَ آية، وهذا مذهب أبي الحسن ابنِ غلبون ومكِّي وجمهورِ المغاربة» [«النَّشر» (٢/ ٥١)].

وقد اقتصر له المُتولِّي على وجهِ الفتح، ثمَّ نَقَلَ الوَجهَيْن عن المنصوري والأزميري، ولا أدري على أيِّ أساسٍ أدرَجُوا له وَجهَ التَّقليلِ؛ إذ لا يدُلُّ عليه ظاهرُ «الكامل» ولا «النَّشر»، يُنظَر «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٥٦).

(١١) قد سكت في «النَّشر» عن صاحبِ أبي معشر، ومذهبه كمذهب صاحب «الكامل» أي الفتح.

بابُ مَا جَاءَ فِي إِمَالَةِ رُؤُوسِ الآيِ الَّتِي تَتَّصِلُ بها هَاءُ مُؤَنَّثٍ فِي سُورَتَيْ الشَّمْسِ والنَّازِعَاتِ نَحوُ: ﴿وَضُحَيهَا﴾ [الشمس: ٢]، و﴿تَلَيهَا﴾ [الشمس: ٣]، ﴿مُنتَهَيهَا﴾ [النازعات: ٤٤]

فأهلُ الأداء اختلفوا في هذا النَّوعِ؛ قال في «الطَّيِّبة»:

..... ومَـا بِـهِ هَـا غَـيْرَ ذِي الـرَّا يَخْتَلِـفْ

فذهب إلى التَّقليلِ: صاحبُ «المُجتبى»[(١)]، و«العنوان»[(٢)]، وهو أحد وجْهَيْ الشَّاطبي[(٣)]، وبه قرأ الدَّاني[(٤)] على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٤٩).

(٢) يُنظَر «العنوان» (ص٦٠)، و«تحفة الإخوان» (ص١٦٥).

(٣) فقال الشَّاطبي:

وَذُوا الـرَّاءِ وَرْشٌ بَـيْنَ بَـيْنَ وَفي أَرَا كَهُـمْ وَذَوَاتِ الْيَـا لَـهُ الْخُلْـفُ جُمِّـلاَ

وَلكِـنْ رُءُوسُ الآيِ قَـدْ قَـلَّ فَتْحُهَـا لَـهُ غَـيْرَ مَاهَـا فِيـهِ فَاحْضُـرْ مُكَمَّـلاَ

(٤) قال الدَّاني في «التَّيسير»: «قرأ وَرْشٌ جميعَ ذلك بين اللَّفظَيْن، إلَّا ما كان من ذلك في سورةٍ أواخر آيِها على هاء ألف، فإنَّه أَخلَص الفتحَ فيه على خلافٍ بين أهل الأداء في ذلك» [«التَّيسير» (ص١٧٨ ـ ١٧٩)]. =

وذهب إلى فتحِه: صاحب «الهداية»[1]، و«التَّبصرة»[2]، و«التَّذكرة»[3]، و«الإرشاد»[4]، و«تلخيص العبارات»[5]، و«الكافي»[6]، و«التَّجريد»[7]، و«الكامل»[8]، وأبو معشر[9]، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

فالحاصلُ أنَّ غيرَ ذَوَاتِ الرَّاءِ للأزرَقِ عن وَرْشٍ على ثلاثةِ مذاهب:

الأوَّل: التَّقليلُ مُطلَقًا في رُؤُوسِ الآيِ وغَيرِها سواءٌ كان فيها ضميرُ تأنيثٍ أو لم يكُنْ، وهذا مَذهَبُ صاحب «العنوان»، و«المُجتَبى»، والدَّاني من قراءته على أبي الفتح وابنِ خاقان، والشَّاطبي في أحَدِ أَوجُهِ الثَّلاثةِ.

= قلتُ: الفَتحُ من «التَّيسير» هو خلاف طريقه؛ لأنَّ الدَّاني قرأ على ابنِ خاقان بالتَّقليلِ، يُنظَر «جامع البيان» (١/ ٣٤٨)، و«شرح الدُّرر» للمِنتوري (١/ ٤٦٦)، و«النَّشر» (٢/ ٤٩).

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٠٧)، و«النَّشر» (٢/ ٤٩).

(٢) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٣٩٠)، و«النَّشر» (٢/ ٤٩).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٠٦)، و«النَّشر» (٢/ ٤٩).

(٤) يُنظَر «الإرشاد» (ص٣٩١)، و«النَّشر» (٢/ ٤٩).

(٥) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٤٦).

(٦) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب ابنِ شريح، وظاهر «الكافي» على الفتح، يُنظَر «الكافي» (ص٦٣).

(٧) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٤٩).

(٨) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب الهُذَلي، ولم أَقِفْ في «الكامل» على مَذهَبِه، وإلى الفتح له جنح العلَّامةُ الضَّبَّاع، يُنظَر «المطلوب» (ص٩).

(٩) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، ومذهبه كمذهب الهذلي، يُنظَر «المطلوب» (ص٩).

الثَّاني: التَّقليل مُطلَقًا، سوى ما كان فيها ضميرُ تأنيثٍ، وهذا مذهبُ ابنِ بلِّيمة، والثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

الثَّالث: الفَتحُ في غيرِ رُؤُوسِ الآي، والتَّقليلُ في رُؤُوسِها عدا الَّتي فيها ضميرُ التَّأثيثِ، وهذا مَذهَبُ صاحب «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الهداية»، و«الكامل»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»[1]، وأبي معشر، والثَّالث في «الشَّاطبيَّة»، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، ويَمتَنِعُ الوجهُ الرَّابع وهو الفتحُ في غير رؤُوسِ الآي والتَّقليلُ في رؤوسها مُطلَقًا.

(١) قال ابنُ الجزري: «وانفرَدَ صاحبُ «التَّجريد» عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيًّا؛ سواء كان واويًّا أو يائيًّا فيه (ها) أو لم يَكُنْ، فخالف جميعَ الرُّواةِ عن الأزرق» [«النَّشر» (٢/ ٤٩ ـ ٥١)]، وقد أخذ له بالفتح المُتولِّي والضَّبَّاع، يُنظَر «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٥٦)، و«المطلوب» (ص٩).

باب ﴿وَلَوَ آرِيٰكَهُمْ﴾

قال في «الطَّيِّبة»:

..... ومَا بِهِ هَا غَيْرَ ذِي الرَّا يَخْتَلِفْ

مَعْ ذَات يَاءٍ مَعْ أَرَاكَهُمْ وَرَدْ .....

إشارةٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى وُرُودِ الخلاف في ﴿آرِيٰكَهُم﴾ [الأنفال: ٤٣] وذوات الياء، وقد ثبتَتْ نصوصٌ عن الأئمَّةِ مفادُها أنَّ ورشًا لم يَقرَأْ على نافِعٍ بالتَّقليل في ﴿وَلَوَ آرِيٰكَهُمْ﴾، وإنَّما روايتُه عن نافعٍ هي بالفتح.

قال ابنُ الباذش: «قال النَّحَّاس عن الأزرق عنه: أنَّه روى عن نافع ﴿وَلَوَ آرِيٰكَهُمْ﴾ في الأنفال بالفتح، واختار من عند نفسِه التَّرقيقَ»[1].

وقال ابنُ الفحَّام: «وخالف أصلَه في ﴿ولو أراكهم﴾ فَرَقَّقَ وروايَتُه التَّفخيم»[2].

---

(١) الإقناع (١/ ٥٦٧).

(٢) «التَّجريد» (ص١٧٩).

وقال مكِّي القيسي: «خلا ﴿وَلَو أَرِيكَهُمْ﴾ في الأنفال؛ فإنَّ ورشًا روى عن نافعٍ الفتحَ به، وكان يختار بين اللَّفظَيْن»[1].

وقال المالقي: «فحصل من هذا كلِّه أنَّهم يختارون له بَيْنَ اللَّفظَيْن، وهو خلافُ رِوايَتِه عن نافعٍ»[2].

وقال المنتوري نقلًا عن الدَّاني في كتابه «الإبانة»: «وقال إسماعيل النَّحاس في كتاب «اللَّفظ»: ﴿وَلَو أَرِيكَهُمْ﴾ مفتوحةٌ لأبي يعقوب»[3].

وقال الدَّاني في «جامع البيان»: «وعلى ذلك ـ أي الفتح ـ عامَّةُ أصحابِ ابنِ هلال، وأصحابِ أبي الحسن النَّحَّاس»[4].

قلتُ: إنِ اعتَبَرْنا بهذه النُّصوصِ يَلزَمُ من ذلك إهمالُ وجهِ التَّقليلِ، والاقتصارُ على الفتح لوَرْشٍ من جميعِ طُرُقِه؛ لأنَّ وَجهَ التَّقليلِ لم يَثبُتْ بالرِّوايةِ عنه عن نافع.

ومع وجودِ هذه النُّصوص نَجِدُ الكثيرَ من أهلِ الأداء يَنقُلُون وجهَ التَّقليلِ لوَرشٍ من طريقِ النَّحَّاسِ كابنِ خاقان، وصاحبِ «الهداية»، و«المُجتبى»، و«الكامل»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّجريد»، بل نجد ممَّن روى التَّقليل من طريق ابن هلال عن النَّحاس؛ كصاحب «الهداية»، و«المُجتبى»، و«الكامل» مع أنَّ الدَّاني قال في «جامع البيان»: «وعلى ذلك ـ أي الفتح ـ عامَّةُ أصحابِ ابنِ

---

(١) «التَّبصرةُ» (ص٣٨٩).

(٢) «الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٤٤٧).

(٣) «شرح الدُّرر» للمِنْتُوري (١/ ٤٦٠).

(٤) «جامع البيان» (١/ ٣٤٨).

هلال، وأصحاب أبي الحسن النَّحَّاس»[1].

والأدهى في المسألةِ هو قَولُ الدَّاني في «التَّلخيص»: «فعامَّةُ المِصريِّين على إخلاصِ الفَتحِ فيه أداءً عن مَشيَخَتِهم»[2].

قلتُ: فإنْ قَصَدَ الدَّاني بعبارَةِ «عامَّة المصريِّين» روايةَ أبي يعقوب الأزرق وجميعَ مَنْ روى عنه، وذلك في مُقابِلِ رُوَاةِ الشَّامِ والعراقِ كالأصبهاني، وعبد الصَّمد، فيُقال حينئذٍ أنَّ أَكثَرَ الرُّواةِ عن الأزرق روَوْا التَّقليلَ في ﴿وَلَو ءَابَآءَهُمْ﴾، وإن قصد بتلك العبارة: الرُّواةَ المِصريِّين من ذَوِي الأصولِ المِصريَّةِ ممَّنْ روى عن أبي يعقوب الأزرق كابنِ خاقان دون مَنْ كان نزيلًا على مِصْر كابنِ غَلْبُون الحلبي، وأبي الفتح الحِمْصي، فيُقال حينئذٍ: إنَّ ابنَ خاقان من رُواةِ وَجهِ التَّقليلِ وهو مِصريٌّ أَصِيلٌ ويُروَى لوَرْشٍ من طريق النَّحَّاس؟ فيكونُ كلامُ الدَّاني مُتناقِضًا في كِلْتَا الحالَتَيْن.

ومن هنا يَظهَرُ الخللُ والتَّناقض، وللخروج منه ينبغي الاقتصارُ على ما ثَبَتَ بالأداء عن وَرشٍ عن نافعٍ إلى مُنتَهى الإسنادِ فيَلزَمُ من ذلك الاقتصارُ على وجهِ الفَتحِ في ﴿وَلَو ءَابَآءَهُمْ﴾ لأنَّها هي الرِّوايةُ الَّتي قرأَ بها ورشٌ عن نافع، ولا يُلتَفَتُ إلى اختياراتِ الأئمَّةِ الَّتي لم تَرِدْ بالرِّوايةِ عن الشَّيخِ الَّذي أُسنِدَت إليه تلك الرِّوايةُ، وعليه فإنَّ الصَّحيحَ في المسألةِ الاقتصار على وجهِ الفَتحِ إذ هو عَينُ التَّحريرِ، والعدولُ عن ذلك اضطرابٌ وتَناقُضٌ.

---

(١) «جامع البيان» (١/ ٣٤٨).

(٢) «شرح الدُّرر» للمِنْتُوري (١/ ٤٦٠).

باب مَا جَاءَ فِي إِمَالَةِ ﴿وَالْجَارِ﴾ [النِّسَاء: ٣٧]

اختُلِفَ عن الأزرق في فَتحِه وتَقلِيلِه، قال في «الطَّيِّبة»:

....وتَقْلِيلٌ جَوَى

لِلْبَابِ جَبَّارِينَ جَارِ اخْتَلَفَا .....

فرواه عن الأزرق بالتَّقليل صاحب «الكافي»[(١)]، و«التَّبصرة»[(٢)]، والدَّاني[(٣)]

---

(١) يُنظَر «الكافي» (ص٦٢)، و«مفردة نافع» لابنِ شُرَيح (ص١٢١ ـ ١٢٢).

(٢) قال مَكِّي القَيْسِي: «ومذهَبُ غَيرِ أبي الطَّيِّب أن نَقرَأَ لوَرشٍ ﴿الجار﴾ في الموضعَيْن بين اللَّفظَيْن، وإن كان أبو عمرو ـ البصري ـ قرأهما بالفتح، وأبو الطَّيِّب رحمه الله يأخذ فيهما لورش بالفتح كأبي عمرو» [«التَّبصرةُ» (ص٣٨٩ ـ ٣٩٠).

قلتُ: وهذا يدُلُّ على أنَّ روايةَ مكِّي عن أبي عدي هي بالتَّقليلِ، وهي الرِّوايةُ المُسنَدةُ في «النَّشر»، وعليها ينبغي الاقتصار كما صنع الأزميري في «بدائعه» (ص٦٩) وحُقَّ له ذلك خلافًا لشيخه يوسف زادة «الائتلاف» (ص٦٨).

قال العلَّامة الضَّبَّاع: «وقرأ مَكِّي بالتَّقليلِ على أبي عدي» [«المطلوب» (ص١٠)]، وهذه إشارةٌ منه رحمه الله إلى أنَّه هو طريقُ المُسنَد في «النَّشر».

(٣) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٨٢)، و«شرح الدُّرر» للمِنتوري (٢/ ٤٧٨)، و«النَّشر» (٢/ ٥٦).

في «التَّيسير»، وبه قرَأَ على ابنِ خاقان، وأبي الفتح، وهو أحَدُ الوَجهَيْن في «الشَّاطبيَّة»[1].

ورواه عنه بالفتح: صاحبُ «الهداية»[2]، و«التَّذكرة»[3]، و«الإرشاد»[4]، و«تلخيص العبارات»[5]، و«التَّجريد»[6]، و«الكامل»[7]، و«العنوان»[8]،

---

(١) قال الشَّاطبي:

.... وَفِي الْجَـــارِ خِـــلافٌ ثَبَتَـــا كَـــذَاكَ جَبَّـــارِينَ ثُـــمَّ فَلِّـــلاَ

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٥٦).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢١٤)، و«النَّشر» (٢/ ٥٦).

(٤) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥)، و«التَّبصرةُ» (ص٣٩٠)، و«النَّشر» (٢/ ٥٦).

(٥) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٤٧)، و«النَّشر» (٢/ ٥٦).

(٦) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «التَّجريد»، قال ابنُ الفَحَّام: «فأمَّا ﴿الجار﴾ في الموضعَيْن، فأماله الدُّوري عن الكسائي، وابنُ فرح عن الدُّوري، وشجاع عن أبي عمرو في رواية عبد الباقي» [«التَّجريد» (ص١٧٠)].

قلتُ: ولم يَذكُرْ ورشًا مع أصحابِ الإمالةِ فدلَّ ذلك أنَّ مَذهبَه هو الفتح، يُنظَر «بدائع البرهان» (ص٦٩)، و«المطلوب» (ص١٠).

(٧) وقد سكت في «النَّشر» على مذهب الهُذَلي، ولم أَقِفْ على مذهبِ الأزرق في كتاب «الكامل»، ورأيت العلَّامةَ الضَّبَّاع يُشيرُ إلى الفتح بقوله بعد ما ذكر أصحابَ التَّقليل: «ورَواه الباقون بالفتح» [«المطلوب» (ص١٠)].

(٨) وسكت في «النَّشر» عن صاحب «العنوان»، وقد ذكر أبو طاهر ما انفرد بإمالتِه الدُّوري الكسائي، فذكر إمالته لـ: ﴿والجار﴾، و﴿جبارين﴾، وهذا يقتضي أن يكون مَذهبُ ورش فيهما الفتحَ لا غير، ويُؤكِّد ذلك قولُ ابنِ الجزري في «التُّحفة» (ص١٧٣): «فتح ورش ﴿جبارين﴾، و﴿والجار﴾ بلا خلاف».

يُنظَر «العنوان» (ص٦٠).

و«المُجتَبى»[1]، وأبو معشر[2]، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

(١) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المجتبى»، وهو كمذهب صاحب «العنوان»، يُنظَر «بدائع البرهان» (ص٦٩)، و«المطلوب» (ص١٠).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، وهو كمذهب الهُذَلي، يُنظَر «المطلوب» (ص١٠).

باب ما جَاءَ في إِمَالَةِ ﴿جَبَّارِين﴾ [المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠]

اختُلِفَ عن الأزرق في فَتحِه وتَقلِيلِه، قال في «الطَّيِّبة»:

....وتَقْلِيلٌ جَوَى

لِلْبَابِ جَبَّارِينَ جَارِ اخْتَلَفَا .....

فروى عنه التَّقليلَ صاحبُ «الكافي»[1]، والدَّاني[2] في «التَّيسير»، وبه قرأ على ابنِ خاقان، وأبي الفَتحِ، وهو أحَدُ الوَجهَيْن في «الشَّاطبيَّة»[3].

---

(١) يُنظَر «الكافي» (ص٦٢)، و«مفردة نافع» لابنِ شريح (ص١٢١ ـ ١٢٢).

قلتُ: والغريب أنَّ ابنَ الجزري جعل صاحِبَ «الكافي» من أصحابِ التَّقليلِ ثمَّ ذَكَرَه مع أصحاب الفتح فقال أوَّلًا: «فرواه عنه بين بين أبو عبد الله ابنُ شريح في «كافيه»»، ثمَّ قال: «وقرأ ـ أي الدَّاني ـ بفَتحِه على أبي الحسن ابنِ غلبون، وهو الَّذي في «التَّذكرة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»»، فلعلَّه سَهوٌ منه رحمه الله تعالى، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٥٩).

(٢) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٨٢)، و«شرح الدُّرر» للمِنتُوري (٢/ ٤٧٨)، و«النَّشر» (٢/ ٥٦).

(٣) قال الشَّاطبي:

.... وَفِي الْجَارِ خِلافٌ ثَبَتَا كَذَاكَ جَبَّارِينَ ثُمَّ قَلَّلاَ

وروى عنه الفتحَ: صاحبُ «التَّبصرة»[1]، و«الهداية»[2]، و«التَّذكرة»[3]، و«الإرشاد»[4]، و«تلخيص العبارات»[5]، و«التَّجريد»[6]، و«الكامل»[7]، و«العنوان»[8]، و«المُجتَبى»[9]، وأبو معشر[10]، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة».

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٥٩)، «الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٤٨١)، وقد أشار مكِّي إلى أنَّ وَرشًا قرأ بين اللَّفظَيْن جميعَ ما يُمِيلُه أبو عمرو ممَّا فيه راء «التَّبصرةُ» (ص٣٨٩)، و﴿جبَّارين﴾ ليس ممَّا يميله أبو عمرو إلَّا ما انْفردَ به النَّهرواني عن ابنِ فرح عن الدُّوري عن أبي عمرو بإمالته [«النَّشر» (٢/ ٥٨)]، والطَّريقُ الوَحِيدُ المُسنَد في «النَّشر» لأبي عمرو البصري من «التَّبصرة» هو طريق أبي الطَّيِّب عن المجاهدي، ومذهب أبي الطَّيِّب في ﴿جبَّارين﴾ عن أبي عمرو البصري هو الفتح، يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٤٤٥)، وعليه فإنَّ مذهبَ صاحبِ «التَّبصرة» لورش في ﴿جبَّارين﴾ هو الفتح كما هو ظاهر في «النَّشر» (٢/ ٥٩).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٥٩).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢١٤).

(٤) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٤٤٥).

(٥) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٤٧).

(٦) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧١).

(٧) يُنظَر «الكامل» (ص٣٣١).

(٨) ذكر صاحب «العنوان» أنَّ ﴿الجار﴾، و﴿جبَّارين﴾ ممَّا انفرد بإمالتهما الدُّوري الكسائي، يُنظَر «العنوان» (ص٦٠)، و«تحفة الإخوان» (ص١٧٣).

(٩) وسكت عن مذهب صاحب «المُجتَبى»، وهو كمذهب صاحب «العنوان»، ويَظهَرُ في «النَّشر» أيضًا حيث ذكر أصحابَ التَّقليل على الحصر، وأصحابَ الفتح على التَّمثيل، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٥٩)، و«المطلوب» (ص١٠).

(١٠) وسكت عن مذهب أبي معشر، وهو كمذهب الهُذَلي، ويظهر في «النَّشر» أيضًا حيث ذكر أصحابَ التَّقليل على الحصر، وأصحابَ الفتح على التَّمثيلِ، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٥٩)، و«المطلوب» (ص١٠).

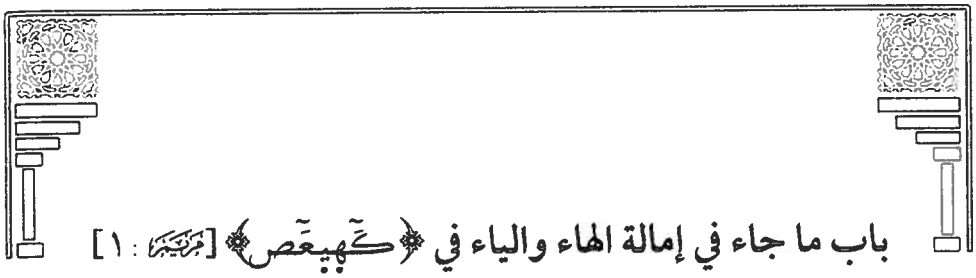

باب ما جاء في إمالة الهاء والياء في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]

اختُلِفَ عن الأزرق في فَتحِها وتَقليلِها، قال في «الطَّيِّبة»:

....رَا جُـدْ وَإِذْ هَـا يَـا اختَلَـفْ

فالتَّقليلُ فيهما مذهبُ الدَّاني[١]، وصاحبِ «تلخيص العبارات»[٢]، و«التَّذكرة»[٣]، و«الإرشاد»[٤]، و«العنوان»[٥]، و«المُجتَبى»[٦]، و«الكامل»[٧]،

---

(١) يُنظَر «التَّيسير» (ص٣٥٦)، و«جامع البيان» (١/ ٢٥٠)، و«شرح الدُّرر»، للمِنتُوري (٢/ ٤٨٥).

(٢) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص١١٨).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٤٢٣).

(٤) يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٧٣٠).

(٥) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «العنوان»، ومذهبه التَّقليل، يُنظَر «العنوان» (ص١٢٦).

(٦) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المُجتَبى»، وهو كمذهب تلميذِه صاحب «العنوان»، يُنظَر «المطلوب» (ص١٠).

(٧) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الكامل»، ومذهبه التَّقليل، يُنظَر «الكامل» (ص٣٣٤)، و«تقريب النَّشر» (ص٣٨١ ـ ٣٨٤).

وأبي معشر[1]، والشَّاطبي[2]، وأَحَد وَجْهَي «الكافي»[3]، و«التَّبصرة»[4].

والفتح فيهما مَذهَبُ صاحبِ «الهداية»[5]، و«التَّجريد»[6]، والثَّاني في «الكافي» و«التَّبصرة».

(١) وسكت في «النَّشر» مذهب أبي معشر، وهو كالهُذَلي، يُنظَر «المطلوب» (ص١٠).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن مذهبِ الإمامِ الشَّاطبي، ومذهبُه التَّقليلُ أيضًا لقولِه:

وذو الـرَّا لـورش بـين بـين ونـافعٌ لـدى مـريم هـا يـا وحـا جيـده حـلا

(٣) يُنظَر «الكافي» (ص١٥٢)، و«النَّشر» (٢/ ٦٨).

(٤) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٥٨٥)، و«النَّشر» (٢/ ٦٨).

(٥) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٦٨)، و«الرَّوضُ النَّضير» (ص٤٥٩)، و«المطلوب» (ص١٠).

(٦) لم يَذكُرِ ابنُ الفَحَّام ورشًا ضِمنَ مَنْ أمال الهاء والياء أو أمال أحدهما في ﴿كهيعص﴾، وعليه يكون مَذهبُه عن ورش هو الفتح، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٦٨).

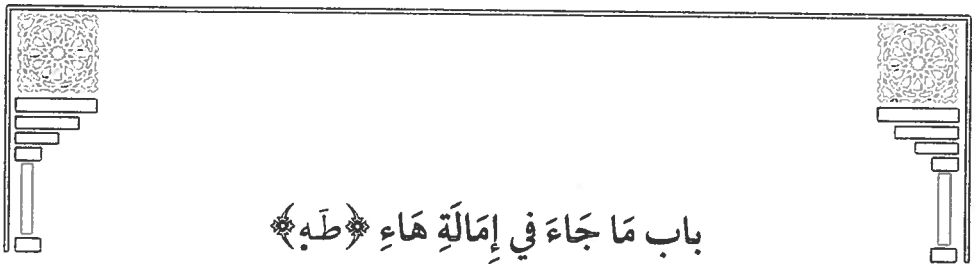

بابُ مَا جَاءَ فِي إِمَالَةِ هَاءِ ﴿طَـهٰ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في إِمالَةِ الهاءِ من ﴿طَـهٰ﴾ [طٰهٰ: ١].

قال في «الطِّيِّبة»:

وتحتُ هَا جِئْ حَا حَـلاَ خُلـفٌ جَـلاَ .....

فأمَّا الإمالةُ المَحضَةُ فهو مَذهَبُ الشَّاطبي[١]، والدَّاني[٢]، وصاحبِ «التَّذكرة»[٣]، و«الإرشاد»[٤]، و«العنوان»[٥]، و«التَّبصرة»[٦]، .....

---

(١) قال صاحبُها:

....وتحـت جنـى حـلا

شـفا صـادقًا..... .....

(٢) يُنظَر «التَّيسير» (ص٣٦١)، و«جامع البيان» (٢/ ٢٥٨).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (٢/ ٤٢٩).

(٤) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الإرشاد»، ومذهبه الإمالة، يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٧٣٨)، و«التَّبصرةُ» (ص٥٨٩).

(٥) يُنظَر «العنوان» (ص١٢٩).

(٦) قال مكِّي: «وقرأ وَرْشٌ وأبو عمرو بفتح الطَّاء، وإمالة الهاء، وقد رُوِيَ عن ورش الفتح، =

و«الهداية»[1]، و«المُجتبى»[2]، و«تلخيص العبارات»[3]، و«الكامل»[4]، وأَحَدُ وَجْهَي صاحبِ «الكافي»[5]، و«التَّجريد»[6] من قراءةِ ابنِ الفَحَّامِ على ابنِ النَّفيسِ.

وأمَّا التَّقليلُ فهو مَذهَبُ أبي مِعشَر[7]، والثَّاني في «الكافي»، و«التَّجريد» من قراءةِ ابنِ الفَحَّام على عبد الباقي.

= وبالإمالة قرأتُ لورش على أبي الطَّيِّب» [«التَّبصرةُ» (ص٥٨٩)].

قلتُ: إنْ قَرَأَ على أبي الطَّيِّب بالإمالة فهذا يدلُّ أنَّه قرأ على أبي عدي والأذفوي بالفتح، وطريق أبي عدي هي الرِّوايةُ المُسنَدةُ في «النَّشر»، قال ابن الجزري: «وهو ـ أي الفتح ـ وَجْهٌ أشار إليه بالضَّعفِ في «التَّبصرة»» [«النَّشر» (٢/ ٦٨)]، قلتُ: إشارَتُه بالضَّعف بقوله في «التَّبصرة»: «وقد رُوِيَ عن ورش الفتح»، وهذه الصِّيغةُ وما شابهها لا تَدُلُّ على الشُّذوذِ بالضَّرورةِ، وهي كثيرةُ الاستعمالِ عند أهل الأداءِ فيما صحَّ عندهم، يُنظَر «الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٧١٠).

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٦٨).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «المُجتبى»، وهو كمذهب صاحب «العنوان»، يُنظَر «المطلوب» (ص١٠).

(٣) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص١٢٠).

(٤) يُنظَر «الكامل» (ص٣٣٤).

(٥) قال ابنُ شُرَيْح: «أَمَالَ أبو بكر، وحمزة، والكسائي، طاء ﴿طه﴾، وفتحها الباقون، وأمال الهاء ورشٌ، وأبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وفتحها الباقون، وقرأتهما لورش بين اللَّفظَيْن» [«الكافي» (ص١٥٥)].

قلتُ: عبارةُ ابنِ شُرَيْح تَدُلُّ على تقليلِ الطَّاء والهاء معًا لقوله: «وقَرَأْتُهُما لورش بين اللَّفظَيْن»، وهو خلافُ ما في كتاب «مفردة نافع» (ص١٢٤) لابن شريح حيث قال: «واختُلِفَ عنه في الهاء من ﴿طه﴾ في الإمالة، وبين اللَّفظَيْن، وبهما آخُذُ»، وهو الصَّحيحُ عنه؛ إذ لا أعلَمُ من نَقَلَ التَّقليلَ للحَرفَيْن عن الأزرق، يُنظَر «الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٧١٠)، و«النَّشر» (٢/ ٦٨).

(٦) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٣)، و«النَّشر» (٢/ ٦٨).

(٧) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٦٨).

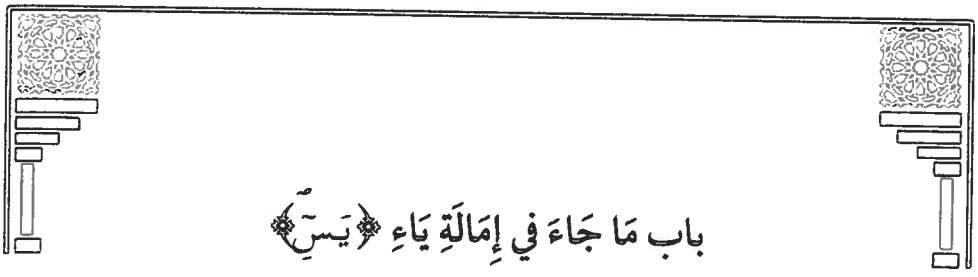

باب مَا جَاءَ فِي إِمَالَةِ يَاءِ ﴿يَسٓ﴾

اختلفَ أهلُ الأداء عن الأزرق في ياء ﴿يَسٓ﴾ [يس: ٠١]، قال في «الطَّيِّبة»:

.....وبَـيْنَ بَـيْنَ في أَسَـفْ خُلْفُهُـمَا.....

فالتَّقليلُ مَذهَبُ صاحبِ «تلخيص العبارات»(١)، و«العنوان»(٢)، و«الكامل»(٣)، والفتحُ مذهبُ الباقين(٤).

---

(١) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص١٤١).

(٢) يُنظَر «العنوان» (ص١٥٩)، و«تحفة الإخوان» (ص٢٠٩).

(٣) يُنظَر «الكامل» (ص٣٣٥)، و«تقريب النَّشر» (ص٣٨٦).

(٤) وأمَّا من «التَّجريد»، و«الإرشاد»، و«التَّذكرة»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«جامع البيان»، و«شرح الهداية»، فإنِّي لم أجد منهم من ذكر ورشًا ضمن أصحاب الإمالة أو التَّقليلِ.

وأمَّا من «المجتبى» فالعادة أن يُلحَقَ بمذهب صاحب «العنوان»، كذا طريق أبي معشر بالنِّسبة لـ«الكامل»، إلَّا أنَّ الأمرَ يَختلِفُ في هذه المسألةِ بالذَّاتِ؛ لأنَّ ابنَ الجزري ذكر أصحابَ التَّقليل على سبيلِ التَّحديدِ والحصر، وليس على سبيلِ التَّمثيلِ، قال ابنُ الجزري: «واختُلِفَ أيضًا عن نافع؛ فالجمهور عنه على الفتح، وقطع له ببين بين أبو علي ابنُ بلِّيمة في «تلخيصه»، وأبو طاهر ابنُ خَلَف في «عنوانه» وبه كان يأخُذُ ابنُ مجاهد، وكذا ذكره في «الكامل» من جميع طرقه» [«النَّشر» (٢/ ٧٠)].

بابُ مَا جَاءَ فِي تَرْقِيقِ الرَّاءَاتِ المَنْصُوبَةِ المُنَوَّنَةِ

هي الراءات المنوّنة المنصوبة نحو: ﴿شَاكِراً﴾ [النساء: ١٤٧]، و﴿خَبِيراً﴾ [النساء: ٩٤]، و﴿ذِكْراً﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿خَيْراً﴾ [الأنفال: ٧٠]، حيث اختُلف فيهنَّ عن الأزرق، قال في الطيّبة:

..... تَفْخِيمُ مَا نُوِّنَ عَنْهُ إِنْ وَصَلْ

كَشَاكِرًا خَيْرًا خَبِيرًا خَضِرَا .....

والخلافُ يدورُ بين ثمانيةِ مذاهبَ.

المذهبُ الأوَّل: تَرقِيقُ الجميع في الحالَيْن، وهو مذهبُ صاحبِ «العنوان»[(١)]، و«المُجتبَى»[(٢)]، و«التَّذكرة»[(٣)]، .....

وبهذا الحصر أخذ الأزميري «البدائع» (ص١٥١)، والمُتولِّي «الروض» (ص٥١٢)، والضَّبَّاع «المطلوب» (ص١٠).

(١) يُنظَر «العنوان» (ص٦)، و«تحفة الإخوان» (ص١٨٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٤ ـ ٩٥).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٤ ـ ٩٥).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

وأبي معشر[1]، وصاحب «الكافي»[2] في أَحَدِ أَوجُهِه الثَّلاثةِ، والشَّاطبي[3] في أَحَدِ وجْهَيْه، وبه قرَأَ الدَّاني[4] على أبي الحسن.

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٤).

(٢) قال ابنُ شُرَيح: «وقد قرأت ﴿قديرًا﴾، و﴿خبيرًا﴾، و﴿خُبرًا﴾، و﴿أسيرًا﴾، و﴿شاكرًا﴾، و﴿بُشرًا﴾، و﴿ناصرًا﴾ وشبهه ممَّا قَبلَ الرَّاءِ فيه ياء، أو كسرة، والرَّاء مُنوَّنة بين اللَّفظَيْن في الوصل والوقف، وكان بعضُ أصحابِه يأخذ له بالتَّفخيم في الوصل، وفي الوَقفِ بين اللَّفظَيْن، وبالوَجْهَيْن قرأتُ وبهما آخُذُ» [«الكافي» (ص٧٥)].

وقال: «وقرأ ﴿ذكرًا﴾ و ﴿سترًا﴾ و ﴿وزرًا﴾ و ﴿إمرًا﴾ بالتَّفخيم في الوصل والوقف إلَّا قوله تعالى: ﴿وصهرًا﴾ في الفرقان؛ فإنَّه بين اللَّفظَيْن في الحالَيْن، وقد قرأتُ له بين اللَّفظَيْن في الحالَيْن، وقد قرأتُ له هذا الفصلَ كُلَّه بين اللَّفظَيْن أيضًا» [«الكافي» (ص٧٦)].

يُنظَر «مفردة نافع» لابنِ شُرَيح (ص١١٢ ـ ١١٦).

قلتُ: يُفهَم من كلامه أنَّ الرَّاءاتِ المُنوَّنَة عنده على ثلاثةِ أوجُهٍ:

ـ **الأوَّل**: ترقيقُ الجميعِ في الحالَيْن.

ـ **الثَّاني**: تفخيم ﴿ذكرًا﴾ وأخواتها في الحالَيْن مع ترقيق ﴿صهرًا﴾ وغيرهنَّ في الحالَيْن.

ـ **الثَّالث**: تفخيمُ ﴿ذكرًا﴾ وأخواتها في الحالَيْن مع ترقيق ﴿صهرًا﴾ في الحالَيْن، وتفخيم غيرهنَّ في الوصل دون الوقف.

وقد أشار في «النَّشر» إلى هذه الأوجه الثلاثةِ، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٤ ـ ٩٦)، و«الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٥٤٥).

(٣) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب الشَّاطبي، وهو التَّرقيق في الجميع مع الخلف في ﴿ذكرًا﴾ وأخواتها لقوله:

ورقِّـــق ورش كـــلَّ راء وقبلهـــا مســـكَّنة يـــاء أو الكســـر موصـــلا

وقولُه:

وتفخيمـــه ذكـــرًا وســـترًا وبابـــه لـدى جلَّـة الأصـحاب أعمـر أرحـلا

(٤) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٩٣)، و«جامع البيان» (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

المذهب الثَّاني: تفخيمُ الجميع، وهو مذهبُ صاحبِ «الكامل»[1].

المذهبُ الثَّالث: كذلك لكن مع التَّرقيقِ وقْفًا فيما كان على وزن (فعيلًا) نحو: ﴿بَصِيرًا﴾ [النِّسَاء: ١٣٤]، و﴿سَعِيرًا﴾ [النِّسَاء: ١٠] دون غيرِه، وهو مذهب صاحب «الإرشاد»[2].

---

(١) قال الهُذَلي: «وكان وَرْشٌ يُلطِّفُ الإمالةَ من طريق الأزرق، وداود في ﴿جاء﴾، و﴿شاء﴾، وما جاز فيه الإمالة، و﴿رءا الشمس﴾، و﴿ترآءا الجمعان﴾، و﴿نئا بجانبه﴾، و﴿حتَّى نرى الله﴾، و﴿المحراب﴾، و﴿الخيرات﴾، و﴿حيران﴾، و﴿إخراجهم﴾، و﴿مرآءً﴾، و﴿إسرافًا﴾، و﴿بدارًا﴾، زاد ابنُ سفيان طريقَ الهوازي ﴿خبيرًا﴾، ﴿نصيرًا﴾، ﴿قديرًا﴾، وأخواتها في الوقف» [«الكامل» (ص٣٢٧)].

قلتُ: فقوله: «زاد ابنُ سفيان طريق الهوازي ﴿خبيرًا﴾، ﴿نصيرًا﴾، ﴿قديرًا﴾، هو من باب الحكاية وليس للرِّوايةِ، وما أشار إلى ﴿ذكرًا﴾ وأخواتِها وإلى نَحوِ ﴿صابرًا﴾، دلَّ ذلك أنَّه يُفَخِّمُ الرَّاءاتِ المَنصُوبَةِ المُنوَّنةِ وصلًا ووقفًا وهو الموافق لظاهر «النَّشر» (٢/ ٩٥).

(٢) قال ابنُ الجزري: «وذهب آخرون إلى استِثنَاءِ ذلك كلِّه وتَفخيمِه من أجلِ التَّنوين الَّذي لَحِقَه، ولم يستثنوا من ذلك شيئًا، وهو مذهب أبي طاهر ابنِ هاشم، وأبي الطَّيِّب عبدِ المُنعِم ابنِ عبيد الله، وأبي القاسم الهُذَلي» [«النَّشر» (١/ ٩٤ ـ ٩٥)].

قلتُ: روايةُ أبي الطَّيِّب على تَخصِيصِ ما كان على وَزنِ (فعيلا) نحو ﴿سعيرًا﴾، و﴿نصيرًا﴾، و﴿خبيرًا﴾ بالتَّرقيق في الوقفِ دون الوصل؛ قال أبو الطَّيِّب: «وأمَّا ما جاء على وزن (فعيل) ولام الفعل راءٌ نحوُ قَولِه تعالى: ﴿سعيرًا﴾، و﴿نصيرًا﴾، و ﴿خبيرًا﴾، و﴿نذيرًا﴾، و﴿كبيرًا﴾، و﴿نقيرًا﴾، وما كان مثلَه، فالقُرَّاءُ كلُّهم مُجمِعُون على الفَتحِ في وَصلِهم حيث وقع هذا الباب، إلَّا ورشًا عن نافع وَحدَه فإنَّه يُوافِقُهم في الوصل، ويخالفهم في الوقف، فيقف به بين اللَّفظَيْن» [«الإرشاد» (١/ ٤٤٩)]، يُنظَر «الاستكمال» لأبي الطَّيِّب (ص٣٣، و٢٧٧).

قال ابنُ الباذش: «فكان بعضُهم لا يرى الإمالةَ في الوصل، ويأخذ بالتَّفخيم فيه، وهو مذهب أبي الطَّيِّب في (فعيل)، وكذلك روى الخُزاعي عن أبي عدي» [«الإقناع» (١/ ٢٢٢)].

قلتُ: الَّذي يَظهَرُ في كتاب «الإرشاد» و«الاستكمال» أنَّ التَّرقيقَ في الرَّاءاتِ المنصوبةِ المُنوَّنةِ يَختَصُّ بما كان على وزن (فعيلًا)، نحو ﴿بصيرًا﴾، و﴿سعيرًا﴾، و﴿خبيرًا﴾، دون ﴿ذكرًا﴾ =

المذهب الرَّابع: تفخيمُ ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠ وغيرها]، و﴿إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، و﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠]، و﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠]، و﴿صِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، و﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢، و٥٣]، مع ترقيق غَيرِهنَّ، وهو مذهبُ الدَّاني في «تيسيره»، وبه قرأ على ابنِ خاقَان وأبي الفتح، ومذهب صاحبِ «تلخيص العبارات»[(١)]، وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، وأحد الأربعةِ في «التَّبصرة»[(٢)].

= وأخواتها، وكذا دون ما كان على نحو: ﴿شاكرًا﴾، و﴿صابرًا﴾، وأنَّ التَّرقيقَ يَختَصُّ بالوَقفِ دون الوصل.

(١) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٠).

(٢) قال مَكِّي: «وقرأتُ له فيما كان على وزن (فعيل) ممَّا لَحِقَه التَّنوينُ في حال النَّصب نحو: ﴿خبيرًا﴾، و﴿بصيرًا﴾، و﴿قديرًا﴾ بالتَّفخيم والتَّرقيقِ في الوصل، فأمَّا الوَقفُ فلم أَقرَأْ إلَّا بالتَّرقيق والتَّفخيمِ في الوَصلِ مذهب الشَّيخ أبي الطَّيِّب، وخالف أَصلَه في المفتوحةِ الَّتي يَلحَقُها التَّنوينُ وقَبلَها ساكِنٌ قَبلَه كسرة، ففخَّم نحو: ﴿ذكرًا﴾، و﴿سترًا﴾، و﴿مصرًا﴾ ونَحوَه، وقرأتُ له بالوَجهَيْن في ﴿صهرًا﴾ في الفرقان» [«التَّبصرة» (ص٤١١)].

قال ابنُ الجزري في «النَّشر»: «وانفرَدَ صاحِبُ «التَّبصرة» في الوجه الثَّاني بتَرقِيق ما كان وزنه (فعيلًا) في الوقف، وتفخيمه في الوصل، وذكر أنَّه مذهب شَيخِه أبي الطَّيِّب» [«النَّشر» (ص٩٦)].

قلتُ: لم يَنفَرِدْ به صاحبُ «التَّبصرة»، بل هو مذهب شيخِه أبي الطَّيِّب كما يظهر في «الإرشاد» (١/ ٤٤٩)، و«الاستكمال» (ص٣٣، و٢٧٧)، وقد رواه أيضًا الخُزاعي عن أبي عدي كما ذكر ابنُ الباذش «الإقناع» (١/ ٢٢٢)، وأبو عدي من شُيوخِ مَكِّي في الرِّوايةِ، وهي المُسنَدَةُ في «النَّشر» من طريق «التَّبصرة».

فالحاصل أنَّ عددَ الأوجُهِ من «التَّبصرة» أربعةٌ:

ـ **الأوَّل**: تفخيمُ ﴿ذكرا﴾ وأخواتها دون غيرهنَّ.

ـ **الثَّاني**: كذلك لكن مع التَّفخيم وصلًا فيما كان على وزن (فعيلا).

ـ **الثَّالث**: تفخيم ﴿ذكرًا﴾ وأخواتها سوى ﴿صهرًا﴾ وغيرهنَّ.

ـ **الرَّابع**: كذلك لكن مع التَّفخيم وصلًا فيما كان على وزن (فعيلا).

يُنظَر «الدُّرُّ النَّثير» (١/ ٥٤٥).

المذهبُ الخامس: كذلك لكن مع تفخيم ما كان على وزن (فعيلًا) في الوصلِ نحو: ﴿خَبِيرآ﴾، و﴿بَصِيرآ﴾، وهو الثَّاني في «التَّبصرة».

المذهب السَّادس: تفخيمُ ﴿ذِكْرآ﴾، و﴿إِمْرآ﴾، و﴿سِتْرآ﴾، و﴿وِزْرآ﴾، و﴿حِجْرآ﴾ دون ﴿صِهْرآ﴾ مع ترقيقِ غَيرِهنَّ في الحالَيْن، وهو مذهب صاحبِ «التَّجريد»[1]، والثَّاني في «الكافي»، والثَّالث في «التَّبصرة».

المذهب السَّابع: كذلك لكن مع تفخيم ما كان على وزن (فعيلًا) في الوَصلِ نحو: ﴿خَبِيرآ﴾، و﴿بَصِيرآ﴾، وهو الرَّابع في «التَّبصرة».

المذهب الثَّامن: تفخيمُ ﴿ذِكْرآ﴾، و﴿إِمْرآ﴾، و﴿سِتْرآ﴾، و﴿وِزْرآ﴾، و﴿حِجْرآ﴾ دون ﴿صِهْرآ﴾ مع تفخيم غَيرِهنَّ في الوَصلِ دون الوَقفِ، وهو مَذهَبُ صاحبِ «الهداية»[2] والوجهُ الثَّالثُ في «الكافي».

(١) يُنظَر «التَّجريد» (ص ١٧٨ ـ ١٧٩)، و«النَّشر» (٢/ ٩٥).

(٢) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٥١ ـ ١٥٢)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧)، ويَجدُرُ التَّنبيهُ أنَّ ابنَ الجزَري اقتَصَرَ له على وجهِ التَّفخيمِ في الوصل، وأهمَلَ له وجهَ التَّرقيقِ، وكان الأَوْلَى له أن يَختارَ التَّرقيقَ في الوصل من طريق المَهدَوي؛ لأنَّ هذا الأخيرَ قدَّمَه في الأداء بقوله: «والتَّرقيقُ أَشْهَرُ وأَشبَهُ بالأصل»، ولكن لَمَّا كان لزامًا علينا اتِّباعُ ابنِ الجزري في اختياراتِه بشرط ثبوتِه في المصدر، وجب علينا الاقتصارُ عليه ومن ثمَّ لَزِمَ الأخذُ بوَجهِ التَّفخيمِ في الوصل، والتَّرقيق في الوقف من طريق المهدوي، والعلم عند الله تعالى.

باب مَا جَاءَ فِي تَرْقِيقِ رَاءِ ﴿إِرم﴾

اختُلِفَ عن الأَزْرَقِ في ﴿إِرَمَ﴾ [الفجر: ٧]، قال في «الطَّيِّبة»:

..... وَخُلْـــفُ حَـــيْرَانَ وَذِكْـــرَكَ إِرَمْ

فذهب إلى تَرقِيقِ الرَّاءِ صاحِبُ «التَّذكرة»[(١)]، و«الإرشاد»[(٢)]، و«العنوان»[(٣)]، و«المُجتَبى»[(٤)]، وبه قرأ الدَّاني[(٥)] على أبي الحَسَن.

وذهب إلى التَّفخيمِ صاحِبُ «الكافي»[(٦)]،.....

---

(١) لم تُذكَرْ ﴿إرم﴾ ضمن المُستَثنَيات في كتاب «التَّذكرة» فهي مُرقَّقةٌ على الأصل، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٢) لم تُذكَرْ ﴿إرم﴾ ضمن المستثنيات في كتاب «الإرشاد» فهي مُرقَّقةٌ على الأصل، يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، و٤٦٠).

(٣) قال ابنُ الجزري في كتاب «التُّحفة» (ص١٨٠): «ورَقَّق ـ أي أبو طاهر ـ ﴿إرم﴾».

وينظر كتاب «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٥) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٩٣)، و«جامع البيان» (١/ ٣٩٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٦) يُنظَر «الكافي» (ص٧٥)، و«مفردة نافع» لابنِ شُرَيْح (ص١١٤).

و«الهداية»[1]، و«التَّجريد»[2]، و«تلخيص العبارات»[3]، و«الكامل»[4]، و«التَّبصرة»[5]، والشَّاطبي[6]، وأبو معشر[7]، والدَّاني في «التَّيسير»، وبه قرأ على ابنِ خاقَان وأبي الفتح.

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٤٧).

(٢) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٩).

(٣) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٠).

(٤) لَمْ أَقِفْ في كتاب «الكامل» على حكم ﴿إرم﴾، والَّذي يظهر في «النَّشر» هو التَّفخيمُ، لقولِ ابنِ الجزري: «وذهب الباقون إلى تفخيمِها من أجل العُجمَة» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)].

(٥) الَّذي يظهر في «التَّبصرة» هو التَّفخيمُ خلافًا لظاهر «النَّشر»، قال مَكِّي القَيْسِي: «وخالَفَ أَصلَه في المفتوحة في مواضع وهي: ﴿إبراهيم﴾، و﴿إسرائيل﴾، و﴿وزرك﴾، و﴿وزر أخرى﴾، و﴿ذكرك﴾، و﴿فطرة﴾، و﴿إصرهم﴾، و﴿حذركم﴾، و﴿عمران﴾، و﴿لعبرة﴾، و﴿كبره﴾، و﴿مصر﴾، و﴿إرم﴾» [«التَّبصرة» (ص٤١١)].

(٦) قال الشَّاطبي:

وفخمهـــا في الأعجمـــيِّ وفي إرم .....

(٧) الَّذي يظهر في «النَّشر» هو التَّفخيم لقوله: «وذهب الباقون إلى تفخيمها من أجل العجمة» «النَّشر» (٢/ ٩٧).

بابُ ما جَاءَ في رَاءِ ﴿سِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعًا﴾ و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق إذا كان بعد الرَّاءِ أَلِفٌ، وبعد الألف عينٌ، وذلك في: ﴿سِرَاعًا﴾ [ق: ٤٤، المعارج: ٤٣]، و﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، قال في «الطَّيِّبة»:

.....مَعْ سِرَاعًا وَمَعْ ذِرَاعَيْهِ فَقُلْ ذِرَاعَا

فذهب إلى التَّفخيمِ صاحبُ «التَّذكرة»[(١)]، و«العنوان»[(٢)]، و«المُجتبى»[(٣)]، و«الكافي»[(٤)]، وأبو معشر[(٥)]، والدَّاني[(٦)] من قِراءَتِه على أبي الحَسَنِ، وهو أحَدُ

---

(١) قد ذكر أبو الحسن الوجهَيْن في «التَّذكرة»، واقتصر له في «النَّشر» على التَّفخيمِ، ونحن مُلزَمُون بهذا الاختيارِ؛ لأنَّنا نقرأ من طريق ابنِ الجزري، يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، و«النَّشر» (٢/ ٩٦).

(٢) يُنظَر «العنوان» (ص٦٣)، و«تحفة الإخوان» (ص١٨٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٦).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٦).

(٤) يُنظَر «الكافي» (ص٧٥)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص١١٤).

(٥) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٦).

(٦) يُنظَر «جامع البيان» (ص٣٥٣ ـ طبعة دار الكتب العلميَّة)، وفي طبعة دار إحياء التُّراث العربي سقط (١/ ٣٨٩)، وينظر رسالة الدُّكتوراة (ص٨٧٧) تحقيق عبد المهيمن عبد السَّلام طحَّان.

الوجهَيْن في «تلخيص العبارات»[1].

وذهب الباقون[2] إلى التَّرقيقِ، وهو الوجه الثَّاني في «تلخيص العبارات»، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خَاقَان وأبي الفتح.

(١) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٦).

(٢) وهُم: الدَّاني في «التَّيسير»، والشَّاطبي، وصاحب «التَّجريد»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الإرشاد» حيث لم يَستَثنُوا الكلماتِ الثَّلاثَ من التَّرقيق، فتكون مُرقَّقةً عندهم، وأمَّا من «الكامل» فلم أقف على حكمها فيه، والَّذي يظهر في «النَّشر» هو التَّرقيق لقولِ ابن الجزري: «ورَقَّقها الآخرون من أجل الكسرة» [«النَّشر» (٢/ ٩٦)].

باب مَا جَاءَ فِي رَاءِ
﴿مِرَآءً﴾، و﴿افْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾، و﴿افْتِرَآءً عَلَى اللهِ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق إذا وقع بعد الرَّاءِ ألِفٌ، وبعد الألف همزةٌ مفتوحةٌ، وذلك في: ﴿مرآءً﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿افترآءً عليه﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿افترآءً على الله﴾ [الأنعام: ١٤٠]، قال في «الطَّيِّبة»:

وِزْرَ وَحِـــذْرَكُمْ مِـــرَاءً وَافْـــتِرَا .....

فذهب إلى التَّفخيمِ صاحبُ «التَّذكرة»[1]، و«تلخيص العبارات»[2]، وأبو مِعشَر[3]، وبه قرأ الدَّاني[4] على أبي الحسن.

---

(١) قد ذكر أبو الحسن الوجهَيْن في «التَّذكرة»، واقتصر له في «النَّشر» على التَّفخيم، ونحن مُلزَمُون بهذا الاختيار؛ لأنَّنا نَقرَأ من طريق ابنِ الجزري، يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٢٤)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٢) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٤) يُنظَر «جامع البيان» (ص٣٥٣ ـ طبعة دار الكتب العلميَّة)، وفي طبعة (دار إحياء التُّراث العربي) سقط (١/ ٣٨٩)، يُنظَر رسالة الدُّكتوراة (ص٨٧٧)، تحقيق عبد المهيمن عبد السَّلام طحان.

وذهب إلى التَّرقيقِ صاحبُ «الكامل»[1]، و«الإرشاد»[2]، والباقون[3]، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خَاقَان وأبي الفتح.

(١) قال الهذلي: «وكان ورش يُلطِّفُ الإمالةَ من طريق الأزرق وداود في ﴿جاء﴾، و﴿شاء﴾ وما جاز فيه الإمالة، و﴿رءا الشمس﴾، و﴿ترآءا الجمعان﴾، و﴿نئا بجانبه﴾، و﴿حتَّى نرى الله﴾، و﴿المحراب﴾، و﴿الخيرات﴾، و﴿حيران﴾، و﴿إخراجهم﴾، و﴿مراءً﴾، و﴿إسرافًا﴾» [«الكامل» (ص٣٢٧)].

قلتُ: ذكر الهذلي ﴿مراء﴾ دون ﴿افتراءً﴾، وهذا لا يعني اختلافهما في الحكم عنده؛ لأنَّ الظَّاهر من عبارته هذه هو التَّمثيل لا الحصر؛ إذ لا يُعقَل أن تُرقَّق ﴿إخراجهم﴾ دون ﴿إخراجًا﴾ لعدم ذكرها، وكذا ﴿الخيرات﴾ دون نظائرها، وبالتَّالي فيكون مذهب الهذلي في هذه الكلمات هو التَّرقيق.

قلتُ: والتَّرقيق من «الكامل» هو الموافق لظاهر «النَّشر» لقول ابنِ الجزري: «ورَقَّقها الآخَرُون من أجل الكسرة» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)].

(٢) ظاهر «الإرشاد» على التَّرقيق؛ لأنَّه لم يَستَثْنِ هذه المواضعَ من الرَّاءاتِ المُرقَّقةِ المَفتوحةِ المسبوقةِ بكسرٍ، يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨، و٤٦٠)، وهو المُوافِقُ لقولِ ابنِ الجزري: «ورَقَّقها الآخَرُون من أجلِ الكسرة» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)].

(٣) وأمَّا من «التَّيسير»، و«العنوان»، و«التَّجريد»، و«شرح الهداية»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، فلم أجد في هذه الكتب إشارةً إلى هذه المواضع، وهذا يتناسب مع ما في «النَّشر» لقولِ ابنِ الجزري: «ورقَّقها الآخرون من أجل الكسرة» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)]، وأمَّا من «المجتبى» فظاهر «النَّشر» على التَّرقيق.

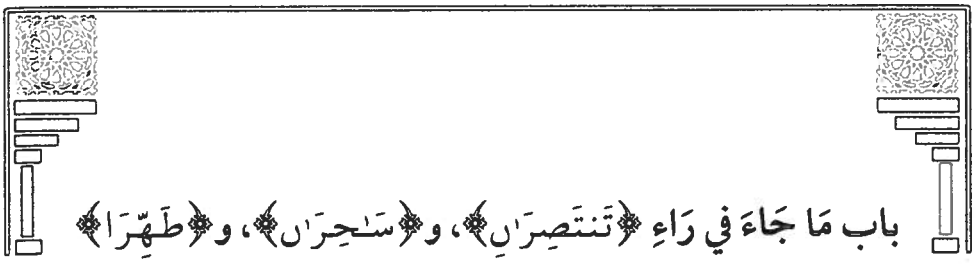

باب مَا جَاءَ في رَاءِ ﴿تَنتَصِرَانِ﴾، و﴿سَاحِرَانِ﴾، و﴿طَهِّرَا﴾

اختُلِفَ عن الأزرق إذا وقع بعد الرَّاءِ ألفُ الاثنينِ، وذلك في: ﴿تَنتَصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥]، و﴿لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، ﴿سَاحِرَانِ﴾ [القصص: ٤٨]، و﴿طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، قال في «الطَّيِّبة»:

..... تَنْتَصِـــرَانِ سَـــاحِرَانِ طَهِّـــرَا

فذهب إلى التَّفخيمِ صاحبُ «التَّذكرة»[(١)]، و«تلخيص العبارات»[(٢)]، وأبو معشر[(٣)]، وبه قرأ الدَّاني[(٤)] على أبي الحسن.

---

(١) قد ذكر أبو الحسن الوجهَيْن في «التَّذكرة»، واقتصر له في «النَّشر» على التَّفخيمِ، ونحن مُلزَمُون بهذا الاختيار؛ لأنَّنا نقرأ من طريق «النَّشر»، يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٢٤)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٢) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٤) يُنظَر «جامع البيان» (ص٣٥٣ ـ طبعة دار الكتب العلميَّة)، وفي طبعة (دار إحياء التُّراث العربي) سقط (١/ ٣٨٩)، يُنظَر رسالة الدكتوراة (ص٨٧٧)، تحقيق عبد المهيمن عبد السَّلام طحان، وينظر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

وذهب إلى التَّرقيقِ الباقون[1]، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

(١) وأمَّا من «التَّيسير»، و«الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«التَّجريد»، و«شرح الهداية»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«الإرشاد» فلم أَجِدْ في هذه الكتب إشارةً إلى التَّفخيم في هذه المواضع، وأمَّا من «المجتبى» فمَذهَبُه التَّرقيقُ على ما يظهر في «النَّشر».

والتَّرقيقُ لهؤلاء المذكورين يتناسب مع قولِ ابنِ الجزري: «ورَقَّقها الآخَرُون من أجل الكسرة» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)].

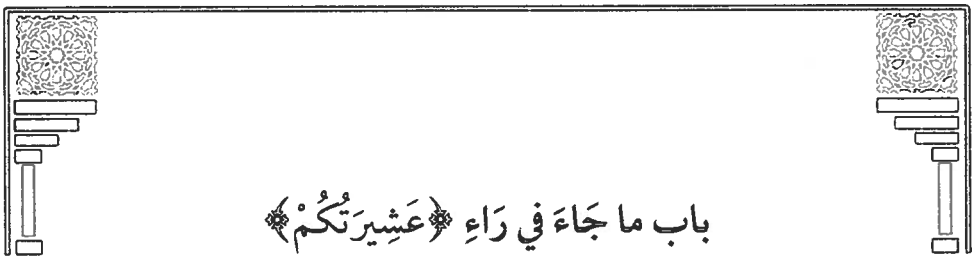

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿عَشِيرَتُكُمْ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في راء ﴿عَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] في التَّوبةِ خاصَّةً، قال في «الطَّيِّبة»:

عَشِـيرَةُ التَّوْبَـةِ..... .....

فذهب إلى التَّفخيمِ صاحبُ «التَّجريد»[(١)]، و«الهداية»[(٢)]، و«تلخيص العبارات»[(٣)]، و«التَّبصرة»[(٤)]، و«الكافي»[(٥)] في أَحَدِ وَجهَيْهِمَا.

وذهب إلى التَّرقيقِ الباقون[(٦)]، وهو الثَّاني في «التَّبصرة»، و«الكافي».

---

(١) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٩).

(٢) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٤٧).

(٣) خلافًا لظاهر «النَّشر»، يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٤٩).

(٤) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤١١).

(٥) يُنظَر «الكافي» (ص٧٥)، و«مفردة نافع» لابنِ شُرَيْح (ص١١٢).

(٦) وأمَّا من «العنوان»، و«التَّذكرة»، و«التَّيسير»، و«جامع البيان»، و«الإرشاد»، و«الكامل»، و«الشَّاطبيَّة»، فلم أجدْ في هذه الكتبِ إشارةً إلى تفخيم ﴿عشيرتكم﴾ فيكون مذهب أصحابها التَّرقيق.

وأمَّا من «المجتبى»، وطريق أبي معشر فظاهر «النَّشر» على التَّرقيق لقول ابنِ الجزري: «والآخرون على التَّرقيق»، ونظرًا لوجود سقط في النُّسخةِ المطبوعةِ اعتمدتُّ على النُّسخةِ الَّتي =

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿حَيْرَانَ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في راء ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، قال في «الطَّيِّبة»:

..... وَخُلْفُ حَيْرَانَ.....

فذهب إلى التَّفخيمِ صاحبُ «التَّجريد»[(١)]، والدَّاني[(٢)] في «تيسيره» على الصَّحيح؛ لأنَّه من قراءَتِه على ابنِ خاقان، وهو أحَدُ الوَجهَيْن في «الكافي»[(٣)]،

= قام بتَحقِيقِها الشَّيخُ السَّالم الجكني ـ حفظه الله تعالى ـ «منهج ابنِ الجزري في كتابه «النَّشر» مع تحقيق قسم الأصول» (ص١٤٢٩)؛ والنَّصُّ كالتَّالي: «خامسها: ﴿عشيرتكم﴾ في التَّوبة، فخَّمَها أبو العبَّاس المهدوي، وأبو عبد الله ابنُ سفيان، وصاحب «التَّجريد»، وأحسبه من أجل الضَّمَّةِ، وذكر الوجهَيْن أبو مُحَمَّد مكِّي، وأبو عبد الله ابنُ شُرَيْح، والآخرون على التَّرقيقِ فقط».

(١) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٩).

(٢) قال الدَّاني في «التَّيسير»: «وأمَّا ما وليت الرَّاءُ فيه الياءَ، وسواء انفتح ما قَبلَها أو انكَسَرَ فذلك نحو قولِه ﷻ: ﴿الخيرات﴾، و﴿حيران﴾، و﴿الخير﴾، و﴿الطير﴾» [«التَّيسير» (ص١٩٢)].

وقال في «جامع البيان» (١/ ٣٩٠): «فأقرأني ابنُ خاقان ﴿حيران﴾ بإخلاص الفتح لامتناعِه من الصَّرفِ بكون مُؤنَّثه حَيْرَى»، ثمَّ قال: «وأقرَأنِيه غيرُه بإمالةِ الرَّاءِ قياسًا على نظائرِه».

وعليه فإنَّ التَّرقيقَ لا يصحُّ من «التَّيسير»؛ لأنَّ الدَّاني قرأ على ابنِ خاقان بالتَّفخيم، قال ابنُ الجزري: «وقطع به ـ أي التَّرقيق ـ في «التَّيسير» فخرج عن طريقه فيه»، يُنظَر: «منهجُ ابنِ الجزري في كتابه «النَّشر» مع تحقيق قسم الأصول» (ص١٤٢٩ ـ ١٤٣٠).

(٣) يُنظَر «الكافي» (ص٧٥)، و«مفردة نافع» لابنِ شُرَيح (ص١١٢).

و«الهداية»[1]، و«التَّبصرة»[2]، و«الشَّاطبيَّة»[3].

وذهب إلى التَّرقيق صاحبُ «العنوان»[4]، و«المُجتَبى»[5]، و«التَّذكرة»[6]، و«الإرشاد»[7]، و«تلخيص العبارات»[8]، و«الكامل»[9]، وأبو معشر[10]، وهو الثَّاني في «الكافي»، و«الهداية» و«التَّبصرة»، و«الشَّاطبيَّة»، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن وأبي الفتح.

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٤٧).

(٢) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤١١).

(٣) قال الشَّاطبي:

..... وحـيران بـالتَّفخيم بعـض تقـبَّلا

(٤) لم يستثنِ أبو طاهر ﴿حيران﴾ من التَّرقيق فهي مُرقَّقةٌ عنده، يُنظَر «تحفة الإخوان» (ص١٨٠).

(٥) مذهبُه كمذهب صاحب «العنوان».

(٦) لم يستثن أبو الحسن ﴿حيران﴾ من التَّرقيق، فهي مُرقَّقةٌ عنده وجهًا واحدًا.

(٧) يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٤٦٠).

(٨) قال ابنُ بلِّيمة: «تفرَّدَ ورشٌ بترقيقِ الرَّاءِ إذا وَلِيَها ياءٌ سَاكِنَةٌ، وسواءٌ انْفَتَحَ ما قبل الياء، أو انكسر، أو لَقِيَها كسرةٌ لازمةٌ أو حَالَ بينهما ساكنٌ، فالياء السَّاكنةُ المفتوحُ ما قَبلَها نحو قولِه تعالى: ﴿خيرات حسان﴾، ﴿وافعلوا الخير﴾، و﴿حيران﴾» [«تلخيص العبارات» (ص٤٩)].

قلتُ: فنصَّ على التَّرقيق، خلافًا لظاهر «النَّشر» الَّذي ذكر له الوجهَيْن؛ قال المُتَولِّي: «ولم أَجِدْ في هذا «التَّلخيص» سوى التَّرقيق» [«الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٧٤)].

يُنظَر «النَّشر»، «منهج ابنِ الجزري في كتابه «النَّشر» مع تحقيق قسم الأصول» (ص١٤٢٩ - ١٤٣٠) للشَّيخ السَّالم الجكني.

(٩) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الكامل»، ومذهبه التَّرقيق، يُنظَر «الكامل» (ص٣٢٧).

(١٠) يُنظَر «النَّشر»، «منهج ابنِ الجزري في كتابه «النَّشر» مع تحقيق قسم الأصول» (ص١٤٢٩ - ١٤٣٠) للشَّيخ السَّالم الجكني.

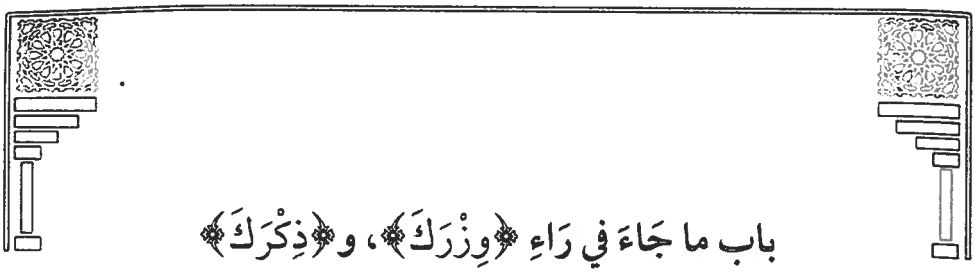

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿وِزْرَكَ﴾، و﴿ذِكْرَكَ﴾

اختُلِفَ عن الأزرَقِ في رَاءِ ﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، و﴿وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢]، قال في «الطَّيِّبة»:

....وَذِكْـــــرَكَ إِرَمْ

وَزْرَ..... .....

فذَهَبَ إلى التَّفخيمِ فيهما صاحبُ «التَّبصرة»[(١)]، و«التَّجريد»[(٢)]،

---

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤١٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٢) قال ابنُ الفحَّام: «وفَخَّمَ ﴿وعشيرتكم﴾ في التَّوبة خاصَّةً، و﴿إرم﴾، ﴿ذكرك﴾» [«التَّجريد» (ص١٧٩)]، وقال عند ذكره للمُفخَّمَاتِ: «ويكون السَّاكنُ من أَحَدَ عَشَرَ حرفًا، جُمِعَت على (زد سوف تذنب ثمَّ)، وتكون المكسورة قبل الحرف السَّاكن من حروف الحَلْقِ أو ما قرُبَ منها، أو ما يهوي فيَتَّصِل بها نحو: ﴿حذركم﴾، و﴿عبرة﴾، و﴿إبراهيم﴾، و﴿إسرائيل﴾، و﴿عمران﴾، و﴿وزر أخرى﴾» [«التَّجريد» (ص١٧٨)].

قلتُ: كذلك ﴿وزرك﴾؛ فإنَّها معنيَّةٌ لأنَّ السَّاكنَ هو الزَّاي المذكور في (زد سوف تذنب ثمَّ)، فذَكر ﴿وزر أخرى﴾ على سبيلِ التَّمثيلِ لا الحصر، فاستغنى بذلك عن ذكر ﴿وزرك﴾، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

و«الهداية»[1]، وهو أحَدُ الوجهَيْن في «التَّذكرة»[2]، و«تلخيص العبارات»[3]، و«الكافي»[4].

وذهب إلى التَّرقيق فيهما الدَّاني[5]،.....

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٤٩)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٢) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٢٦).

(٣) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٠).

(٤) يُنظَر «الكافي» (ص٧٦)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص١١٦).

(٥) قال الدَّاني في «جامع البيان» (١/ ٣٩٠): «فأمَّا قولُه في ﴿ألم نشرح﴾، ﴿وزرك﴾، و﴿ذكرك﴾ فإنَّ أبا الحسن قال لنا: إنَّ الرَّاءَ يُحتَمَلُ فيها وجهين: الإمالة اليسيرة طردًا للقياس مع الكسرة، والفتحة للموافقة به بين رؤوس آي السُّورةِ الَّتي الرَّاءُ فيها مفتوحةٌ بإجماعٍ للفتحة الَّتي قَبلَها، نحو ﴿صدرك﴾، و﴿ظهرك﴾، وهذا الَّذي قاله حسن».

قلتُ: كلام الدَّاني يدلُّ على أنَّ أبا الحسن أجاز الوجهَيْن فقط، ولا يعني ذلك أنَّه قرأ عليه بهما، بل نقل المِنتوري عن الدَّاني في «الإبانة» أنَّه لم يقرأ ﴿وزرك﴾، و﴿ذكرك﴾ إلَّا بالتَّرقيق.

قال المِنتوري: «قال في «الإبانة»: وبالإمالة قرأتُ في ذلك كلِّه من أجل الكسرة، وهو القياس» [«شرح الدُّرر» (ص٢/ ٥٦٤)].

وقال ابنُ القاضي: «أمَّا ﴿وزرك﴾ و﴿ذكرك﴾ في الشَّرح فنَقَل ـ أي الدَّاني ـ الخلافَ في «إرشاد المُتَمسِّكين»، و«الإبانة»، و«إيجاز البيان»، و«جامعه»، و«التَّلخيص»، و«الموضح»، قال في «الإبانة»: «وبالإمالة قرأتُ في ذلك كلِّه من أجل الكسرة، وهو القياس»» [«الفجر السَّاطع» (ص٣/ ٣٤٨)].

وأمَّا ما نقله ابنُ الجزري عن الدَّاني في «جامع البيان» من أنَّه قرأ بالتَّفخيم على أبي الفتح واختار التَّرقيق، فلم أجِدْه فيه، ولم يَنقُلْه عنه المنتوري، ولا ابنُ القاضي سواء من «جامع البيان»، أو غيره من كتب الدَّاني، وعليه يظهر أنَّ الدَّاني لم يقرأ على مشايخه ﴿وزرك﴾، و﴿ذكرك﴾ إلَّا بالتَّرقيق، باستثناء كلمة ﴿وزر﴾ حيث ما وقعت، فإنَّه قرأها على أبي الفتح بالتَّفخيم. =

والباقون[1]، وهو الثَّاني في «التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، و«الكافي».

= قال الدَّاني: «وأقرأني أبو الفتح ﴿وزر﴾ حيث وقع بإخلاص الفتح، وأقرأني ذلك غيره بالإمالة لأجل الكسرة» [«جامع البيان» (١/ ٣٩٠)].

(١) وأمَّا من «العنوان»، و«الشَّاطبيَّة»، و«الإرشاد»، و«الكامل» فلم أَجِدْ في هذه الكتب إشارةً إلى التَّفخيم في: ﴿وزرك﴾، و﴿ذكرك﴾ فتُرقَّق على الأصل من طريقِهم، وأمَّا مَذهَبُ أبي معشر، وصاحب «المجتبى» فالَّذي يظهر في «النَّشر» هو التَّرقيق، والتَّرقيق عن هؤلاء هو الموافق لظاهر «النَّشر» لقولِ ابنِ الجزري: «ورقَّقه الآخرون على القياس» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)].

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿وِزْرَ﴾

اختُلِفَ عن الأَزرَق في راء ﴿وِزْرَ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، قال في «الطَّيِّبة»:

وَزْرَ وَحِـــذْرَكُمْ..... .....

فذهب إلى التفخيم صاحب «التَّبصرة»[١]، و«الهداية»[٢]، و«التَّجريد»[٣]، وبه قرأ الدَّاني[٤] على أبي الفتح.

وذهب إلى التَّرقيقِ الباقون[٥]، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن، وابنِ خاقان.

---

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤١٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٢) قال المهدوي: «وذلك أنَّه يُفخِّم ﴿كبره﴾، و﴿حذركم﴾، وما أشبههما» [«شرح الهداية» (ص١٤٩)].

قلتُ: ﴿وزر أخرى﴾ تندرج تحت هذا الأصل، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٣) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٨)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٤) قال الدَّاني في «جامع البيان» (١/ ٣٩٠): «وأقرأني أبو الفتح ﴿وزر﴾ حيث وقع بإخلاص الفتح، وأقرأني ذلك غيره بالإمالة لأجل الكسرة»، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٥) وهُم: الشَّاطبي، وصاحب «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«الكامل»، و«الكافي»، حيث لم أجد في هذه الكتب إشارةً إلى التَّفخيم في ﴿وزر أخرى﴾ إلَّا ابنَ شريح، فإنَّه ذكر الوجهَيْن في «مفردة نافع» دون «الكافي»، والعمل على ما في «الكافي»؛ لأنَّ ابنَ الجزري اختاره واقتصر عليه، وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، وصاحب =

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿إِجْرَامِي﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في راءِ ﴿إِجْرَامِي﴾ [هُود: ٢٥]، قال في «الطَّيِّبة»:

إِجْـــرَامِ كِـــبْرَهُ لَعِـــبْرَةً..... .....

فذهَبَ إلى التَّفخيمِ صاحبُ «التَّجريد»[١]، و«التَّبصرة»[٢]، و«الكافي»[٣] في أَحَدِ وجْهَيْهِما.

وذهب إلى التَّرقيقِ الباقون[٤]، وهو الثَّاني في «التَّبصرة» و«الكافي».

= «المجتبى» أيضًا، وهؤلاء المسكوت عنهم في «النَّشر» مذهبهم التَّرقيق، لقولِ ابن الجزري: «ورقَّقه الآخرون على القياس» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)].

(١) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٩)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٢) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤١١)، و«النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٣) يُنظَر «الكافي» (ص٧٧)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص١١٦)، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٧).

(٤) وهُم: الشَّاطبي، والدَّاني، وصاحب «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«الكامل»، و«الهداية»، ولم أجد في هذه الكتب إشارةً إلى التَّفخيم في ﴿إجرامي﴾، كما سكت عن مذهب أبي معشر، وصاحب «المجتبى» أيضًا، وهؤلاء المسكوت عنهم في «النَّشر» مذهبهم التَّرقيق، لقول ابنِ الجزري: «ورقَّقه الآخرون» [«النَّشر» (٢/ ٩٧)].

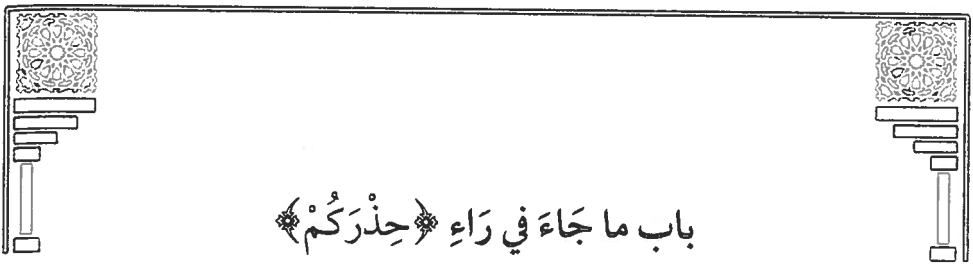

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿حِذْرَكُمْ﴾

اختُلِفَ عن الأَزرَقِ في رَاءِ ﴿حِذْرَكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٧١]، قال في «الطَّيِّبة»:

وَزْرَ وَحِـــذْرَكُمْ..... .....

فذهب إلى التَّفخيم صاحبُ «التَّبصرة»[١]، و«الكافي»[٢]، و«الهداية»[٣]، و«التَّجريد»[٤].

وذهب إلى التَّرقيق الباقون[٥].

---

(١) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤١٠)، و«النَّشر» (٢/ ٩٨).

(٢) يُنظَر «الكافي» (ص٧٦)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص١١٥)، و«النَّشر» (٢/ ٩٨).

(٣) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٤٩)، و«النَّشر» (٢/ ٩٨).

(٤) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٨).

(٥) وهُم: الشَّاطبي، والدَّاني، وصاحب «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«الكامل»، ولم أجِدْ في هذه الكتب إشارةً إلى التَّفخيم في ﴿حذركم﴾، كما سكت عن مذهب أبي معشر، وصاحب «المجتبى» أيضًا، وهؤلاء المسكوت عنهم في «النَّشر» مذهبهم التَّرقيق، لقولِ ابنِ الجزري: «ورقَّقَ ذلك الآخرون وهو القياس» [«النَّشر» (٢/ ٩٨).

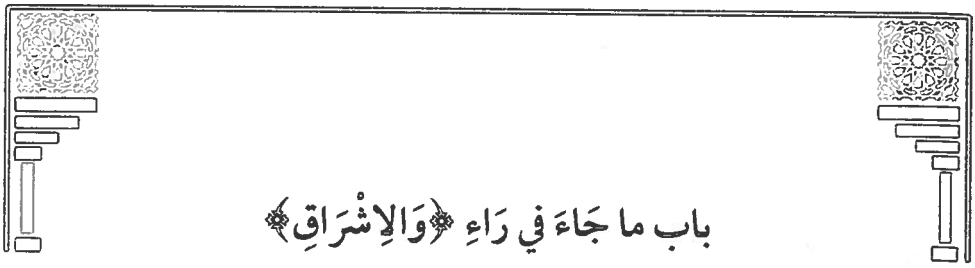

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿وَالإِشْرَاقِ﴾

اختُلِفَ عن الأزرَقِ في راء ﴿والإشراق﴾ [ق: ١٨]، قال في «الطَّيِّبة»:

....وَفِي ذِي الْكَسْرِ خُلْفٌ إِلاَّ

صِرَاطِ..... .....

فذهب إلى التَّرقيقِ صاحبُ «التَّذكرة»[(١)]، و«المُجتَبى»[(٢)]، والدَّاني[(٣)] من قراءَتِه على أبي الحسن، وهو أحد وَجْهَيْ أبي معشر[(٤)].

---

(١) قد ذكر له في «النَّشر» الوَجهَيْن، وهو خلاف ما في «التَّذكرة» (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

قلتُ: لم يذكر أبو الحسن الوجهَيْن، وما أشار إلى التَّفخيم البتَّةَ، بل ذكر ﴿الإشراق﴾ ضمن الكلمات الَّتي تُرقَّقُ عنده وجهًا واحدًا، ولم يقرَأْ عليه الدَّاني إلَّا بالتَّرقيق، وعليه ينبغي أن يُقتصر على التَّرقيق من طريق «التَّذكرة»، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٨).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٨).

(٣) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٩٣)، و«جامع البيان» (١/ ٣٨٩)، و«شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٨).

وذهب إلى التَّفخيمِ الباقون[1]، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خاقان، وأبي الفتح، وهو الثَّاني لأبي معشر.

(١) فأمَّا من «الهداية» (ص١٤٩)، و«تلخيص العبارات» (ص٥٠)، و«الكافي» (ص٧٦)، فأقواهم صريحةٌ على التَّفخيم.

وأمَّا من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّجريد»، و«التَّبصرة»، فقد أطلق أصحابُها التَّفخيمَ فيما وقع بعد الرَّاء حرفُ استعلاء فتكون مُفخَّمَةً عندهم.

وأمَّا من «الإرشاد»، و«الكامل»، فلم أجد فيهما إشارةً إلى حكم ﴿الإشراق﴾، ولا إلى ﴿الصِّراط﴾، و﴿صراط﴾، و﴿الفراق﴾ وشبه ذلك، فدلَّ أنَّها مُفخَّمةٌ عندهما؛ لإجماع أهلِ الأداء على تفخيم: ﴿الصراط﴾، و﴿صراط﴾، و﴿الفراق﴾ وغيرها.

وأمَّا من «العنوان» فظاهر «النَّشر» على التَّرقيق، وذلك خلاف ما في كتاب «العنوان»؛ لأنَّ أبا طاهر ما أشار فيه إلى ﴿الإشراق﴾، ويؤكِّدُ ذلك عدم إشارةِ ابنِ الجزري إلى ذلك في كتابه: «تحفة الإخوان في الخلف بين الشَّاطبيَّة والعنوان»، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٨).

باب ما جَاءَ في رَاءِ ﴿لَعِبْرَةً﴾، و﴿عِبْرَةٌ﴾، و﴿كِبْرَهُ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في راء: ﴿لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، و﴿عِبْرَةٌ﴾[1] [يوسف: ١١١]،

---

(١) عبارةُ ابنِ الجَزَرِي قد يُفهَمُ منها تخصيصُ التَّفخيم بـ: ﴿لَعِبْرَةً﴾، و﴿كِبْرَهُ﴾ دون ﴿عِبْرَةٌ﴾ المجرَّدة عن اللَّام؛ لقوله في «النَّشر» (٢/ ٩٨): «الحادي عشر: منها ﴿لعبرة﴾، و﴿كبره﴾، فَخَّمها صاحب «التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الهداية»، و«الهادي»، ورقَّقها الآخرون».

وقد ذكر صاحب «التَّجريد» ﴿عبرة﴾ المجرَّدة عن اللَّام، وأطلق المهدوي الحكمَ فيما يُشبه ﴿كبره﴾، فقال: «﴿كبره﴾، و﴿حذركم﴾، وما أشبههما»، وقال ابنُ سفيان: «فإنْ حَالَ بين الرَّاءِ المفتوحةِ وبين المكسورة ساكنٌ، وكانت الرَّاءُ غَيرَ مُنوَّنةٍ، فهي رقيقةٌ مثل: ﴿إخراج﴾، و﴿إكرام﴾، و﴿المحراب﴾، إلَّا أن يكون السَّاكن مُطبَقًا، أو يأتي بعدها حرفٌ من حروف الاستعلاء، أو يكون المكسور حرفًا من حروف الحلق، أو ما قرُب منها جدًّا مثل الكاف، ويكون مع ذلك الحرف السَّاكن أقربَ إلى خارج الفم من الرَّاء، فإنَّه يُفخِّمُ ذلك مثل ﴿ملك مصر﴾، و﴿فطرت﴾، و﴿إعراضًا﴾، و﴿الإشراق﴾، و﴿إسرائيل﴾، و﴿إبراهيم﴾، و﴿حذركم﴾» [«الهادي» (ص٢٢١ ـ ٢٢٢)].

قلتُ: ولا شكَّ أنَّ الكلماتِ الثَّلاثَ داخلةٌ في الضَّابطِ الَّذي وَضعَه ابنُ سفيان؛ لأنَّ الحرفَ المكسورَ ـ وهو العين ـ من حروف الحَلْقِ.

وقال أبو الحسن الحصري (ت٤٨٨): =

و﴿كِبْرَهُۥ﴾ [النور: ١١]، قال في «الطَّيِّبة»:

وإن كان من (زد سوف تذنب ثم) والـ ... لذي قبله من أحرف الحلق في كسرِ
أو الكاف فالتفخيم عندي حكمُها ... فكن يقظًا أذكر ذكاءً من الجمرِ

قال ابنُ عَظيمَةَ الإشبيلي (ت٥٤٣ هـ) عند شرحه للبَيْتَيْن: «وخالف أَصلَه إذا كانت الكسرةُ في حرف الحلق، ففخَّم الرَّاءَ بعده، وكذا إن كانت الكسرةُ في الكاف لقُربِه من الحلق أو كانت في واو؛ لأنَّها تَهوِي في الفم حتَّى تتَّصِلَ بمخرج الألف في الحلق، وذلك نحو: ﴿حذركم﴾، و﴿عبرة﴾، و﴿إسرائيل﴾، و﴿عمران﴾، و﴿إبراهيم﴾، و﴿كبره﴾، و﴿وزر﴾ و﴿إمرًا﴾» [«منح الفريدةِ الحمصيَّةِ في شرح القصيدة الحُصريَّة» (ص٤١١)].

قلتُ: فتمثيلُ صاحبِ «التَّجريد» بلا (لام) في ﴿عبرة﴾، وإطلاق صاحب «الهداية»، و«الهادي»، و«القصيدة الحُصَريَّة» الحكمَ من غير قيدٍ، دليلٌ على أنَّ كلمةَ ﴿عبرة﴾ المُجرَّدةِ عن اللَّام داخلةٌ في الحكم؛ لذلك قال الأزميري رحمه الله: «ووهِمَ ابنُ النَّاظِم في «شرح الطَّيِّبة» عند قوله: ﴿كبره﴾، ﴿لعبره﴾، فذكر فيه الاتِّفاقَ على التَّرقيقِ حيث قال: «وكأنَّهم لاحظوا اللَّامَ والعينَ مع طول الكلمة، فإنَّهم اتَّفقوا على ترقيقِ ﴿عبرة﴾ وهو في آخر يوسف».

قلتُ ـ أي الأزميري ـ: ليس كذلك، لأنِّي رأيتُ في «التَّجريد» و«عقد اللَّآلئ» مثَّلَ بلا (لام) فقط، وفي «التَّبصرة» (باللَّام) فقط، ولم يُمثِّل في «الهادي» بلام ولا بلا لام بل أدخله تحت الضَّابطِ، فإن عمل بالمثال يَختَصُّ من «التَّبصرة» بغير يوسف، ومن «التَّجريد» و«عقد اللَّآلئ» بيوسف، ويعمُّ من «الهادي»، والصَّواب التَّفخيم من الكلِّ؛ لأنَ العلَّةَ في التَّفخيم أن يكون الحرفُ المكسورُ (عينًا)، والسَّاكن باءٌ مُوحَّدةٌ ولا علاقةَ للَّامِ أصلًا، وأيضًا علَّلوا وجهَ تَخصِيصِ تَفخِيمِ ﴿وعشيرتكم﴾ بسورة التَّوبة لمن فَخَّمَها بكَونِها مَرفوعةً دون سائرها، وسائرها منصوبة، فعلى هذا التَّفخيم في ﴿عبرة﴾ في يوسف أولى من غيرها فاحفظه» [«بدائع البرهان» (ص١٠٥ ـ ١٠٦)].

قال المُتولِّي بعد أن نقل كلام الأزميري: «وهذا التَّحقيقُ لا مَزيدَ عليه، وقد وجدتُ في «التَّجريد» التَّمثيلَ بلا (لام) كما قال ـ شَكَرَ اللهُ سَعيَه ـ» [«الرَّوضُ» (ص٢٧٢)].

قلتُ: ولقد نَقلتُ في الأسفل كلامَ صاحب «التَّجريد» المؤكِّد لما قاله الأزميري والمتولِّي، وعليه يَتبيَّنُ أنَّ تَعميمَ الحكمَ في ﴿لعبرة﴾، و﴿عبرة﴾ هو الَّذي عليه العملُ كما قال العلَّامةُ الضَّبَّاع في كتابه «المطلوب» (ص١١).

فذهب إلى التَّفخيمِ صاحبُ «التَّبصرة»[1]، و«التَّجريد»[2]، و«الهداية»[3].

وذهب إلى التَّرقيقِ الباقون[4].

(١) يُنظَر «التَّبصرة» (ص٤١١).

(٢) قال ابنُ الفحَّام عند ذكره للمُفخَّمات: «ويكون السَّاكنُ من أَحَدَ عَشَرَ حرفًا، جُمِعَت على (زد سوف تذنب ثمَّ)، وتكون المكسورة قبل الحرف السَّاكن من حروف الحلق، أو ما قرُب منها، أو ما يهوي فيتَّصل بها نحو: ﴿حذركم﴾، و﴿عبرة﴾، و﴿إبراهيم﴾، و﴿إسرائيل﴾، و﴿عمران﴾، و﴿وزر أخرى﴾» [«التَّجريد» (ص١٧٨)]

(٣) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٤٩).

(٤) وهُم: الشَّاطبي، والدَّاني، وصاحب «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«الكامل»، و«الكافي»؛ إذ لم أجِدْ في هذه الكُتبِ إشارةً إلى التَّفخيم في: ﴿لعبرةً﴾، و﴿كِبْرَهُ﴾، كما سكت عن مذهب أبي معشر، وصاحب «المجتبى» أيضًا، وهؤلاء المسكوت عنهم في «النَّشر» مذهبهم التَّرقيقُ، لقول ابن الجزري: «ورَقَّقَهما الآخرون» [«النَّشر» (٢/ ٩٨)].

باب مَا جَاءَ في رَاءِ ﴿حَصِرَتْ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في رَاءِ ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾ [النِّسَاء: ٩٠]، قال في «الطَّيِّبة»:

....إِنْ وَصَـــلْ

كَشَـــاكِرًا خَـــيْرًا خَبِـــيرًا خَضـــرَا وَحَصـــــرَتْ.....

فذهب إلى تَفخِيمِها وَصْلًا لأجلِ حَرفِ الاستعلاءِ بعدَه: صاحبُ «التَّجريد»[(١)]، و«الهداية»[(٢)]، و«التَّبصرة»[(٣)]، و«الكافي»[(٤)] في أحَدِ وَجهَيْهِ.

---

(١) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٩).

(٢) قال المهدوي: «واختُلِفَ عنه في ﴿حصرت صدورهم﴾: فرُوِيَ عنه تفخيمُه في الوصل، وتَرقِيقُه في الوقفِ، وهذا هو المشهور»، ثمَّ قال: «وقد رُوِيَ عنه التَّفخيمُ في الحالَيْن، والأوَّل أحسَن» [«شرح الهداية» (ص ١٤٦ ـ ١٤٧)، قال ابنُ الجزري: «وانفرد صاحب «الهداية» بتفخيمها أيضًا في الوقف في أحد الوَجْهَيْن، والأصحُّ ترقيقها في الحالَيْنِ» [«النَّشر» (٢/ ٩٨)].

(٣) قال مَكِّي القَيْسي: «و﴿حصرت صدورهم﴾، فإن وَقفتَ على ﴿حصرت﴾ رقَّقْتَ لزوال الصَّاد الثَّانية» [«التَّبصرةُ» (ص٤١٠)].

قلتُ: كلامُ مكِّي صريحٌ في تفخيمِه لراء ﴿حصرت صدورهم﴾ في الوصل خلافًا لظاهر «النَّشر»، يُنظَر «بدائع البرهان» (ص٧٢).

(٤) قال ابنُ شُرَيْح: «وقرأ ﴿حصرت صدورهم﴾ بالتَّفخيم في الوصلِ، وبالتَّرقيق في الوقفِ، وقرأتُها =

وذهب الباقون[1] إلى التَّرقيقِ، وهو الثَّاني في «الكافي».

= بالتَّرقيقِ في الوصل أيضًا» [«الكافي» (ص٧٥)]. يُنظَر «مفردة نافع» لابنِ شُرَيح (ص١١٤).
قلتُ: ويَجدُر التَّنبيهُ على وجود خطأٍ في النُّسخةِ المطبوعة لكتاب «النَّشر»، وهو قولُ ابنِ الجزري: «والوجهان في «جامع البيان»، قال: ولا خلاف في ترقيقها وقفًا» انتهى» [«النَّشر» (٢/ ٩٨)].
قلتُ: العبارةُ الصَّحيحةُ هي: «والوجهان في الكافي»؛ إذ لم أَجِدْ في «جامع البيان» إشارةً إلى هذه المسألةِ، وإنَّما نقل الدَّاني الخلافَ في كتابه «التَّمهيد» و«الإبانة» على سبيل الحكاية فقط مع ردِّه لوجهِ التَّفخيمِ، وقد أخبر في كتابه «التَّمهيد» أنَّه قرأ بالتَّرقيق بقوله: «وبترقيق الرَّاء قَرأتُ في ذلك» [«شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٥٧٧)]، ولم أجد في كلام المُحرِّرين ذكرًا للوجْهَيْن في ﴿حصرت صدورهم﴾ من «جامع البيان»، بل ذكروا الوجهين لابن شريح دون الدَّاني.
وقد نبَّه على ذلك الشَّيخ السالم الجكني ـ حفظه الله ـ في كتابه: «منهجُ ابنِ الجزري في كتابه «النَّشر»» (ص١٤٣٢).

(١) فأمَّا من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«جامع البيان»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، و«الكامل»، و«العنوان» فلم أجد في هذه الكتبِ إشارةً إلى التَّفخيم في ﴿حصرت صدورهم﴾، وأمَّا مذهب صاحب «المجتبى»، وأبو معشر، فظاهر «النَّشر» على التَّرقيق لقول ابنِ الجزري: «ورَقَّقَه الآخرون في الحالَيْن» [«النَّشر» (٢/ ٩٨)].

باب ما جَاءَ في الرَّاءِ الأُولَى مِنْ ﴿بِشَرَرٍ﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في الرَّاءِ الأُولَى من ﴿بِشَرَرٍ﴾ [المرسلات: ٣٢]، قال في «الطَّيِّبة»:

وَرَقِّقَنْ بِشَرَرٍ لِلأَكْثَرِ .....

فذهب إلى التَّفخيمِ صاحبُ «العنوان»[(١)]، و«المُجتَبى»[(٢)]، و«تلخيص العبارات»[(٣)].

وذهب الباقون[(٤)] إلى التَّرقيقِ.

---

(١) لم يَذكُرْ أبو طاهر في كتابه «العنوان» التَّرقيق في ﴿بشرر﴾، قال ابنُ الجزري في «التُّحفة» (ص١٨٠): «وفَخَّم بشرر».

(٢) قد سكت في «النَّشر» عن صاحب «المجتبى»، قال في «تقريب النَّشر» (ص٤٠٦): «وذهب الآخرون إلى تفخيمِه كابنِ سفيان، والمهدوي، وصاحب «العنوان»، وشيخِه، وابنِ بلِّيمة».

قلتُ: يقصد بشيخ صاحبَ «العنوان» الطَّرَسُوسي صاحب «المجتبى».

(٣) لم يذكر ابنُ بلِّيمَة التَّرقيق في ﴿بشرر﴾، فهي مُفخَّمةٌ عنده على الأصل، يُنظَر «تقريب النَّشر» (ص٤٠٦).

(٤) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٩٣)، و«جامع البيان» (١/ ٣٩١)، و«التَّجريد» (ص١٧٩)، و«الكافي» =

.....

= (ص٧٥)، و«التَّذكرة» (٢/ ٦١٠)، و«التَّبصرةُ» (ص٤١٢)، «شرح الهداية» (ص١٤٤ ـ ١٤٥) خلافًا لظاهر «النَّشر» حيث ذكر له التَّفخيمَ.

وأمَّا من طريق أبي معشر فهو صريح في «النَّشر»، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٨).

وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب الهُذَلي، وأبي الطَّيِّب، ولم أجد في «الكامل» و«الإرشاد» إشارةً إلى الكلمة، وظاهر «النَّشر» على التَّرقيق لقولِ ابن الجزري: «وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين» [«النَّشر» (٢/ ٩٨)].

ولم يَنقُلْ مكِّيٌّ عن أبي الطَّيِّب في «التَّبصرة» التَّفخيمَ، وأمَّا من «الشَّاطبيَّة» فلقول صاحبها:

وَفي شَرَرٍ عَنْـــهُ يُرَقِّـــقُ كُلُّهُـــم .....

بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْقِيقِ الرَّاءَاتِ المَضْمُومَةِ

اختُلِفَ عن الأزرقِ في تَرقِيقِ الرَّاءاتِ المَضمُومَةِ، قال في «الطَّيِّبة»:

كَـذَاكَ ذَاتَ الضَّـمِّ رَقِّـقْ فِي الأَصَـحْ والخُلْـفُ فِي كِـبْرٌ وَعِشْـرُونَ وَضَـحْ

والخلافُ يدور على أربعةِ مذاهبَ على الصَّحيحِ، وهي:

الأوَّل: التَّفخيمُ المُطلَقُ، وهو مذهبُ صاحبِ «التَّذكرة»[1]، و«الإرشاد»[2]، و«العنوان»[3]، و«المُجتَبى»[4]، والدَّاني[5] من قِراءَتِه على أبي الحسن.

الثَّاني: التَّرقيقُ المُطلَق، وهو مذهبُ الشَّاطبي[6]، وصاحبِ «الكافي»[7] في

---

(١) يُنظَر «التَّذكرة» (ص٢١٩)، و«النَّشر» (٢/ ٩٩).

(٢) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الإرشاد»، ومذهبه التَّفخيم، يُنظَر «الإرشاد» (١/ ٤٦٠).

(٣) يُنظَر «العنوان» (ص٦٢)، و«تحفة الإخوان في الخلف بين الشَّاطبيَّة والعنوان» (ص١٨٠)، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٥) يُنظَر «شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٥٢٧)، و«النَّشر» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠)، و«التَّيسير» (ص١٩٣ ـ ١٩٤).

(٦) قال الشَّاطبي:

رقِّـقَ ورشٌ كـلَّ راء وقبلهـا مُسـكَّنة يـاء أو الكـسر موصـلا

(٧) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهبِ ابنِ شُرَيح، ومذهبُه التَّرقيق عَدَا ﴿كبرٌ﴾، و﴿عشرون﴾ =

أَحَدِ وَجْهَيْهِ، و«الكامل»[1]، وأبي معشر[2]، والدَّاني في «التَّيسير»، وبه قرأ على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

الثَّالث: التَّفخيمُ في: ﴿عِشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و﴿كِبْرٌ﴾ [غافر: ٦٥] دون غيرِهما، من «التَّبصرة»[3]، و«الهداية»[4]، و«التَّجريد»[5]، والثَّاني في «الكافي».

الرَّابع: التَّفخيمُ في: ﴿عِشْرُونَ﴾، و﴿كِبْرٌ﴾، وما كان مع الياءِ اللَّيِّنَةِ نحو:

= حيث نقل فيهما الوجهَيْن، يُنظَر «الكافي» (ص٧٤ ـ ٧٥)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص١١٠).

(١) لم أجد في «الكامل» إشارةً إلى الرَّاءاتِ المضمومةِ، حيث اكتفى بذكر المفتوحة في الأمثلة فقال الهُذَلي: «وكان وَرشٌ يُلطِّفُ الإمالةَ من طريق الأزرق، وداود، في: ﴿جاء﴾، و﴿شاء﴾، وما جاز فيه الإمالة، و﴿رءا الشمس﴾، و﴿ترآءا الجمعان﴾، ﴿نئا بجانبه﴾، و﴿حتَّى نرى الله﴾، و﴿المحراب﴾، و﴿الخيرات﴾، و﴿حيران﴾، و﴿إخراجهم﴾، و﴿مراءً﴾، و﴿إسرافًا﴾» [«الكامل» (ص٣٢٧)]

قلتُ: لكن بهذا النَّصِّ بمُفرَدِه لا يمكن أنْ نحكمَ بأنَّ مذهبَه في المضمومة هو التَّفخيم؛ لأنَّ ذلك يحتاج إلى نصٍّ واضحٍ، لذا فالأولى أن نأخُذَ له بوجهِ التَّرقيقِ المُطلَق لقولِ ابنِ الجزري: «وروى جمهورُهم تَرقيقَها» [«النَّشر» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠)]، ولقول الدَّاني في «جامع البيان» (١/ ٣٩٣): «واعلم أنَّ أهلَ الأداء من المصريِّين، والمغاربةِ، يُجرُونَ الرَّاءَ المضمومةَ مع الكسرةِ اللَّازمةِ، والياءَ السَّاكنةَ مجرى الرَّاء المفتوحة في التَّرقيق في مذهبِه»، يُنظَر «شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٥٢٦).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٣) يُنظَر «التَّبصرة» (ص٤١٠).

(٤) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٤٢).

(٥) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٧٩).

﴿خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، من «تلخيص العبارات»[1].

(١) قال ابنُ بلِّيمةَ: «وحكمُ المضمومِ مع الياء، والكسرة في مذهبه حكم المفتوحة، خالف أصلَه مع الكسرة في: ﴿كبرٌ﴾، و﴿عشرون﴾، ففتحهما، ومع الياء نحو قوله تعالى: ﴿خيرُ الرازقين﴾» [«تلخيص العبارت» (ص٥١)].

قلتُ: وهذا مذهبٌ رابعٌ يُضاف إلى المذاهبِ الثَّلاثةِ الأولى المذكورةِ في «النَّشر»، وبالمذاهب الأربعة أخذ المُتولِّي في «الرَّوض النَّضير» (ص٢٥٨)، والضَّبَّاع في «المطلوب» (ص١٢).

بابُ ما جَاءَ في تَغْلِيظِ اللَّامَاتِ

اخْتَلَفَ أهلُ الأداءِ عن الأَزرَقِ في اللَّامِ إذا وَقَعَتْ بعد الطَّاءِ والظَّاءِ، قال في «الطَّيِّبة»:

وَقِيـلَ عِنْـدَ الطَّـاءِ وَالظَّـا والأَصَـحْ تَفْخِيمُهـا.....

والخلافُ يدور على أربعةِ مذاهب:

الأوَّل: تغليظُ اللَّامِ مع الحروفِ الثَّلاثةِ من «الشَّاطبيَّة»[(١)]، و«التَّيسير»[(٢)]، و«التَّبصرة»[(٣)]،.....

---

(١) «الشَّاطبيَّة»: (البيت ٣٥٩، و٣٦٠).

(٢) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٩٧)، و«جامع البيان» (١/ ٣٩٦).

(٣) قال مكِّي: «والَّذي قرأتُ به لورش على شيخِنا أبي الطَّيِّب هو بتغليظِ اللَّامِ المفتوحةِ إذا أَتَتْ بعد الصَّاد، والظَّاء تسكنا، أو تحرَّكا بغير كسر وضمٍّ»، وقال: «فأمَّا وقوعُ المفتوحةِ بعد الطَّاءِ فقرأتُ على غيرِ الشَّيخِ أبي الطَّيِّب فيها بالتَّغليظِ نحو: ﴿الطَّلاق﴾، ﴿والمطلَّقات﴾ وشبهه، وهو الأشهر عن ورش» [«التَّبصرةُ» (ص٤١٦)].

قلتُ: قراءة مَكِّي القيسي على أبي الطَّيِّب ليست من طُرُق «النَّشر»، وإنَّما طريق «النَّشر» يَختَصُّ بقراءة مكِّي على أبـي عدي، وقد قرأ عليه بتغليظِ اللَّام بعد الطَّاءِ لقول صاحب «التَّبصرة»: =

و«تلخيص العبارات»[1]، و«الكامل»[2]، وطريق أبي معشر[3]، و«الكافي»[4]، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خاقان، وأبي الفتح.

الثَّاني: تغليظُ اللَّامِ مع الصَّادِ، والظَّاءِ دون الطَّاءِ من «العنوان»[5]، و«المُجتبى»[6]، و«التَّذكرة»[7]، و«الإرشاد»[8]، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن.

= «فقرأتُ على غير الشَّيخِ أبي الطَّيِّب فيها بالتَّغليظِ»، وقال ابنُ الباذش: «وكان أبو عدي وغيره يزيدون إلى ذلك الطَّاء، سكنت أو تحرَّكت بالفتح إذا انفتحت اللَّام، مُخفَّفةً كانت الطَّاءُ أو اللَّامُ أو مُشدَّدتَيْن» [«الإقناع» (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠)]، وعليه فإنَّ قراءةَ مكِّي على أبي عدي هي بالتَّغليظِ مع الحروف الثَّلاثةِ، وهو الطَّريقُ المُسنَد في «النَّشر».

(١) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٢).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن مذهب الهُذَلي، ولم أقف على مذهبه في «الكامل»، وظاهر «النَّشر» على التَّغليظِ لكونه مَذهبَ الجمهور، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٢).

(٣) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب أبي معشر، وظاهر «النَّشر» على تغليظ اللَّام مع الحروف الثَّلاثةِ لكونه مذهبَ الجمهور، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٢).

(٤) قال ابنُ شريح: «اعلم أنَّ ورشًا يُفخِّم اللَّامَ المفتوحةَ إذا أَتَتْ بعد صادٍ أو طاءٍ ما لم تَكُونَا مَكسورَتَيْن، نحو: ﴿الطلاق﴾، و﴿طلقتم﴾، و﴿الصلاة﴾، وشبهه»، وقال: «وقرأتُ له اللَّامَ المفتوحةَ بعد الظَّاء مُفخَّمةً على حالٍ، فإن سكنت الظَّاء والضَّاد فخَّمَها نحو: ﴿أضللتم﴾، و﴿أظلم﴾، وقد قرأت له اللَّام بعد الضَّاد بين اللَّفظَيْن» [«الكافي» (ص٧٠ ـ ٧١)].

قلت: الَّذي يظهر من كلام ابنِ شريح: أنَّه قرأ بتفخيمِ اللَّامِ المفتوحة بعد الظَّاءِ ساكنةً كانت أم مفتوحةً، وعليه فإنَّ الصَّحيحَ من طريق «الكافي» هو تغليظُ اللَّامِ مع الحروفِ الثَّلاثةِ كمذهب الشَّاطبي؛ لثبوته بالأداء عن ابنِ شريح خلافًا لظاهر «النَّشر» حيث نقلَ ابنُ الجزري الوجهَيْن في اللَّامِ بعد الظَّاءِ، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٢).

(٥) يُنظَر «العنوان» (ص٦٥)، و«تحفة الإخوان» (ص١٨١)، و«النَّشر» (٢/ ١٠٢).

(٦) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٢).

(٧) يُنظَر «التَّذكرة» (١/ ٢٤٦).

(٨) يُنظَر «الإقناع» (ص٣٣٩)، و«التَّبصرة» (ص٤١٥)، و«النَّشر» (٢/ ١٠٢).

الثَّالث: تغليظُ اللَّامِ مع الصَّادِ والطَّاءِ دون الظَّاء من «التَّجريد»[1].

الرَّابع: تغليظُ اللَّامِ مع الصَّادِ والطَّاءِ مُطلَقًا، والظَّاءُ السَّاكنةُ نحو: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤] مع تَرقِيقِ الظَّاءِ المفتوحةِ نحو: ﴿ظلموا﴾ [آل عمران: ١١٧] من «الهداية»[2].

(١) قال ابنُ الفحَّام: «فإن كان قَبلَها الطَّاءُ، والصَّاد، فهي مُفخَّمةٌ نحو: ﴿الصلاة﴾، و﴿الطلاق﴾، وقرأت على عبد الباقي في: ﴿طلقتم﴾، و﴿الطلاق﴾ بالتَّرقيقِ من طريق أصحابِ ابنِ هلال، والاختيار ما ذكرت لك» [«التَّجريد» (ص١٨١)].

قلتُ: طريقُ ابنِ هلال من «التَّجريد» ليست من طُرُق «الطَّيِّبة»، وعليه وجب الأخذُ بتغليظ اللَّام عند الطَّاء والصَّاد من غير استثناءٍ، فتكون عند الطَّاء مُغلَّظةً وجهًا واحدًا من طريق «التَّجريد»، وهو الَّذي اختاره ابنُ الفحَّام بقولِه: «والاختيار ما ذكرتُ لك» أي تَفخِيمُها مع الصَّاد والطَّاء دون الظَّاء، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٢).

(٢) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٣٣)، و«النَّشر» (٢/ ١٠٢).

باب ما جاء في ﴿وِصَالًا﴾، و﴿يَّصَّـٰلَحَا﴾، و﴿طَالَ﴾

واختُلِفَ عن الأَزرَقِ فيما إذا حَالَ بين الحَرفِ واللَّامِ فيه أَلِفٌ وهو: ﴿وِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿يَّصَّـٰلَحَا﴾ [النساء: ١٢٨]، و﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] كيفما جاءت، قال في «الطَّيِّبة»:

.....وَإِنْ يَحُلْ فِيهَا أَلِفْ أَوْ إِنْ تُمِلْ مَعْ سَاكِنِ الْوَقْفِ اخْتُلِفْ

والخلافُ فيها يدورُ على ثَلاثَةِ مذاهب:

الأوَّل: التَّرقيقُ في الكلماتِ الثَّلاثِ؛ وهو مَذهَبُ الدَّاني[1] على الصَّحيحِ،

---

(١) ذكر الدَّاني الوجهَيْن جميعًا في «جامع البيان» (١/ ٣٩٧) وقدَّم التَّغليظَ، ولم يذكُرْ عزْوًا إلى واحد من مشايخه في المسألة، وما أشار إلى المسألة في كتابه «التَّيسير» والتَّعريف، وقد أسند الرِّوايةَ في هذَيْن الكتابَيْن عن ابنِ خاقان، وهذا ما يجعلني آخُذُ له من طريق ابنِ خاقان بالتَّرقيق لا غير، وأمَّا روايتُه عن أبي الحسن فبالتَّرقيق؛ لأنَّ أبا الحسن لم يذكُرْ هذه المسألةَ في كتابه «التَّذكرة»، وأمَّا روايَتُه عن أبي الفتح فلم أَقِفْ عليها صراحةً، والَّذي يظهَرُ في روايةِ كلٍّ من ابنِ الفحَّام «التَّجريد» (ص١٨١)، وابن بلِّيمة «تلخيص العبارات» (ص٥٢ ـ ٥٣) عن عبدِ الباقي عن والِدِه أبي الفتح شيخ الدَّاني هو التَّرقيق، وعلى هذا الأساس آخذ بالتَّرقيق من طريق أبي الفتح، فتكون رواية الدَّاني عنه كذلك، وعليه فإنّ روايةَ الدَّاني عن شُيوخِه الثَّلاثةَ هي بالتَّرقيق لا غير.

وصاحب «العنوان»[1]، والجمهور[2]، وهو أَحَدُ الوَجهَيْن في «الشَّاطبيَّة»[3]، وطريق أبي معشر[4].

الثَّاني: التَّغليظُ في الكَلِماتِ الثَّلاثِ؛ وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، وطريق أبي معشر.

الثَّالث: التَّغليظُ والتَّفخيمُ جميعًا في: ﴿بِصَالًا﴾، و﴿يَصَّلَحَا﴾ دون ﴿طَالَ﴾، وهو مذهب صاحبِ «الهداية»[5]، .....

---

(١) يُنظَر «تحفة الإخوان» (ص١٨١).

(٢) فأمَّا من «التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّبصرة»، فلم يذكر أصحابُ هذه الكتب حكمَ ما فُصِلَ بالألف بين الأحرف الثَّلاثةِ واللَّامِ، فيكون الحكم عندهم التَّرقيقُ لا غير، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٣ ـ ١١٤).

وسكت في «النَّشر» عن مذهبِ صاحب «الإرشاد»، و«الكامل»، ولم أقف في الكتابَيْن على إشارةٍ لها للمسألة، فيكون مذهبُها التَّرقيقَ كذلك، وبالتَّرقيقِ أخذ لها الأزميري «البدائع» (ص٧٣)، والضَّبَّاع «المطلوب» (ص١٢).

وسكت في «النَّشر» أيضًا عن مذهب «المجتبى»، وهو كمذهب صاحب «العنوان».

(٣) قال الشَّاطبي:

وفي طـال خلـف مـع فصـالا..... .....

وقد ألحق له المُحقِّقون ﴿يصالحا﴾ بالكلمَتَيْن؛ لأنَّ الدَّاني لم يُفرِّقْ بين الكلماتِ الثَّلاثةِ حُكمًا، يُنظَر «جامع البيان» (١/ ٣٩٧).

(٤) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٥) قال المهدوي: «فإذا حالت الألفُ بين اللَّام والصَّاد نحو: ﴿فصالا﴾، فقد ذكرنا أنَّ عن ورشٍ فيه الوجهَيْن: التَّرقيقَ والتَّفخيمَ، فمن أخذَ بالتَّرقيقِ فلأنَّ الألفَ قد حجزت بين اللَّام والصَّاد، ومن أخذ بالتَّفخيم فإنَّه لم يَعتَدَّ بالألفِ لضَعفِها، ولأنَّها تزيد التَّفخيمَ حُسنًا، والأخذ بالتَّرقيق أَوْلَى، ويُقوِّي ذلك أنَّه لم يَرْوِ أحدٌ عن ورش أنَّه فخَّم ﴿فطال عليهم الأمد﴾» [«شرح الهداية» (ص١٣٠ ـ ١٣١)].

قلتُ: الَّذي يظهر صريحًا من كلام المهدوي أنَّ خُلفَهُ في التَّغليظِ يَختَصُّ بالصَّادِ دون الطَّاءِ أي في ﴿فصالا﴾، و﴿يصالحا﴾ دون ﴿طال﴾، وهذا خلاف ما في «النَّشر» حيث أطلق الخلافَ من غيرِ قيدٍ، وعليه فإنَّ الخلافَ في التَّغليظِ يَختَصُّ بالصَّادِ دون الطَّاءِ من طريق «الهداية» والعلم عند الله تعالى.

و«التَّجريد»[1]، و«الكافي»[2].

(١) قال ابنُ الفَحَّام: «فإن حالَتِ الألفُ بين الصَّادِ واللَّامِ المفتوحةِ، فقرأتُ على عبد الباقي بالتَّرقيق، وعلى الجماعة بالتَّفخيم نحو: ﴿فصالا﴾، و﴿يصالحا﴾» [«التَّجريد» (ص١٨١)].

قلتُ: كلامُه صريحٌ في اختصاص التَّغليظِ بالصَّادِ دون الطَّاء بخلف عنه، فالتَّرقيق هي من قراءته على عبد الباقي، والتَّفخيم من قراءته على غيرِ عبد الباقي بما فيهم ابنُ النَّفيس، وكلا الرِّوايَتَيْن من طرق «النَّشر»، قال ابنُ الجزري: «إلَّا أنَّ صاحبَ «التَّجريد» أجرى الوجهَيْن مع الصَّادِ وقطع بالتَّرقيق مع الطَّاء على أصلِه» [«النَّشر» (٢/ ١١٣ ـ ١١٤)].

(٢) قال ابنُ شريح: «واخْتُلِفَ عنه في اللَّامِ المُشدَّدةِ بعد الصَّادِ، وإذا حال بين اللَّامِ والصَّادِ أَلِفٌ نحو: ﴿صلَّى﴾، و﴿يُصلَّبوا﴾، و﴿يصالحا﴾، و﴿فصالا﴾، فبعضهم فخَّمَ، وبعضهم قرأ بين اللَّفظَيْن، والتَّفخيمُ أَشهَرُ» [«الكافي» (ص٧٠)].

قلتُ: الَّذي يَظهَرُ صريحًا من كلامِ ابنِ شريح أنَّ الخُلفَ في التَّغليظِ خاصٌّ بالصَّادِ دون الطَّاء لقولِه: «وإذا حال بين اللَّامِ والصَّادِ ألف» وبتمثيله بـ: ﴿يصالحا﴾، و﴿فصالا﴾، دون ﴿طال﴾، قال المالقي: «ووافقه الإمام ـ أي وافق ابنَ شُرَيْحٍ الدَّاني ـ فيما بعد الصَّاد» [«الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٦٠٠)].

وعليه؛ فإنَّ الخلافَ الواردَ من «الكافي» يختَصُّ بالصَّادِ في: ﴿فصالا﴾، و﴿يصالحا﴾، دون الطاء في ﴿طال﴾، يُنظَر «مفردة نافع» لابنِ شريح (ص١٠٣).

باب مَا جَاءَ فِي اللَّامِ الَّتِي تُسَكَّنُ فِي الوَقْفِ نَحوُ: ﴿بَطَلَ﴾، و﴿يُوصَلَ﴾، و﴿فَصَلَ﴾

اخْتلَفَ أهلُ الأداءِ عن الأَزرَقِ في اللَّامِ الَّتي تُسَكَّنُ في الوَقفِ نحوُ: ﴿بَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، و﴿يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و﴿فَصَلَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، قال في «الطَّيِّبة»:

.....وَإِنْ يَحُلْ فِيهَا أَلِفْ أَوْ إِنْ تُمِلْ مَعْ سَاكِنِ الْوَقْفِ اخْتُلِفْ

فالتَّرقيقُ في الوَقفِ مَذهَبُ صاحبِ «الكافي»[(١)]، و«الهداية»[(٢)]، و«التَّجريد»[(٣)]، و«تلخيص العبارات»[(٤)]، وهو أَحَدُ وَجْهَي الدَّاني[(٥)]،

---

(١) يُنظَر «الكافي» (ص٧١)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص١٠٥).

(٢) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٣٤).

(٣) يُنظَر «التَّجريد» (ص١٨٢).

(٤) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٥٣).

(٥) قال الدَّاني في «التَّيسير» (ص١٩٧): «فالوقف عليها يحتمل التَّغليظَ والتَّرقيقَ، والتَّغليظُ أَقْيَس، بناءً على الوصل»، وقال في «جامع البيان» (١/ ٣٩٧): «احتمل وجهَيْن أيضًا في الوقف: التَّغليظ والتَّرقيق». =

والشَّاطبي[1]، وأبي معشر[2].

والتَّفخيمُ ذَكَرَه ابنُ الجَزَرِي[3] لصاحبِ «العنوان»، و«التَّذكرة»، و«المُجتبى»، ولم أَقِفْ على نصٍّ واحدٍ في كتاب «العنوان»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«التَّبصرة»، و«الكامل» يُبيِّنُ حُكمَ اللَّامِ الَّتي تُسَكَّنُ في الوقفِ، بل ظاهِرُ كلامِ هؤلاءِ هو التَّرقيقُ؛ لأنَّهم ذَكَرُوا أنَّ وَرْشًا يُغلِّظُ اللَّامَ إذا كانت

= قلتُ: فالَّذي يَلفِتُ النَّظرَ أنَّه ذكر الوجْهَيْن على سَبيلِ الاحتمال والقياسِ المحض، ولم يذكر قراءتَه بالوجهَيْن على مشايخه الثَّلاثةِ، أو على بعضِهم، وكذا بالنِّسبةِ للتَّغليظ، ولَمَّا كان الأصلُ هو التَّغليظ في اللَّامِ المفتوحةِ، لزم ترقيقُها عند الوقف لزوال السَّببِ، فيكون التَّرقيقُ بذلك هو الأصل في المسألة، ولا يمكن العدول عنه إلى التَّغليظ إلَّا إذا ثبت ذلك بالرِّواية عن الدَّاني، ودليل ذلك أنَّ شَيخَه أبا الحسن لم يَذكُرِ التَّغليظَ أصلاً، حيث خصَّ التَّغليظَ باللَّام المفتوحة، ولم يستثن الَّتي تسكن في الوقف فقال: «اعلم أنَّ ورشًا كان يُفخِّمُ اللَّامَ المفتوحةَ فقط» [«التَّذكرة» (١/ ٢٤٦)]، وأمَّا شيخه أبو الفتح، فقد روى ابنُ بلِّيمة «تلخيص العبارات» (ص٥٣)، وابن الفحَّام «التَّجريد» (ص١٨٢) عنه من طريق عبدِ الباقي التَّرقيقَ في الوقف، وهذا ما يجعلنا نأخذ بالتَّرقيق من طريق أبي الفتح، وأمَّا طريق ابنِ خاقان، فلا دليلَ على صحَّةِ التَّغليظِ من طريقه إلَّا الاحتمال الَّذي نصَّ عليه في «التَّيسير» و«الجامع»، وهو غير كاف؛ إذ الرُّجوع إلى الأصل بترقيق اللَّامِ السَّاكنةِ أَوْلَى من الاعتماد على مُجرَّدِ الاحتمال والرَّأي، وعليه يظهر بَعدَ النَّظر والتَّأمُّل أنَّ الصَّحيحَ في رواية الدَّاني عن شيوخه الثَّلاثة هو التَّرقيقُ لا غير، والعلم عند الله تعالى.

(١) قال الشَّاطبي:

وفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالا وَعِنْدَما ... يُسَكَّنُ وَقْفًا وَالْمُفَخَّمُ فُضِّلاَ

(٢) قال ابنُ الجزري: «والوجهان جميعًا في «التَّيسير»، و«الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص أبي معشر»» [«النَّشر» (٢/ ١١٤)].

(٣) قال ابنُ الجزري: «وروى آخرون التَّغليظَ وهو الَّذي في «العنوان»، و«المجتبى»، و«التَّذكرة» وغيرها» [«النَّشر» (٢/ ١١٤)].

مَفتُوحَةً، والوقفُ على اللَّامِ المُتطرِّفَةِ يكون بالسُّكون، والسُّكونُ مانِعٌ للتَّغليظِ، ولا أدري بالتَّحديدِ على أيِّ أساسٍ ذَكَرَ لهم التَّغليظَ؟

لكن عند التَّأمُّلِ والنَّظرِ ظهَرَ لي ـ والله أعلم ـ أنَّه ذَكَرَ التَّغليظَ لهؤلاء اجتهادًا منه وقياسًا على أساسِ علَّتَيْن:

الأولى: اعتبارُه بأنَّ التَّغليظَ وَقفًا في نحو: ﴿يُوصَلَ﴾، و﴿بَطَلَ﴾ هو الأصلُ لعروضِ السُّكونِ وَقفًا، وكونُ التَّرقيقِ هو الفَرعُ الَّذي يَنبَغِي أن يُقيَّدَ بالدَّليلِ كما يَظهَرُ من أقوالِ أصحابِ المَذهَبِ الأوَّلِ، وكان الأوْلى له أن يَجعَلَ التَّرقيقَ هو الأصل؛ لأنَّ الوقفَ على اللَّام يكونُ بالسُّكون، والتَّغليظُ مَنُوطٌ بفَتحِ اللَّامِ، وأهلُ الأداءِ قاطبةً ذكروا التَّغليظَ في اللَّام إذا كانت مفتوحةً، وكلُّ ما خَرَجَ عن هذا الأصلِ إلَّا قيَّدُوه كما في ﴿صَلْصَلٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، فعَدَمُ تَقييدِهم للتَّغليظِ باللَّامِ السَّاكنَةِ وقفًا هو دليلٌ على أنَّها مُرقَّقَةٌ عندهم.

الثَّانيةُ: كونُ بَعضِ الأئمَّةِ قد نَصُّوا على التَّغليظِ في الوقفِ والوصل عدا الَّتي تُسَكَّنُ في الوقفِ؛ كالمَهْدَوِي، وابنِ شُرَيْحٍ، وابنِ الفحَّام، وابنِ بلِّيمة، فظنَّ أنَّ غيرَ هؤلاء المَذكُورِين يُغلِّظُونَها وصلًا ووقفًا، وهذا صحيحٌ بشرطٍ، وهو أن تكون اللَّامُ غيرَ ساكنةٍ؛ إذ لو كان مَذهَبُ أبي الحسن التَّغليظَ كما ذهب صاحبُ «النَّشر»، لكان ذلك ظاهرًا في كتابه «التَّذكرة»، ولنقله عنه تلميذُه الدَّاني، وكذلك صاحبُ «العنوان» حيث ذكر له ابنُ الجَزَرِي في «النَّشر»[1]، و«تُحفَة الإخوان»[2]

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٤).

(٢) قال ابنُ الجزري: «ووَقْفُه على اللَّامِ كوَصلِه» [«تحفة الإخوان» (ص١٨١)].

التَّغليظَ، وليس في كتاب «العنوان» ولا في كتاب «الاكتفاء»[1] لأبي طاهر إشارةٌ إلى ذلك، وهذه القرائنُ تدُلُّ على أنَّ ابنَ الجَزَرِي ذكَرَ التَّغليظَ لكلِّ سَاكِتٍ عن المَسأَلَةِ اجتهادًا منه على اعتبارِ أنَّ التَّغليظَ هو الأصلُ لعُروضِ السُّكونِ بَدَلَ أن يَجعَلَ السُّكونَ مانِعًا للتَّغليظِ وإن كان عارضًا.

وأمَّا الدَّاني فقد نقل الخلافَ في «التَّيسير» و«جامع البيان» على سبيل الاحتمالِ والقياسِ، وأمَّا الشَّاطبي فالظَّاهرُ أنَّه اتَّبعَ الدَّاني في اجتهادِه، وأمَّا مَكِّي القَيْسِي فقد أشار إلى الوَجهَيْن قياسًا في كتابه «الكشف»[2] دون كتاب «التَّبصرة»، وأمَّا أبو مِعشَر فإنِّي لم أَقِفْ على قولِه، لكنِّي وَقَفتُ على كلامِ إبراهيم الحَضرَمي صاحبِ كتاب «المُفيد في القراءات الثَّمان» الرَّاوِي من طريقِ أبي معشر يقول بالوجهَيْن[3] على أساسِ الاحتمالِ والقياسِ أيضًا.

وعلى ما سبَقَ من الأقوال يَتَّضِحُ أنَّ النَّاقِلِين للوجهَيْن لم يَكُنْ على أساسِ

---

(١) هو كتاب «الاكتفاء في القراءات السَّبع المشهورة» لأبي طاهر صاحب كتاب «العنوان»، وهو أوسَعُ مادَّةً من كتاب «العنوان».

(٢) قال مَكِّي في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات وعللها»: «فتقف لورش على: ﴿فصل﴾، وتصل بالتَّفخيم؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ، فتجريها لورش في الوقف مَجرَى حالها في الوصل فهو قياسٌ، وإن شئت وَقَفْتَ بالتَّرقيق لأنَّها سُكِّنَتْ» [«الكشف» (١/ ٢٢٢)».

قلتُ: كتاب «الكشف» ليس كتابَ روايةٍ من جهةٍ، ثمَّ إنَّه لم يَعتَمِدْ على النَّقلِ بل اعتمد على القياس المَحضِ لقوله في «الكشف» (١/ ٢٢٢): «وهذا على قياسِ ما ذكرنا في باب الرَّاءاتِ فابْنِ عَلَيْه».

(٣) قال إبراهيم الحضرمي: «فالوَقفُ عليها يَحتَملُ التَّفخيمَ والتَّرقيق، والتَّفخيم أَقْيَسُ بناءً على الوصل» [«المفيد» (ص٢٠٣ ـ ٢٠٤).

نصٍّ مَنقُولٍ، خلافًا لأصحابِ التَّرقيقِ في الوقف، فقد نَصُّوا على التَّرقيقِ صراحةً، وغيرُهم أَطلَقَ التَّغليظَ على اللَّامِ المفتوحةِ ممَّا يُخرِجُ السَّاكنةَ وقفًا عن شَرطِ التَّفخيمِ، وعليه فالصَّحيحُ عندي أنْ تُرَقَّقَ اللَّامُ الَّتي تُسَكَّن في الوَقفِ من جَمِيعِ طُرُقِ الأزرقِ، والعلمُ عند الله تعالى.

بابُ ما جَاءَ فِيمَا وَقَعَ بَعْدَ اللَّامِ أَلِفٌ مُمَالَةٌ

اختُلِفَ عن الأزرق إذا وَقعَ بعد اللَّامِ أَلِفٌ مُمَالَةٌ، قال في «الطَّيِّبة»:

.....وَإِنْ يَحُلْ فِيهَا أَلِفْ أَوْ إِنْ تُمَلْ مَعْ سَاكِنِ الْوَقْفِ اخْتُلِفْ

وهو على نَوْعَيْن:

ـ نوعٌ يقع في رَأسِ آيةٍ، وجُملَةُ ذلك ثلاثةُ مواضع: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القِيَامَة: ٣١]، و﴿وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأَعْلَى: ١٥]، و﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [العَلَق: ١٠].

ـ ونوعٌ يَقعُ في غَيرِ رُؤُوسِ الآيِ، وجملةُ ذلك خَمسَةُ مَواضِع: ﴿يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا﴾ [الإِسْرَاء: ١٨]، و﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانْشِقَاق: ١٢]، و﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ [الغَاشِيَة: ٤]، و﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى﴾ [اللَّيْل: ١٥]، و﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا﴾ [المَسَد: ٣]، ومَوضِعَانِ تُغلَّظُ فيهما اللَّامُ وَقْفًا في: ﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البَقَرَة: ١٢٥]؛ لأنَّه مُنَوَّنٌ، و﴿ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾ [الأَعْلَى: ١٢]، لوقوعِه قَبلَ سَاكِنٍ.

والخلافُ فيها جميعًا يدورُ بين أَربعَةِ مذاهبَ:

الأوَّل: التَّغليظُ المُطلَقُ؛ أي في رؤوسِ الآيِ وغيرِها، وهو مَذهَبُ صاحبِ

«التَّذكرة»[1]، و«الإرشاد»[2]، وأحد أوجُهِ الشَّاطبي[3]، والدَّاني[4] من قِراءَتِه على

---

(١) ما أشار أبو الحسن في كتابه «التَّذكرة» إلى اللَّامِ الواقعةِ قبل الألف المُمالة، فيكون مذهبُه التَّغليظَ مُطلَقًا، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٣).

(٢) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الإرشاد»، ولم أجد في «الإرشاد» إشارةً إلى اللَّام الواقعةِ قبل الألف الممالة، فيكون مذهبه التَّغليظَ، قال العلَّامةُ الضَّبَّاع في «المطلوب» (ص١٣): «فروى ابنا غلبون تفخيمَ الجميع».

(٣) قال الشَّاطبي:

وفي طال خلفٌ مع فصالا وعندما ... يسكن وقفا والمفخّم فُضّلا

وحكم ذوات الياء منها كهذه ... وعند رءوس الآي ترقيقها اعتلا

قلت: أشار الشَّاطبي إلى الخلف في اللَّامِ الواقعةِ قبل ذواتِ الياء في غير رؤوس الآي بقوله: (وحكم ذوات الياء منها كهذه)، ثمَّ أشار إلى تقديم التَّرقيقِ في رؤوس الآي بقوله: (ترقيقها اعتلا) أي اعتلى على التَّغليظِ، ويُؤيِّدُ ذلك قولُ الدَّاني: «والتَّرقيقُ أَقْيَسُ لتأتي الآي بلفظ واحد»، وعليه يكون عددُ الأوجهِ في «الشَّاطبيَّة» أربعةً:

ـ **الأوَّل**: التَّرقيق المُطلَق.

ـ **الثَّاني**: تغليظُ الواقعة في غير رؤوس الآي، وترقيقُ الواقعة فيها، قال ابنُ الجزري فيه: «والأرجح في «الشَّاطبيَّة»» [«النَّشر» (٢/ ١١٣)].

ـ **الثَّالث**: التَّغليظُ المُطلَق، وقد ضعَّفه الشَّاطبي بقوله: (وعند رءوس الآي ترقيقها اعتلا).

ـ **الرَّابع**: ترقيقُ الواقعة في غير رؤوس الآي، وتغليظُ الواقعة فيها، وهو أضعفها من جهة القياس إذ لا يُعقَل أنْ تُغلَّظَ في رؤوس الآي وتُرَقَّق في غَيرِها؛ لأنَّ رؤوسَ الآي أَوْلَى بالتَّرقيق من غيرها، وقد جرى العمل من طريق «الشَّاطبيَّة» على الأخذِ بالوَجهَيْن الأوَّليْن.

(٤) يُنظَر «التَّيسير» (ص١٩٧)، و«جامع البيان» (١/ ٣٩٦).

فعدد الأوجه في «التَّيسير» اثنان:

ـ **الأوَّل**: تغليظُ اللَّام في غير رؤوس الآي، وترقيقها في رؤوس الآي.

ـ **الثَّاني**: وتغليظهما على غير الأقيس وهو أضعف الوجهَيْن.

وفي «جامع البيان» أربعةُ أوجُهٍ وهي:

ـ **الأوَّل**: التَّرقيق المُطلَق، وهو من قراءة الدَّاني على أبي الفتح لأنَّها روايةُ ابن بلَيمة «تلخيص =

أبي الحسن.

الثَّاني: التَّرقيقُ المُطلَق، وهو مَذهَبُ صاحبِ «المُجتبَى»[(١)]، و«تلخيص العبارات»[(٢)]، وأحَدُ وَجْهَي أبي معشر[(٣)]،وابنِ شُرَيْح[(٤)]، والثَّاني في «الشَّاطبيَّة»،

= العبارات» (ص٤٨) عن عبدِ الباقي عن أبي الفتح شيخِ الدَّاني، وكلتا الرِّوايَتَيْن عن أبي الفتح هي بالتَّقليل في ذوات الياء ممَّا يستلزم التَّرقيقَ المُطلَقَ للَّام عندها.

ـ **الثَّاني**: تغليظ الواقعة في غير رؤوس الآي، وترقيقُ ما وقع فيها، وهو في «التَّيسير» من قراءة الدَّاني على ابنِ خاقان.

ـ **الثَّالث**: التَّغليظُ المُطلَق، وهو من قراءةِ الدَّاني على أبي الحسن فيما يظهر في «التَّذكرة»، وكذا في «التَّيسير» على غير الأقيس والأرجح، وضعَّفَه الإمامُ الشَّاطبي مُعلِّلًا بأنَّ رؤوس الآي ترقيقها اعتلى على التَّفخيم.

ـ **الرَّابع**: ترقيق الواقعة في غير رؤوس الآي، وتغليظُ الواقعةِ فيها، وهو أضعَفُها من جهةِ الرِّوايةِ والقياسِ، فأمَّا الرِّواية فلعدم ثبوتها عن مشايخ الدَّاني الثَّلاثةِ، وأمَّا من جهةِ القياس فلأنَّ ترقيقَ اللَّامِ في غير رؤوس الآي يَستَوجِبُ تَرقيقَها في رؤوس الآي بالضَّرورةِ؛ لأنَّها الأَوْلى بالتَّرقيق من غيرها، وعليه فإنَّ الصَّحيحَ في مذهب الدَّاني الأوجهُ الثَّلاثةُ الأُولَى.

(١) قال ابنُ الجزري: «ورَقَّقها في «المجتبى»» [«النَّشر» (٢/ ١١٣)].

(٢) قال ابنُ بلِّيمة: «وكلُّ ما امتَنَعَتْ فيه الإمالةُ في حال الوصل لأجل ساكِنٍ أو تنوينٍ؛ كقوله: ﴿مُصلى﴾، و﴿مُسمى﴾، و ﴿النصارى المسيح﴾، و﴿موسى الكتاب﴾ وشبه هذا فالإمالة فيه سائغةٌ في الوقف لعدمِ العلَّة» [«تلخيص العبارات» (ص٤٨)].

قلتُ: قد أوجب الإمالةَ وقفًا في: ﴿مصلى﴾ وهذا صريحٌ في كون اللَّام مُرقَّقةً عنده في غير رؤوس الآي وجهًا واحدًا، أمَّا في رؤوس الآي فترقيقها آكَدُ وأَوْلَى؛ لأنَّها الأَوْلَى بالتَّرقيق إن رُقِّقَتْ في غيرِها، ويظهر ذلك في «التَّلخيص» لقولِ ابنِ بلِّيمة: «وكلُّ ما وصله بالتَّفخيم والتَّرقيق، فهو يقف كما يصل إلَّا أن تكون اللَّام طرفًا مفتوحةً فهو يُرقِّق» [«تلخيص العبارات» (ص٥٢ ـ ٥٣)،] خلافًا لظاهر «النَّشر» حيث ذكر له ابنُ الجزري الوجهَيْن مُطلَقًا، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٣).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٣)، و«المطلوب» (ص١٢)، و«المفيد» (ص٢٠٤).

(٤) يُنظَر «الكافي» (ص٧٠ ـ ٧١)، و«مفردة نافع» (ص١٠٣)، و«النَّشر» (٢/ ١١٣).

وبه قرأ الدَّاني على أبي الفتح.

الثَّالث: التَّرقيقُ في رُؤُوسِ الآيِ دون غيرِها، وهو مَذهَبُ صاحبِ «الهداية»[1]، و«التَّبصرة»[2]، و«العنوان»[3]، و«التَّجريد»[4]، و«الكامل»[5]،

---

(١) وسكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الهداية»، وظاهرُ كلامِه في الشَّرح هو التَّرقيق في رؤوس الآي دون غيرها، يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٣١ ـ ١٣٢)، و«المطلوب» (ص١٣).

(٢) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤١٦)، و«النَّشر» (٢/ ١١٣)، و«المطلوب» (ص١٣).

(٣) قال أبو طاهر: «اعلم أنَّ ورشًا كان يُفخِّمُ اللَّامَ المفتوحةَ إذا وقع قَبلَها صادٌ أو ظاءٌ مَفتوحَتَيْن، أو ساكِنَتَيْن نحو: ﴿الصلاة﴾، و﴿يصلى﴾، و﴿سيصلون﴾، و﴿ظلموا﴾، و﴿من أظلم﴾، وما أشبهه» [«العنوان» (ص٦٥)]، قال ابنُ الجزري في «تحفة الإخوان» (ص١٨٢): «وفي مثل رؤوس الآي احتمالان: إن أخذنا بعمومِ قَولِه في الإمالةِ أَمَلْنَا ورَقَّقْنا، وإن أخذنا بعمومِ لفظه في التَّغليظِ فَتَحنَا وفَخَّمْنا، ولا يجوز الإمالةُ مع التَّفخيمِ بوجهٍ، وقد أجرى هذَيْن الوجهَيْن عبدُ الظَّاهر في «شرح العنوان»، ورجَّح مثل: ﴿ولا صلّى﴾ الإمالة مع التَّرقيق، وفي مثل: ﴿من مقام إبراهيم مصلّى﴾ التَّفخيم كما هو مشهور، والله أعلم».

قلتُ: وكأنَّ ابنَ الجزري رجع عن هذا القولِ في «النَّشر» فأخَذَ له بالتَّرقيقِ مُطلَقًا؛ لأنَّ مذهبَ صاحب «العنوان» التَّقليلُ في ذوات الياء مُطلَقًا، ويَروِي عن شَيخِه صاحب «المجتبى»، ومذهب هذا الأخير هو التَّرقيقُ المُطلَق في اللَّامِ الواقعةِ قبل الألف المُمالة، لكن من تأمَّلَ كلامَ أبي طاهر في «العنوانِ» يجِدُ أنَّه مَثَّلَ بـ﴿يصلى﴾ ممَّا يدلُّ أنَّها مُغلَّظةٌ عنده وهي ليست رَأسَ آيةٍ؛ وعليه فإنِّي آخُذُ له بالتَّغليظِ في غير رؤوس الآي وبالتَّرقيق في رؤوس الآي كما أخذ له عبد الظاهر في «شرحه على العنوان».

(٤) قال ابنُ الفحَّام: «فإن كانت اللَّام مُشدَّدةً رأسَ آية نحو: ﴿مصلّى﴾، و﴿ولا صلّى﴾ فالاختيار التَّرقيقُ فاعرفه»، وقال: «ووقف الجميعُ كما يَصِلُون إلَّا أن تَكونَ مفتوحةً مُتطرِّفةً نحو: ﴿فصلّى﴾ فإنَّه رقَّقَ في الوقف» [«التَّجريد» (ص١٨١ ـ ١٨٢)].

(٥) وقد سكت في «النَّشر» عن مذهب صاحب «الكامل»، والَّذي يظهر في «بدائع البرهان» (ص١٩٩) هو التَّرقيقُ في رؤوس الآي، والخلف في غيرها، قال العلَّامةُ الضَّبَّاع في كتابه «المطلوب» (ص١٣): «وروى ابنُ شريح، وأبو معشر، والهُذَلي، وابنُ بلِّيمة ترقيقَ ما كان منها =

و«التَّيسير»، والثَّاني لأبي مِعشَر، وابنِ شُرَيْح، والثَّالث في «الشَّاطبيَّة»، وبه قرأ الدَّاني على ابنِ خاقان.

ولقد جَرَى العملُ على الأخذِ بالمَذهَبِ الثَّاني والثَّالث للشَّاطبي، وأمَّا تَغليظُها في رُؤُوسِ الآي دون غيرِها، فهو وإنِ احْتَمَلَه كلامُ الشَّاطبي والدَّاني في «جامعه» إلَّا أنَّ عملَ أهلِ الأداءِ على خلافِه؛ لأنَّ تَغليظَ اللَّامِ في رُؤُوسِ الآيِ، يَستَوجِبُ تَغليظَها في غَيرِها بالضَّرورةِ، والعلمُ عندَ الله تعالى.

= رأسَ آية، والوجهَيْن في غيرها».

قلتُ: والَّذي ظهر لي في «الكامل» التَّغليظُ في غير رؤوس الآي، قال الهذلي: «وأمَّا المُنوَّنات إذا وقف عليها نحو: ﴿هدًى﴾، و﴿عمًى﴾، و﴿فتًى﴾، و﴿ضحًى﴾، و﴿مولًى عن مولًى﴾، و﴿مسمًّى﴾، و﴿مصلًّى﴾، و﴿سدًى﴾، و﴿سوًى﴾، و﴿غزًى﴾، و﴿طوًى﴾، و﴿قرًى﴾، و﴿مفترًى﴾، فحمزة، والكسائي، ومحمَّد في الأوَّل، وخلف، والأعمش، وطلحة يقفون بالإمالة، وافق أبو عمرو، والبخاري لورش، وأبو سليمان، وعبد الرَّازَّق، وابن موسى، وابن ماميه، في ذوات الرَّاء، واستثنى طلحة، والأعمش في ذوات الرَّاء» [«الكامل» (ص٣٣٠)].

قلتُ: الشَّاهد هو تَمثيلُه بـ: ﴿مصلًّى﴾ وسكوته عن الأزرق في الإمالة وقفًا، فدلَّ أنَّ اللَّامَ مُغلَّظةٌ في غير رؤوس الآي للهُذَلي، خلافًا للأزميري والضَّبَّاع الَّذَيْنِ ذكَرَا له الوجهَيْن في غير رؤوس الآي، ويؤكِّدُ ذلك أنَّ مَذهبَه في ذوات الياء في غير رؤوس الآي هو الفتح، فيلزم منه التَّغليظ، والعلم عند الله تعالى.

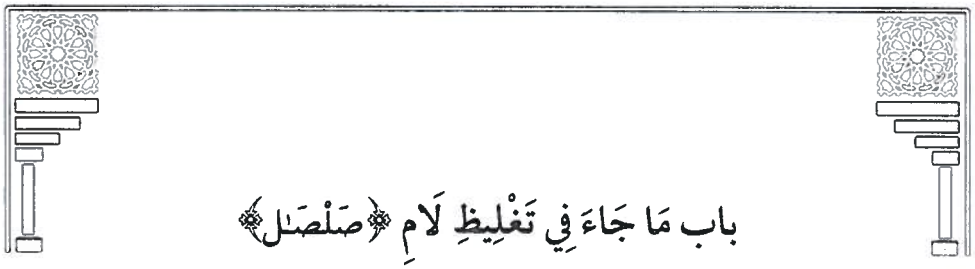

باب مَا جَاءَ فِي تَغْلِيظِ لَامِ ﴿صَلْصَل﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في اللَّامِ السَّاكنةِ من: ﴿صَلْصَل﴾ [الحجر: ٢٦]، قال في «الطَّيِّبة»:

كَـذَاكَ صَلْصَـالٍ..... .....

فذهب إلى التَّغليظِ صاحبُ «الهداية»[(١)]، و«تلخيص العبارات»[(٢)]، و«التَّبصرة»[(٣)]، و«التَّجريد»[(٤)]، .....

---

(١) يُنظَر «شرح الهداية» (ص١٣٤).

(٢) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٤٢).

(٣) قال مَكِّي القَيْسي: «وقرأتُ على غيره ـ أي على غير أبي الطَّيِّب ـ بتفخيم ﴿صلصال﴾، وأنا آخُذُ في ﴿الطَّلاق﴾ وبابه، و﴿صلصال﴾ لورش بالوجهَيْن» [«التَّبصرة» (ص٤١٦)].

قلتُ: فقولُه: «وقرأت على غير أبي الطَّيِّب بتفخيم صلصال» يدلُّ أنَّه قرأ على أبي عدي، والأذفوي بالتَّغليظِ وجهًا واحدًا، وطريق مكِّي في «النَّشر» يختصُّ بطريقِ أبي عدي، وعليه لزم الاقتصار على وجه التَّغليظِ من «التَّبصرة»، خلافًا لظاهر «النَّشر» الَّذي ذكر له الوجهَيْن جميعًا، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٤).

(٤) قال ابنُ الفحَّام: «وفَخَّم ورشٌ ﴿صلصال﴾ لوقوعها بين صادَيْن» [«التَّجريد» (ص١٨٢)] =

و«الكافي»[1]، وأبو معشر[2] في أحَدِ وجهَيْهِما.

وذهب الباقون[3] إلى التَّرقيقِ، وهو الثَّاني من «الكافي»، وطريقِ أبي معشر.

= قلتُ: كلامُ ابنِ الفحَّامِ صريحٌ في اقتصارِه على وجهِ التَّغليظِ خلافًا لظاهر «النَّشر» حيث ذكر له ابنُ الجزري الوجهَيْن، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٤).

(١) يُنظَر «الكافي» (ص٧١)، و«مفردة نافع» لابن شريح (ص١٠٥)، و«النَّشر» (٢/ ١٠٤).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٤).

(٣) فأمَّا من «التَّيسير»، و«جامع البيان»، و«العنوان»، و«التَّذكرة» فلم أَجِدْ في هذه الكتُبِ إشارةً إلى تغليظِ ﴿صلصال﴾، وسكت في «النَّشر» عن مذهب الشَّاطبي، وأبي الطَّيِّب، والهُذَلِي، ومَذهَبُ هؤلاء التَّرقيق؛ لأنَّهم ما ذكروا التَّغليظَ في ﴿صلصال﴾ على ما يظهر في كُتبِهم وفي «النَّشر، وأمَّا من «المجتبى»، فلقولِ ابنِ الجزري: «وقطع بالتَّرقيق صاحبُ «التَّيسير»، و«العنوان»، و«التَّذكرة»، و«المجتبى»، وغيرها» [«النَّشر» (٢/ ١٠٤)].

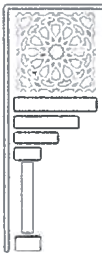
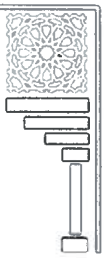

باب مَا جَاءَ فِي يَاءِ ﴿وَمَحْيَآىَ﴾

اختلَفَ أهلُ الأداءِ عن الأَزرَق في ياء ﴿وَمَحْيَآىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] من حيث الفتح والإسكان، قال في «الطَّيِّبة»:

.....وَمَحْيَـايَ بِـهِ ثَبْـتٌ جَـنَحْ خُلْـــفٌ.....

فالإسكانُ مَذهَبُ صاحبِ «العنوان»[(١)]، و«المُجتبى»[(٢)]، و«التَّذكرة»[(٣)]، و«الإرشاد»[(٤)]، و«الهداية»[(٥)]،.....

---

(١) ظاهر «العنوان» و«الاكتفاء» على الوَجهَيْن جميعًا، خلافًا لظاهر «النَّشر» حيث اقتصر له على وجه الإسكان، وقد سكت ابنُ الجزري عن المسألة في كتابه «تحفة الإخوان»، ممَّا يدلُّ على إعمالِه للوجهَيْن كالشَّاطبي خلافًا لـ«النَّشر»، فما دام وقع الاختيارُ على الإسكانِ له في «النَّشر»، وكان ثابتًا في «العنوان»، فإنَّنا نَقتَصِر على الإسكانِ من طريق «العنوان»، يُنظَر «العنوان» (ص٩٤)، و«الاكتفاء» (ص١٣١)، و«النَّشر» (٢/ ١٧٢).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٧٢).

(٣) يُنظَر «التَّذكرة» (٢/ ٣٨٨).

(٤) يُنظَر «الإرشاد» ٢/ ٦٣٥).

(٥) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٧٢).

و«الكامل»[1]، وأبي معشر[2]، والدَّاني[3] في «التَّيسير»، وبه قرَأَ على ابنِ خاقان وأبي الحسن، وهو أَحَدُ وَجْهَي «الشَّاطبيَّة»[4]، و«التَّبصرة»[5]، و«الكافي»[6]، و«تلخيص العبارات»[7].

والفتح مَذهَبُ صاحبِ «التَّجريد»[8]، والدَّاني من قراءته على أبي الفتح،

---

(١) وسكت في «النَّشر» عن صاحب «الكامل»، والظَّاهر فيه الإسكان، يُنظَر «الكامل» (ص٤٤٧).

(٢) قال أبو معشر: «فَتَحَ ﴿محياي﴾ كلُّهم إلَّا حمصي ومدني»، وقال: «وعن ابنِ سيف عن الأزرق وجهان: الفتح والإسكان» [«الجامع» (ص٢١٦)].

قلتُ: أطلق الإسكانَ للمَدَنِي، وذكر الوجهَيْن للأزرق عن ابنِ سيف، وروايةُ ابنِ سيف عن الأزرق من طريق أبي معشر ليست من طرق «النَّشر»، وإنَّما طريق أبي معشر من «النَّشر» هي عن النَّحَّاس عن الأزرق، فلا يصحُّ عنه وجهُ الفَتحِ من طريق «الطَّيِّبة»، فيُقتصرُ له على وجه الإسكان، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٧٢).

(٣) يُنظَر «التَّيسير» (ص٢٨٦)، و«شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٧٣٦).

(٤) قال الشَّاطبي:

..... ومحيايَ جئْ بالخلف والفتح خُوِّلا

(٥) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٥٠٧).

(٦) يُنظَر «الكافي» (ص١٠٧).

(٧) يُنظَر «تلخيص العبارات» (ص٦١).

(٨) قال ابنُ الفَحَّام: «وروى الفارسي ﴿ومحياي﴾ ساكنةَ الياء عن نافع، وقال عبدُ الباقي: قرأتُ لأصحابِ ابنِ هلال عن ورش بسكون الياء، وقرأت على أبي حفص عمرَ بنِ عراك بفتحها، ولا خلاف بين القُرَّاء في فَتحِها سوى ما ذكرت» [«التَّجريد» (ص٢٢٣)].

قال ابنُ الجزري: «وبه ـ بالإسكان ـ قرأ صاحب «التَّجريد» على عبد الباقي عن والدِه»، وقال: «وبالفتح أيضًا قرأ صاحب «التَّجريد» على ابنِ نفيس عن أصحابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي عن قراءته على أبي حفص عمر بن عراك عن ابن هلال» [«النَّشر» (٢/ ١٧٢)].

قلتُ: فالَّذي يَظهَر من كلام ابنِ الفَحَّام أنَّ الإسكانَ هو من رواية الفارسي، ومن رواية =

وهو الثَّاني في «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات».

وقد ثَبَتَتْ نُصوصٌ عن الأئمَّةِ مَفادُها أنَّ ورشًا لم يَقرَأْ على نافعٍ بفَتحِ الياءِ، وإنَّما قراءتُه عليه هي بالإسكان لا غير.

قال الدَّاني في «إرشاد المُتمسِّكين»: «وهو ـ أي الفتح ـ اختيارُ وَرشٍ، ورِوايَتُه عن نافعٍ الإسكان»[1]، وقال: «وهو عندي وَهْمٌ؛ لأنَّ فَتحَها اختيارٌ من ورشٍ، وكان ممَّا أَقرَأَ باختيارِه، ولم يُبيِّنْهُ للقارئِ فيحملُه عنه، ويظنُّ أنَّه يَروِيه عن نافعٍ، وقد نقل عنه غيرَ حَرفٍ على هذا الوجه»[2]، وقال الدَّاني في «إيجاز البيان»: «وأَوجُهُ الرِّوايَتَيْن وأَوْلَاهُمَا بالصِّحَّةِ روايةُ مَنْ رَوَى الإسكانَ؛ إذ هو الَّذي رواه وَرشٌ عن نافعٍ دون غيره، وهو الَّذي ثبَتَ نَقلُه مَنصُوصًا عن وَرشٍ دون غيرِه،

= عبد الباقي من طريق ابنِ هلال، وكلا الطَّرِيقَيْن ليسا من طرق «النَّشر» بما فيها قراءة عبد الباقي عن والده إذ إنَّها من طريق ابنِ هلال، قال ابنُ الفحَّام: «وقرَأتُ بها على أبي الحسن عبد الباقي وأخبرني أنَّه قرأ بها على والدِه» ثمَّ قال: «فأمَّا والِدُه فقرَأَ بها على أبي غانم المُظفَّرِ بنِ أحمد، على أبي جعفر أحمد ابنِ هلال على أبي الحسن إسماعيل بنِ عبدِ الله النَّحَّاس على الأزرق»، وهذا الإسنادُ هو من طريق ابنِ هلال، ويختصُّ بوجه الإسكانِ كما ذكر ابنُ الفَحَّام لكنَّه ليس من طُرُق «النَّشر»؛ لأنَّ طريقَ ابنِ الفحَّام عن النَّحَّاس من «النَّشر» هو من طريق ابنِ عراك عن الخولاني عن النَّحَّاس لا غير؛ وعليه فإنَّ الطُّرُقَ الَّتي ورد فيها الإسكانُ ليست من طرق «النَّشر» فلم يَتبَقَّ إلَّا الفتحُ من الطُّرقِ الثَّلاثةِ المُسنَدةِ في «النَّشر» وهي:

ـ قراءةُ ابنِ الفَحَّام على عبد الباقي على ابنِ عراك عن الخولاني عن النَّحَّاس.

ـ قراءةُ ابنِ الفَحَّام على ابنِ النَّفيس من طريق أبي عدي عن ابن سيف.

ـ قراءةُ ابنِ الفَحَّام على عبد الباقي من طريق أبي عدي عن ابنِ سيف.

(١) «شرح الدُّرر اللَّوامع» للمنتوري (٢/ ٧٣٦).

(٢) «شرح الدُّرر اللَّوامع» للمنتوري (٢/ ٧٣٧).

وهو الَّذي ثَبتَ نَقلُه بِروَايَةِ منْ يجب الوقوفُ عند ما رواه، ويلزم المصير إلى ما أدَّاه، والقول بما حكاه، دون غيرِه من قياسٍ ونَظرٍ، قال: «وأيضًا؛ فإنَّ الرِّوايةَ والنَّصَّ عن وَرشٍ، إنَّما يَدُلَّان على أنَّ الفتحَ للياءِ اختيارٌ منه، وقد كان له اختيارٌ يأخُذُ به، يخالف فيه ما رواه عن نافع، ورُبَّما لم يُبيِّنْه للقارئِ فيَحمِلُه عنه»[1].

قال ابنُ شُرَيح في «الكافي»: «قرأ نَافِعٌ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بإسكان الياء، وفتَحَها الباقون.

ورُوِيَ عن وَرشٍ أنَّه كان يَأخُذ بفَتحِها، ورِوايَتُه الإسكان، وبالوَجْهَيْن قَرأْتُ له»[2].

وقال ابنُ الباذش في باب: «ما خالف به الرُّواةُ أئمَّتَهم»، بعد أن سَرَدَ النُّصوصَ المُتعلِّقَةَ بـ: ﴿وَمَحْيَايَ﴾: «والَّذي يُؤخَذُ به من طَرِيقِ المِصرِيِّين جميعًا الفتحُ في الباب إلَّا في ﴿وَمَحْيَايَ﴾، فالأخذُ فيه بالإسكانِ والفتحِ مُوافِقةٌ للرِّوايةِ عن نافع، والاختيار ورش، على أنَّ أهلَ مِصرَ أَكْثَرَ ما يأخذُون لوَرشٍ بالإسكان في ﴿وَمَحْيَايَ﴾، ولا يُرَاعُون اختيارَه»[3].

قلتُ: وقد صَحَّحَ ابنُ الجَزَرِي الوَجهَيْن جميعًا في «نشره» حيث قال: «والوجهان صحيحان عن وَرشٍ من طريق الأزرق، إلَّا أنَّ رِوايَتَه عن نافع بالإسكان، واختيارُه لنَفسِه الفَتحُ كما نصَّ عليه غيرُ واحِدٍ من أصحابه.

وقيل بل لأنَّه روى عن نافِعٍ أنَّه أوَّلًا كان يقرأ ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ساكنةَ الياء ثمَّ

---

(١) «شرح الدُّرر اللَّوامع» للمنتوري (٢/ ٧٣٨).

(٢) «الكافي» (ص١٠٧).

(٣) الإقناع (١/ ٥٦٧).

رجع إلى تَحريكِها، وروى ذلك الحمراوي[1] عن أبي الأزهر عن ورش»[2].

قلتُ: تصحيحُ ابنِ الجَزَرِي لوجهِ الفتح فيه نظر لسَبَبَيْن:

الأوَّل: إن صحَّ وَجهُ فَتحِ الياءِ عن وَرشٍ فإنَّه لا يَصِحُّ عنه عن نافع؛ لأنَّ الرِّوايةَ بالفتحةِ موقوفةٌ على ورشٍ ولا تَتعَدَّاه إلى نَافِع، والقراءة سنَّةٌ مُتَّبعَةٌ يأخذُها الآخِرُ عن الأوَّلِ كما هو معلومٌ.

الثَّاني: إن كان تَصحِيحُه لوَجهِ الفتحِ على أساس ما نَقلَه الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش، فقد قال ابنُ الباذش عن هذا الخبر: «وقد اسْتَبْعَدَ هذا الخبرَ أبو سهل[3]، وصمَّم على رَدِّه أبو عمرو، وقال في «جامع البيان» و«الطَّبقات» وغيرِهما: «هو غلط من الحمراوي، والصَّحيح وَقفُه على ورش»»[4].

قال المنتوري نقلًا عن الدَّاني في ردِّه على قول الحمراوي في كتابه «التَّبيين»: «فخبرٌ باطلٌ»، قال: «وقد ثَبتَ عندنا بُطلَانُه من جِهَتَيْن:

إحداهما: أنَّه مع شُذوذِه وانفِرَادِه مُعارِضٌ لسائِرِ الأخبارِ المُتقَدِّمَةِ الَّتي رواها منْ تَقُومُ به الحجَّةُ».

قال: «**والجهة الثَّانية**: أنَّ نافِعًا لو كان قد زَالَ عن الإسكانِ إلى الفتح كما زعم الحمراوي في روايته لَمَا فات ذلك، ولما غاب معرفتُه عن سائرِ مَنْ رَوَى عنه، ممَّنْ لم يَزَلْ مُشاهِدًا له، ومُواظِبًا لمَجلِسه، من أهل بَلدِه وغَيرِهم، من لَدُنْ تَصدُّرِه

---

(١) يُنظَر «غاية النِّهاية» (٢/ ١٢).

(٢) «النَّشر» (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

(٣) يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣٣٢).

(٤) «الإقناع» (١/ ٥٦٧ ـ ٥٦٦).

إلى وقتِ وفاتِه؛ كإسحاق المسيبي، وابنِ جماز[1] وإسماعيل، وقالون، ونظرائِهم، ولَرَوَوْا ذلك عنه، أو رواه بعضُهم؛ إذ كان مُحالًا أن يُغيِّرَ شيئًا من اختيارِه، ويزول عنه إلى غَيرِه، وهم بالحضرةِ بين يَدَيْهِ ومعه»[2].

قلتُ: وهذا الَّذي حَمَلَ الدَّاني في «تيسيره» على الأخذِ بوَجهِ الإسكانِ بقَولِه بعد أن نَقلَ الخِلافَ: «والَّذي أَقْرَأَني به ابنُ خاقان عن أَصحابِه عنه بالإسكان وبه آخُذُ»[3].

وعلى ما سبق من البيان نَخلُصُ إلى أنَّ رِوايةَ فَتحِ الياء في ﴿وَمَحْيَآىَ﴾ لا تصحُّ عن وَرشٍ عن نافِعٍ، فيَنبَغِي الاقتصارُ على وجهِ الإسكانِ لوَرْشٍ من جميع طُرُقِه.

(١) يُنظَر «غاية النِّهاية» (١/ ٣١٥).

(٢) يُنظَر «شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٧٤١).

(٣) يُنظَر «التَّيسير» (ص٢٨٦).

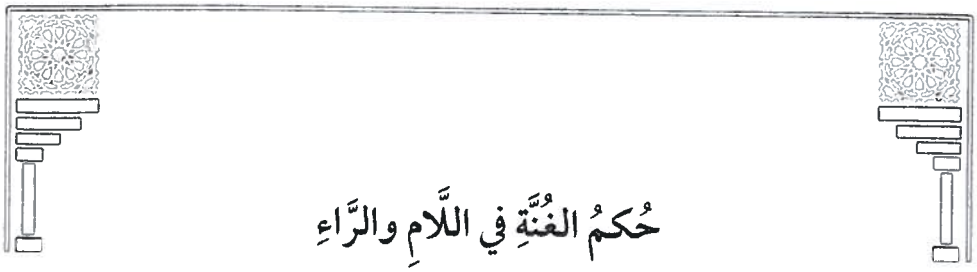

حُكمُ الغُنَّةِ في اللَّامِ والرَّاءِ

قال في «الطَّيِّبة»:

..... وَهْـيَ لِغَـيْرِ صُـحْبَةٍ أيْضًـا تُـرَى

وقال في «النَّشر»: «وأمَّا الحكمُ الثَّاني (وهو الإدغام) فإنَّه يأتي عند سِتَّةِ أَحرُفٍ أيضًا وهي حروفُ: (يَرْمَلُونَ)؛ منها حرفان بلا غُنَّةٍ، وهما اللَّامُ والرَّاءُ نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿هُدىً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١]، ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٤]، ﴿ثَمَرَةٍ رِّزْقاً﴾ [البقرة: ٢٤]، هذا هو مَذهَبُ الجُمهُورِ من أهلِ الأداء والجلَّةِ من أئمَّةِ التَّجويدِ، وهو الَّذي عَلَيْهِ العمَلُ عند أئمَّةِ الأمصارِ في هذه الأعصارِ، وهو الَّذي لم يَذكُرِ المغاربةَ قاطبةً، وكثيرٌ من غيرِهم سواه: كصاحب «التَّيسير»، و«الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«الكافي»، و«الهادي»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّجريد»، و«التَّذكرة»، وغيرهم»[1].

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٢٣).

قلتُ: فظاهِرُ «الطَّيِّبة» على جوازِ الغُنَّةِ لوَرشٍ بما فيه الأزرق، لكن عند التَّدقيقِ في المصادِرِ النَّشريَّةِ لروايةِ الأزرق يظهر أنَّ مَذهَبَ صاحبِ «التَّيسير»، و«الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«الكافي»، و«الهادي»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّجريد»، و«التَّذكرة»، هو الإدغامُ بلا غُنَّةٍ في اللَّامِ والرَّاء، ولو قُمنَا بحصرِ المصادِرِ المُتبَقِّيَةِ من مصادرِ الأزرقِ المُسنَدةِ في «النَّشر»؛ فإنَّه يَتبَقَّى كتابُ «الإرشاد»، و«الكامل»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي مشعر.

فأمَّا صاحب «الإرشاد» فلم أَقِفْ في الكتاب على الغُنَّةِ في اللَّامِ والرَّاءِ، ولم يُنقَلْ عنه ذلك فيما أعلم، وقد أَسنَدَ له صاحبُ «التَّذكرة»، و«التَّبصرة» من طريق ابنِ سيفٍ وليس لهما الغُنَّةُ.

وأمَّا كتابُ «المُجتَبى» فلم يَنقُلْ عنه ابنُ الجَزَرِي ولا واحدٌ من المُحَرِّرين الغُنَّةَ في اللَّامِ والرَّاءِ، ولو كان مَذهَبُه الغُنَّةَ لنَقَلَ عنه ذلك تلميذُه أبو طاهر صاحب «العنوان».

وأمَّا أبو مِعشَر الطَّبري فلم يُسنِدْ في كتابه «التَّلخيص» لورشٍ إلَّا من طريقِ يونس، والأصبهاني عن ورشٍ، وبالتَّالي فطريقُ «النَّشر» لوَرشٍ من طريق أبي مِعشَر يكون من طريق «الجامع» الموسوم بـ: «سَوْقُ العروس»، ولم ينقُلْ عنه الغُنَّةَ للأزرق لا في «التَّلخيص» ولا في غيرِه فيما أعلم.

وأمَّا من «الكامل» فقد قال ابنِ الجَزَرِي: «ورواه أبو القاسم الهُذَلي في «الكامل» عن غير حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وعن غير الفضل عن أبي جعفر، وعن ورش غير الأزرق»[1].

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٢٤).

قال الهُذَلي: «أمَّا الرَّاء واللَّام مثل: ﴿مِن ربِّهِمْ﴾، و﴿هُدًى للمُتَّقِينَ﴾، فأظهرهم من غير غُنَّةٍ: المسيّبي، وهكذا ﴿مُسَلَّمَة لا﴾، أَدْغَمَها بغير غُنَّةٍ حمزة، والأعمش، والعبسي، وخلف، وعلي، ومحمَّدٌ في الأوَّلِ، ووَرْشٌ طريق البخاري، والأزرق غير يونس»[1].

وعلى ما سبق فإنَّ مصادِرَ الأزرقِ خالِيَةٌ من ذكر الغُنَّةِ في اللَّامِ والرَّاءِ له سواءٌ أخذنا بظاهر «النَّشر»، أو بما تَضمَّنَتْه المصادرُ، ولذلك قال المتولِّي ـ وحُقَّ له أن يقول ـ: «ولم يَذكُرْ في «النَّشر» الغُنَّةَ رأسًا من هذه الطُّرُق إلَّا «الكامل» فذكرها منه لورش وغيره سوى الأزرق عنه»[2]

«...أمَّا قولُ ابنِ الجَزَرِي: «وقد ورَدَت الغُنَّةُ مع اللَّامِ والرَّاءِ عن كلٍّ من القُرَّاءِ، وصحَّتْ من طريقِ كتابِنا نصًّا وأداءً عن أهلِ الحجازِ والشَّامِ والبصرة وحفص»[3]، لا يعني ثُبوتها عن أهل الحجاز قاطبةً في كلِّ الرِّوايات، والطُّرق، والمصادر بما فيها مصادر «النَّشر» عن الأزرق؛ إذ لم يَذكُرِ ابنُ الجَزَرِي في هذا النَّصِّ الغُنَّةَ إلَّا للقُرَّاءِ والرُّواةِ عنهم دون من كان دونهم في الطَّبقة، فذكر حَفْصًا من دون تحديد الطَّريقِ، أَقصِدُ عبيدَ بنَ الصباح أو عمرو بن الصباح، وبالتَّالي فإنْ ورَدَت الغُنَّةُ عن أَحَدِهما؛ فإنَّ وُرودَهَا عن حَفصٍ حاصِلٌ لا مَحَال، فكذلك نافع فهي واردةٌ عن وَرشٍ وقالون عنه، فإنْ صحَّتْ عن الأصبهاني مثلًا صحَّتْ عن وَرشٍ بالضَّرورةِ، ولا يعني ذلك صِحَّتَها عن وَرشٍ من جميع طُرُقِه.

---

(١) يُنظَر «الكامل» (ص٣٤٦).

(٢) يُنظَر «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٠٠).

(٣) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٢٤).

وفي المقابِلِ نَفهَمُ من النَّصِّ أيضًا أنَّ الغُنَّةَ لم تَصِحَّ عن شُعبَةَ، وحمزة، والكسائي، وخلف من جميع الطُّرُقِ النَّشريَّةِ، فلو صَحَّتْ من طريقٍ واحدةٍ عن حمزة مثلًا لأَدْرَجَه في «النَّشر» مع أصحاب الغُنَّةِ، وإدراجه معهم لا يعني ثُبوتُها من جميع طُرُقِ حمزة.

وعليه نَخلُصُ أنَّ صحَّةَ الغُنَّةِ عن أهلِ الحجاز لا تَعنِي صِحَّتَها عن الأَزرَقِ بالضَّرورةِ.

وللتَّوضِيحِ أَضرِبُ مِثالًا، وهو أنَّ ابنَ الجَزَرِي ذكَرَ الخلافَ في السَّكتِ على الهَمزِ لحَفْصٍ، فقال في «الطَّيِّبة»:

وقيــل حفــص وابــن ذكــوان وفي ....

لكنَّه خصَّ السَّكتَ من طريق عبيد بن الصباح دون عمرو بن الصباح، فقال في «النَّشر»: «وأمَّا حفصٌ؛ فاختَلَفَ أصحابُ الأشناني في السَّكتِ عن عبيد ابن الصباح عنه»[1]، وعليه فإنَّ قولَه في «الطَّيِّبة»:

وقيــل حفــص وابــن ذكــوان وفي .....

لا يعني ثُبوتَه عن عمرو بن الصباح بالضَّرورةِ، وثُبوتُه عن عبيد يُجزِئُ عَزْوَ السَّكتِ لحَفصٍ، فكذلك بالنِّسبَةِ للأزرق، فقولُه في «الطَّيِّبة»

..... وَهْــيَ لِغَــيْرِ صُــحْبَةٍ أيْضًــا تُــرَى

لا يعني بالضَّرورةِ صِحَّتُها عن غَيرِ صُحبَةٍ من جميع الطُّرقِ.

ومعلومٌ أيضًا أنَّ عَدمَ الغُنَّةِ في اللَّامِ والرَّاءِ هو مذهبُ الجُمهُور، وهذا

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (١/ ٤٢٣).

يقتضي تَحديدَ طُرُقِ رُواةِ الغُنَّةِ وبَيَانَها، وعدمَ الاعتماد على مُطلَقِ العبارات؛ لأنَّنا لو أَخذْنا بعموم الألفاظ لأَدْرَجْنَا الغُنَّةَ في رِوَايةٍ لَمْ تَرِدْ فيها.

ويدلُّ على ذلك قولُ ابنِ الجَزَرِي: «قرأتُ بها من رواية قالون، وابنِ كثير، وهشام، وعيسى بنِ وردان، وروح وغيرهم»[1].

قلتُ: وهذا وَاضِحٌ في كونِه ما صَرَّح بأنَّه قَرَأَ بالغُنَّةِ من طريقِ الأزرق من طُرُقِ كتابِه على سبيل التَّعيين.

قال المُتولِّي مُعلِّقًا على هذا النَّصِّ: «ومعلومٌ ضرورةً أنَّ قولَه: «وغيرهم» لا يُعيِّنُ شخصًا، فإدخالُ واحِدٍ دون غيرِه فيه تَحكُّمٌ، وشمولُه للباقين كلِّه باطِلٌ، وإلَّا فما ثَمَرَةُ التَّخصيص؟ بل لو كان ذلك الغيرُ من طَرِيقِ كتابه لصرَّح به كما هو اصطلاحُه»[2].

قال طاهِرُ بنُ عرب تلميذُ ابنِ الجَزَرِي في شَرحِه على «القصيدة الطَّاهرة في القراءاتِ العشرِ»: «وقال شيخُنا في «النَّشر»: وقد وَرَدَت الغُنَّةُ مع اللَّامِ والرَّاءِ عن كلِّ القُرَّاءِ، وصحَّتْ من طُرُقِ كتابِنَا نصًّا وأداءً عن أهلِ الحِجَازِ والشَّامِ والبصرةِ وحفصٍ؛ انتهى.

قلتُ: هكذا قال لنا شَيخُنا، وبذلك قرأَتْ عليه، لكن هنا دقيقةٌ يجِبُ التَّنبيهُ عليها، وفائدةٌ جليلةٌ ينبغي إِبرَازُها والتَّعرُّضُ لها، وهي أن يُستَثْنَى من أهلِ الحجازِ وَرشٌ من طريقِ الأزرقِ، ومن الباقين كلُّ مَنْ يَسكُتُ على السَّواكِنِ قَبلَ الهمزةِ كحَفْصٍ وابنِ ذَكوَان ومَنْ يعول المدَّ؛ كالعِرَاقِيِّين لابنِ ذكوان، فلا غُنَّةَ لهم

---

(١) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ٢٤).

(٢) يُنظَر «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٠٠).

من هذه الطُّرُق؛ ولهذا قلنا: (إلاَّ ساكتًا ومُطولًا) ولم يُنَبِّهْ على هذا في «الطَّيِّبة»، ويكون من زيادة الضَّبط لها...إلخ»[1].

قال الأزميري: «وأمَّا الأزرَقُ عن وَرشٍ فلا غُنَّةَ له أصلًا»[2].

وعلى ما سبق من البيان، يتَّضِحُ جليًّا أنَّ الغُنَّةَ لم تَرِدْ عن الأزرق من طُرُق «النَّشر» فيَنبَغِي إِهمَالُها له من الطُّرُقِ النَّشريَّةِ.

(١) من حاشية المُؤلِّف على الظَّاهرة، والنَّصُّ منقول من (ملتقى أهل التَّفسير):
www.vb.tafsir.net/tafsir42697/?referrerid=1949/

(٢) يُنظَر «بدائع البرهان» (ص١٠).

جدول الخلاف

المسألة	بين السورتين وصلا		مد البدل					اللين		الهمزتين				
	بين السورتين	ما بين الأنفال وبراءة	مد البدل	البدل المحقق والمغير		إسرائيل	عادا الأولى	آلآن (لام البدل)	اللين المهموز	سوءات	عين (كهيعص) و(عسق)	الهمزتين من كلمة	أئمة	المتفقتين من كلمتين	هؤلاء إن، والبغاء إن	نحو: (يشاء إلى)
الشاطبية	الأوجه الثلاثة	السكت والوصل	الأوجه الثلاثة	التسوية	القصر	القصر	التسوية وعدمها	التسوية وعدمها	التوسط والطول في العام	القصر والتوسط	التوسط والطول	التسهيل والإبدال	التسهيل	التسهيل والإبدال	الأوجه الثلاثة	التسهيل والإبدال
التيسير (الداني عن ابن خاقان)	السكت	السكت	التوسط	التسوية	القصر	القصر	التوسط	التوسط	التوسط في العام	التوسط	التوسط والطول	الإبدال	التسهيل	الإبدال	إبدالها ياء مكسورة	الإبدال
الداني عن أبي الفتح	السكت	السكت	التوسط	التسوية	القصر	القصر	التوسط	التوسط	التوسط في العام	التوسط	التوسط والطول	التسهيل	التسهيل	التسهيل	تسهيل أو إبدالها ياء مكسورة	التسهيل والإبدال
الداني عن أبي الحسن	السكت	السكت	القصر	التسوية	القصر	القصر	القصر	القصر	التوسط في الخاص	القصر	التوسط	التسهيل	التسهيل	التسهيل	تسهيل أو إبدالها ياء مكسورة	الإبدال
الكافي	البسملة	الوصل	الطول	التسوية	الطول والقصر	الطول	القصر	القصر	التوسط والطول في العام	القصر	التوسط	التسهيل	الإبدال	التسهيل	التسهيل	التسهيل والإبدال
التبصرة	البسملة	الوصل	الطول	التسوية	الطول والقصر	الطول	القصر	الطول	التوسط في العام	القصر	التوسط	الإبدال	التسهيل	الإبدال	الإبدال	التسهيل
الهداية	الوصل	الوصل	الطول	التسوية	الطول	الطول	القصر	القصر	الطول في العام	القصر	الطول	الإبدال	الإبدال	الإبدال	الإبدال	التسهيل
التذكرة	السكت	السكت	القصر	التسوية	القصر	القصر	القصر	القصر	التوسط في الخاص	القصر	التوسط	التسهيل	التسهيل	التسهيل	تسهيل أو إبدالها ياء مكسورة	التسهيل والإبدال
الإرشاد	السكت	السكت	القصر	التسوية	القصر	القصر	القصر	القصر	التوسط في الخاص	القصر	التوسط	التسهيل	التسهيل	الإبدال	الإبدال	التسهيل والإبدال
تلخيص العبارات	السكت	السكت	القصر والتوسط	جواز التفرقة	القصر والتوسط	القصر والتوسط	القصر والتوسط	القصر والتوسط	التوسط في الخاص	القصر	التوسط	التسهيل	التسهيل	التسهيل	تسهيل أو إبدالها ياء مكسورة	التسهيل والإبدال
العنوان	الوصل	الوصل	الطول	جواز التفرقة	الطول	الطول	الطول	الطول	التوسط في الخاص	القصر	التوسط	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل
المجتبى	الوصل	الوصل	الطول	جواز التفرقة	الطول	الطول	الطول	الطول	الطول في الخاص	القصر	التوسط	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل
الكامل	السكت والبسملة	السكت والوصل	الطول	جواز التفرقة	الطول	الطول	الطول	الطول	التوسط في الخاص	القصر	التوسط والطول	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل
طريق أبي معشر	الوصل	الوصل	الطول	جواز التفرقة	القصر	الطول	الطول	الطول	التوسط في الخاص	القصر	التوسط	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل	التسهيل
التجريد	الوصل والبسملة	الوصل	الطول	التسوية	الطول	الطول	الطول	الطول	الطول في العام	القصر	الطول	الإبدال	التسهيل	الإبدال	الإبدال	التسهيل والإبدال

جدول الخلاف

المسألة	الهمز المفرد		النقل	الإدغام			الإمالة						
	(أرأيت)	(هأنتم)	(كتابيه إني)	(يلهث ذلك)	(يس والقرآن)	(ن والقلم)	(ماليه هلك)	غير رؤوس الآي	رؤوس الآي نحو (ضحاها)	(والجار)	(جبارين)	الهاء والياء (كهيعص)	(طه)	(يس)	(ولو أراكهم)
الشاطبية	التسهيل والإبدال	التسهيل مع الحذف أو الإبدال طولا	الوجهان	الإظهار	الإدغام	الوجهان	الوجهان	الوجهان	الوجهان	الوجهان	الوجهان	التقليل	الإمالة	الفتح	الفتح
التيسير (الداني عن ابن خاقان)	التسهيل	التسهيل مع الحذف	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإظهار	الإظهار	التقليل	التقليل	التقليل	التقليل	التقليل	الإمالة	الفتح	الفتح
الداني عن أبي الفتح	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإظهار	الإظهار	التقليل	التقليل	التقليل	التقليل	التقليل	الإمالة	الفتح	الفتح
الداني عن أبي الحسن	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإدغام	الإظهار	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	التقليل	الإمالة	الفتح	الفتح
الكافي	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	الوجهان	الإظهار	الإدغام	الوجهان	الوجهان	الفتح	الفتح	التقليل	التقليل	الوجهان	الوجهان	الفتح	الفتح
التبصرة	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإظهار	الإظهار	الفتح	الفتح	التقليل	الفتح	الوجهان	الإمالة	الفتح	الفتح
الهداية	التسهيل	الإبدال طولا	الوجهان	الإظهار	الإدغام	الإظهار	الوجهان	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	الإمالة	الفتح	الفتح
التذكرة	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإدغام	الإظهار	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	التقليل	الإمالة	الفتح	الفتح
الإرشاد	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإدغام	الإظهار	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	التقليل	الإمالة	الفتح	الفتح
تلخيص العبارات	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإدغام	الإظهار	التقليل	الفتح	الفتح	الفتح	التقليل	الإمالة	التقليل	الفتح
العنوان	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإظهار	الإظهار	التقليل	التقليل	الفتح	الفتح	التقليل	الإمالة	التقليل	الفتح
المجتبى	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإظهار	الإظهار	التقليل	التقليل	الفتح	الفتح	التقليل	الإمالة	الفتح	الفتح
الكامل	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	النقل	الإدغام	الإدغام	الإدغام	الإدغام	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	التقليل	الإمالة	التقليل	الفتح
طريق أبي معشر	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإدغام	الإدغام	الإظهار	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	التقليل	التقليل	الفتح	الفتح
التجريد	التسهيل	التسهيل مع الإثبات	عدم النقل	الإظهار	الإظهار	الإدغام	الإظهار	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	الفتح	الوجهان	الفتح	الفتح

جدول الخلاف

المسألة	باب الرَّاءات														
	الراءات المنصوبة والمنونة	(أرم)	نحو (سراعا)	نحو (مراءً)	نحو (لساحران)	(عشركم)	(حيران)	(ذكرك) و(وزرك)	(وزر)	(إجرامي)	(حذركم)	(والإشراق)	(غيرة) و(كبره)	(حصرت)	(بشر)	الراءات المضمومة
الشاطبية	وجهان: الترقيق المطلق، وتفخيم (ذكرا) وأخواتها	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الوجهان	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق
التيسير (الداني عن ابن خاقان)	تفخيم (ذكرا) وأخواتها مع ترقيق غيرها	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق
الداني عن أبي الفتح	تفخيم (ذكرا) وأخواتها مع ترقيق غيرها	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق
الداني عن أبي الحسن	الترقيق في الحالين	الترقيق	التفخيم	التفخيم	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم المطلق
الكافي	ثلاثة أوجه[1]	التفخيم	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الوجهان	الوجهان	الوجهان	الترقيق	الوجهان	التفخيم	التفخيم	الترقيق	الوجهان	الترقيق	الوجهان: الترقيق المطلق، وتفخيم (عشرون)، و(كبر)
التبصرة	أربعة أوجه[2]	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الوجهان	الوجهان	التفخيم	التفخيم	الوجهان	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	الترقيق	تفخيم (عشرون)، و(كبر)
الهداية	تفخيم (ذكرا) وأخواتها دون (صهرا) مع تفخيم غيرهن في الوصل دون الوقف	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الوجهان	التفخيم	التفخيم	الترقيق	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	الترقيق	تفخيم (عشرون)، و(كبر)
التذكرة	الترقيق في الحالين	الترقيق	التفخيم	التفخيم	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الوجهان	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم المطلق
الإرشاد	الترقيق في الحالين سوى وزن (فعيلا) فترقق وقفا	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم المطلق
تلخيص العبارات	تفخيم (ذكرا) وأخواتها مع ترقيق غيرها	التفخيم	الوجهان	التفخيم	التفخيم	التفخيم	الترقيق	الوجهان	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	التفخيم	تفخيم (عشرون)، و(كبر) ونحو (خير)
العنوان	الترقيق في الحالين	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	التفخيم	التفخيم المطلق
المنتهى	الترقيق في الحالين	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	التفخيم المطلق
الكامل	التفخيم في الحالين	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق
طريق أبي معشر	الترقيق في الحالين	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الوجهان	الترقيق	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق
التحرير	تفخيم (ذكرا) وأخواتها دون (صهرا) مع ترقيق غيرهن	التفخيم	الترقيق	الترقيق	الترقيق	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	التفخيم	الترقيق	تفخيم (عشرون)، و(كبر)

(١)الأول: ترقيق الجميع في الحالين، الثاني: تفخيم (ذكرا) وأخواتها في الحالين مع ترقيق (صهرا) وغيرهن في الحالين، الثالث: تفخيم (ذكرا) وأخواتها في الحالين مع ترقيق (صهرا) في الحالين، وتفخيم غيرهن في الوصل دون الوقف

(٢)الأول: تفخيم (ذكرا) وأخواتها دون غيرهن، الثاني: كذلك لكن مع التفخيم وصلا فيما كان على وزن (فعيلا)، الثالث: تفخيم (ذكرا) وأخواتها سوى (صهرا) وغيرهن، الرابع: كذلك لكن مع التفخيم وصلا فيما كان على وزن فعيلا

جدول الخلاف

المسألة	باب اللامات					ياءات الإضافة	النون الساكنة والتنوين
	تغليظ اللامات	(طال) و(يصالحا) و(فصالا)	الوقف على نحو: (فصل)	الوقف بعد الألف الممالة	(صلصال)	(محياي)	الغنة في اللام والراء
الشاطبية	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الوجهان	الترقيق	الأوجه الثلاثة: الترقيق المطلق، والتفخيم المطلق	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
التيسير (الداني عن ابن خاقان)	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الترقيق	الترقيق	الترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
الداني عن أبي الفتح	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
الداني عن أبي الحسن	تغليظ اللام مع الصاد والظاء دون الطاء	الترقيق	الترقيق	التغليظ المطلق	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
الكافي	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الوجهان في (فصالا) و(يصالحا) دون (طال)	الترقيق	الوجهان: الترقيق المطلق، والترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	الوجهان	الإسكان	عدم الغنة
التبصرة	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الترقيق	الترقيق	الترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	التغليظ	الإسكان	عدم الغنة
الهداية	تغليظ اللام مع الصاد والطاء مطلقا ومع الظاء الساكنة	الوجهان في (فصالا) و(يصالحا) دون (طال)	الترقيق	الترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	التغليظ	الإسكان	عدم الغنة
التذكرة	تغليظ اللام مع الصاد والظاء دون الطاء	الترقيق	الترقيق	التغليظ المطلق	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
الإرشاد	تغليظ اللام مع الصاد والظاء دون الطاء	الترقيق	الترقيق	التغليظ المطلق	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
تلخيص العبارات	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق	التغليظ	الإسكان	عدم الغنة
العنوان	تغليظ اللام مع الصاد والظاء دون الطاء	الترقيق	الترقيق	الترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
المنتهى	تغليظ اللام مع الصاد والظاء دون الطاء	الترقيق	الترقيق	الترقيق المطلق	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
الكامل	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الترقيق	الترقيق	الترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	الترقيق	الإسكان	عدم الغنة
طريق أبي معشر	تغليظ اللام مع الحروف الثلاثة	الوجهان	الترقيق	الوجهان: الترقيق المطلق، والترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	الوجهان	الإسكان	عدم الغنة
التجريد	تغليظ اللام مع الصاد والظاء دون الطاء	الوجهان في (فصالا) و(يصالحا) دون (طال)	الترقيق	الترقيق في رؤوس الآي دون غيرها	التغليظ	الإسكان	عدم الغنة

القسم الثَّاني

تحريرات تطبيقيَّة

بعد الانتهاءِ من حَصرِ أَوجُهِ الخلافِ في روايةِ أبي يعقوب الأزرق عن ورشٍ، وعزوِ كلِّ وَجهٍ منها إلى مَصدَرِه وطَرِيقِه المُسنَدِ في كتاب «النَّشر في القراءات العشر»، سأحاول ـ بحَولِ الله تعالى ـ أن أَذكُرَ قِسطًا وافِرًا من المسائلِ التَّحريريَّةِ الَّتي سَتُعطِي ـ بإذن الله ـ صورةً واضحةً عن كيفيَّةِ استخراجِ الأَوجُهِ الصَّحيحةِ من غَيرِها.

أسأل اللهَ تعالى التَّوفيقَ والسَّدادَ.

المسألة الأولى:
اجتماع البدل مع نظائره

١ ـ إذا اجتمع البدلُ مع ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، يكون عدد الأوجه خمسة من «الطَّيِّبة»:

الأوَّل: قَصرُ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ و﴿أُوفِ﴾ [البقرة: ٤٠] من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

الثَّاني: قَصرُ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ مع توسُّطِ ﴿أُوفِ﴾ من «الشَّاطبيَّة» و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خَاقَان وأبي الفتح.

الثَّالث: قَصرُ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ مع طول ﴿أُوفِ﴾ من «الشَّاطبيَّة».

الرَّابع: تَوسُّطُهما من «تلخيص العبارات».

الخامس: طُولُهما من الطُّرُقِ المُتبقِّيَةِ، وأمَّا من «الشَّاطبيَّة» فلا تَصِحُّ إلى الأوجُهِ الثَّلاثةِ الأولى.

٢ ـ إذا اجتمعَ البدَلُ مع نحوِ ﴿ايت﴾ كما في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣] إلى قوله تعالى: ﴿ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾، يكونُ عَددُ الأَوجُهِ خمسةً

أيضًا من «الطَّيِّبة»:

الأوَّل: قَصرُ ﴿ءَاٰلۡـَٰٔنَ﴾ و﴿ءَاثِمٌ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

الثَّاني: قَصرُ ﴿ءَاٰلۡـَٰٔنَ﴾ مع توسُّط ﴿ءَاثِمٌ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

الثَّالث: قَصرُ ﴿ءَاٰلۡـَٰٔنَ﴾ مع طُولِ ﴿ءَاثِمٌ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، وطريقِ أبي معشر، وأحد وجْهَي «الكافي» و«التَّبصرة».

الرَّابع: تَوسُّطُهما من «تلخيص العبارات».

الخامسُ: إشْبَاعُهما من طُرقِ المُتبقِّيَةِ، وهو الثَّاني من «الكافي» و«التَّبصرة»، ولا يَصِحُّ من «الشَّاطبيَّة» إلَّا الأَوجُهُ الثَّلاثةُ الأولى.

٣ ـ إذا اجتَمَع البَدَلُ مع ﴿ءَاٰلـَٔـٰنَ﴾، كما في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَاٰلـَٔـٰنَ﴾ [يونس: ٥١]، فيكونُ عددُ الأَوجُهِ خَمسةَ عَشَرَ من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة» جميعًا:

أ/ فعلى قَصرِ البَدَلِ في ﴿ءامنتم﴾ يَتعَيَّنُ:

١) الإبدالُ مع الطُّولِ في الألِفِ الأولى مع قَصرِ الألِفِ الثَّانيَةِ من «الشَّاطبيَّة».

٢) الإبدالُ مع القَصرِ في الألِفِ الأولى والثَّانية من «الشَّاطبيَّة».

٣) التَّسهيلُ مع قَصرِ الألِفِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

ب/ وعلى تَوسُّطِ البَدَلِ في ﴿ءامنتم﴾ يَتعَيَّنُ:

٤) الإبدالُ مع الطُّولِ في الألِفِ الأولى، والتَّوسُّط في الألِفِ الثَّانيةِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير» من قراءةِ الدَّاني على ابنِ خاقان.

٥) الإبدالُ مع الطُّولِ في الألِفِ الأولى مع قَصرِ الألِفِ الثَّانية من «الشَّاطبيَّة» على الاستثناء.

٦) الإبدالُ مع التَّوسُّط في الألِفِ الأُولَى والثَّانيةِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير» من قراءةِ الدَّاني على ابنِ خَاقَان.

٧) الإبدالُ مع التَّوسُّط في الألِفِ الأولى، والقَصرِ في الثَّانيةِ من «الشَّاطبيَّة» على الاستثناءِ.

٨) الإبدالُ مع القَصرِ في الألِفِ الأولى والثَّانيةِ من «الشَّاطبيَّة».

٩) التَّسهيلُ مع التَّوسُّطِ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

١٠) التَّسهيلُ مع القَصرِ، من «الشَّاطبيَّة» على الاستثناءِ، ومن «تلخيص العبارات» على أنَّه بدلٌ مُغيَّر.

جـ/ وعلى طولِ البدل في ﴿ءامنتم﴾ يَتعيَّنُ:

١١) الإبدالُ مع الطُّولِ في الألِفِ الأولَى والثَّانيةِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، وطريق أبي معشر، و«الكامل».

١٢) الإبدالُ مع الطُّولِ في الألِفِ الأولى، ومع القَصرِ في الثَّانيةِ من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«الكافي» على الاستثناءِ، ومن «الكامل»، وطريق أبي معشر على أنَّه بدلٌ مُغيَّرٌ.

١٣) الإبدالُ مع القصر في الألف الأولى والثَّانية من «الشَّاطبيَّة».

١٤) التَّسهيلُ مع الطُّولِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبى».

١٥) التَّسهيلُ مع القَصرِ من «الشَّاطبيَّة» على الاستثناءِ، ومن «العنوان»، و«المُجتبى» على أنَّه بدل مُغيَّرٌ.

وعلى مَذهبِ المُتولِّي ومَنْ تَبِعَه، يكون عددُ الأوجُهِ ثلاثةَ عَشَرَ وجهًا، وذلك بإهمالِ وجْهَي التَّوسُّط في الألف الأولى من ﴿ءَالـَٔـٰنَ﴾ على توسُّط ﴿ءامنتم﴾، والأَصحُّ والأكملُ ما حرَّرْنَاه، والعلمُ عند الله تعالى.

٤ ـ إذا اجتمَعَ بَدَلٌ مُحقَّقٌ ببَدَلٍ مُغيَّرٌ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ [البقرة: ٨]، فيكون عددُ الأوجُهِ خمسةً:

الأوَّل: قَصْرُ ﴿ءامنَّا﴾، و﴿الآخِرِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

الثَّاني: توسُّطُهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

الثَّالث: تَوسُّط ﴿ءامنَّا﴾ مع قَصرِ ﴿الآخِرِ﴾ من «تلخيص العبارات».

الرَّابع: طولُهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«المُجتبى»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، و«العنوان»، وطريق أبي معشر.

الخامس: طُولُ ﴿ءامنَّا﴾ مع قَصرِ ﴿الآخِرِ﴾ من «الكامل»، و«العنوان»، و«المُجتبى»، وطريق أبي معشر، وكذلك إن تَقدَّمَ البدَلُ المُغيَّرُ على البدَلِ المُحقَّقِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ

وَءَاتَيْنَا﴾؛ فإنَّ عددَ الأوجه خمسةٌ كذلك:

الأوَّل: قَصْرُ ﴿وَلَقَدْ ـ اتَيْنَا﴾ مع ﴿وَءَاتَيْنَا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

الثَّاني: كذلك لكن مع توسُّطِ ﴿وَءَاتَيْنَا﴾ من «تلخيص العبارات».

الثَّالث: كذلك لكن مع طُولِ ﴿وَءَاتَيْنَا﴾ من «العنوان»، و«المُجتَبى»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

الرَّابع: تَوسُّطُهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

الخامس: طولُهُما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«المُجتَبى»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، و«العنوان»، وطريق أبي معشر.

والرَّاجح تَسوِيَةُ البدَلِ المُحقَّقِ بالبدَلِ المُغيَّرِ.

المسألة الثَّانية:
اجتماع البَدَلِ مع اللِّينِ المهموز

❊ ففي قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ مِن كُلِّ شَىْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، أربعة أوجه من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة»:

١) قصر ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ﴾ مع توسط ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) توسطهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٣) طول ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ﴾ مع توسُّط ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«العنوان»، وطريق أبي معشر.

٤) طولهما من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«المُجتَبى».

❊ وإذا تقدَّم ﴿شيء﴾ على البدل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أربعة أوجه كذلك:

١) توسُّط ﴿شيء﴾ مع قصر ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) توسُّطهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٣) توسُّط ﴿شيء﴾ مع طول ﴿يَـُٔودُهُۥ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«العنوان»، وطريق أبي معشر.

٤) طولهما من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«المُجتَبى».

* وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]، سبعة أوجه من «الطَّيِّبة»:

١) قصرهما من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات» وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) قصر ﴿يَايْـَٔسِ﴾ مع توسُّط ﴿ءامنوا﴾ من «تلخيص العبارات».

٣) قصر ﴿يَايْـَٔسِ﴾ مع طول ﴿ءامنوا﴾ من «الكامل»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي معشر.

٤) توسُّط ﴿يَايْـَٔسِ﴾ مع قصر ﴿ءامنوا﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٥) توسُّطهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٦) توسُّط ﴿يَايْـَٔسِ﴾ مع طول ﴿ءامنوا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي».

٧) طولهما من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي».

يصحُّ منها في «الشَّاطبيَّة» الأربعة الأخيرة.

* وفي قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ [الأعراف: ٢٧]، أربعة أوجه من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة» جميعاً.

١) قصر ﴿ءادم﴾ مع قصر ﴿سوءاتهما﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) توسُّط ﴿ءادم﴾ مع قصر ﴿سوءاتهما﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات».

٣) توسُّطهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٤) طول ﴿ءادم﴾ مع قصر ﴿سوءاتهما﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الكافي»، و«العنوان»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، و«المجتبى»، وطريق أبي معشر.

* وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٧]، خمسة أوجه من «الطَّيِّبة»، وأربعة منها في «الشَّاطبيَّة».

١) قصر ﴿بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ مع توسُّط ﴿شيئا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن،

وكذا من «الكامل»، و«العنوان»، وطريق أبي معشر على اعتبار القصر في البدل المغيَّر.

٢) قصر ﴿بِالإِيمَٰنِ﴾ مع طول ﴿شيئا﴾ من «المُجتَبى»، وهذا الوجه لا يجوز إلَّا على اعتبار القصر في البدل المغيَّر، وهو على غير الرَّاجح.

٣) توسُّطهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٤) طول ﴿بِالإِيمَٰنِ﴾ مع توسُّط ﴿شيئا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«العنوان»، وطريق أبي معشر.

٥) طولهما من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«المُجتَبى».

المسألة الثَّالثة

اجتماع البدل مع الهمزتين من كلمة ومن كلمتين، والهمز المفرد

* ففي قوله تعالى: ﴿ءَآتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: ٢٣]، ستَّةُ أوجه من «الشَّاطبيَّة»، و«الطَّيِّبة»:

١) الإبدال مع قصر البدل من «الشَّاطبيَّة».

٢) الإبدال مع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة» و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٣) الإبدال مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد».

٤) التَّسهيل مع القصر من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٥) التَّسهيل مع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٦) التَّسهيل مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

* وكذلك إن تقدَّمَ البدل كما في قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]؛ فإنَّ عددَ الأوجُهِ ستَّةٌ كذلك:

١) قصر ﴿أُوتُوا۟﴾ مع إبدال ﴿أَسْلَمْتُم﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) ومع التَّسهيل من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) التَّوسُّط مع الإبدال من «الشَّاطبيَّة» و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٤) ومع التَّسهيل من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٥) الطُّول مع الإبدال من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد».

٦) ومع التَّسهيل من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«العنوان»، و«المُجتبى»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

* وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ نَبِّـُٔونِى﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ستَّةُ أوجه من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة»:

١) إبدال ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ مع قصر ﴿نَبِّـُٔونِى﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) ومع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٣) ومع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٤) التَّسهيل مع القصر من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٥) ومع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٦) ومع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبى».

* وفي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]، أربعةُ أوجه من «الطَّيِّبة»، وثلاثة منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) التَّسهيل في ﴿أئمة﴾ مع قصر البدل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) التَّسهيل مع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٣) التَّسهيل مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«العنوان»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، و«المُجتبى»، وطريق أبي معشر

٤) الإبدال مع الطُّول من «الكافي»، و«الهداية».

ويمتنع الإبدال مع قصر البدل وتوسُّطه.

* وفي قوله تعالى: ﴿صَـٰدِقِينَ كُنتُمْ ا هَـٰٓؤُلَآءِ بِأَسْمَآءِ أَنۢبِـُٔونِى فَقَالَ﴾ [البقرة: ٣١]، تسعة أوجه من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة» جميعًا:

١) قصر ﴿أَنۢبِـُٔونِى﴾ مع تسهيل ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ا﴾ من «الشَّاطبيَّة»،

و«التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) القصر مع إبدال الثَّانية حرف مدٍّ مُشبَع من «الشَّاطبيَّة»، و«الإرشاد».

٣) القصر مع إبدال الثَّانية ياء خالصةً مكسورةً من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) التَّوسُّط مع التَّسهيل من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٥) التَّوسُّط مع إبدال الثَّانية حرفَ مدٍّ مُشبَعٍ من «الشَّاطبيَّة».

٦) التَّوسُّط مع إبدال الثَّانية ياءً خالصةً مكسورةً من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٧) الطُّول مع التَّسهيل من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبى»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، و«الكافي».

٨) الطُّول مع إبدال الثَّانية حرف مدٍّ مُشبَع من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«التَّبصرة».

٩) الطُّول مع إبدال الثَّانية ياءً خالصةً مكسورةً من «الشَّاطبيَّة».

❊ وفي قوله تعالى: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ستَّةُ أوجه من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة» جميعا:

١) قصر ﴿ءامنوا﴾ مع إبدال ثانية ﴿يشاء إلى﴾ واوًا مكسورة من

«الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) قصر ﴿ءامنوا﴾ مع تسهيل ثانية ﴿يشاء إلى﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات».

٣) التَّوسُّط مع الإبدال من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٤) التَّوسُّط مع التَّسهيل من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٥) الطُّول مع الإبدال من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«التَّجريد» من طريق ابنِ النَّفيسِ.

٦) الطُّول مع التَّسهيل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«العنوان»، و«الكامل»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي معشر، و«الكافي»، و«التَّجريد» من طريق عبد الباقي.

* وفي قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، إلى قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، تسعةُ أوجه من «الطَّيِّبة»، وستَّةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) تسهيل همز ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ مع الحذف وقصر ﴿ءامنا﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) التَّسهيل مع الحذف وتوسُّط البدل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٣) التَّسهيل مع الحذف وطول البدل من «الشَّاطبيَّة».

٤) الإبدال مع قصر البدل من «الشَّاطبيَّة».

٥) الإبدال مع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة».

٦) الإبدال مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية».

٧) التَّسهيل مع الإثبات وقصر البدل من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٨) التَّسهيل مع الإثبات وتوسُّط البدل من «تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٩) التَّسهيل مع الإثبات والطُّول من «التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«العنوان»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي معشر.

* وفي قولِهِ تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النِّسَاء: ١٠٩]، ستَّةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) تسهيل همز ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ مع الحذف، وفتح ﴿الدنيا﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) ومع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان.

٣) الإبدال مع الفتح من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية».

٤) ومع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة».

٥) التَّسهيل مع الإثبات والفتح من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٦) ومع التَّقليل من «تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

* وفي قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [مريم: ٧٧]، ستّة أوجه من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة» جميعا:

١) إبدال ﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ مع قصر ﴿بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) الإبدال مع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة».

٣) الإبدال مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة».

٤) التَّسهيل مع القصر من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٥) التَّسهيل مع التَّوسُّطِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٦) التَّسهيل مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«العنوان»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«التَّجريد»، و«المُجتَبى»، و«الهداية».

* وفي قولِه تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠]، تسعة أوجه من «الطَّيِّبة»، وستة من «الشَّاطبيَّة».

١) إبدال ﴿أَرَءَيْتُم﴾ مع قصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، و﴿فَـَٔامَنَ﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) الإبدال مع قصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وتوسّط ﴿فَـَٔامَنَ﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٣) الإبدال مع قصر ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وطول ﴿فَـَٔامَنَ﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٤) الإبدال مع طولهما من «التَّبصرة».

٥) التَّسهيل مع قصرهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»،

و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني أبي الحسن.

٦) التَّسهيل مع قصر ﴿إِسْرَآءِيل﴾، وتوسُّط ﴿قَامَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٧) ومع طول ﴿قَامَ﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٨) التَّسهيل مع توسُّطِهما من «تلخيص العبارات».

٩) ومع طولهما من «التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«التَّجريد»، و«الهداية»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي معشر.

ويمتنع إبدال ﴿أَرَءَيْتُم﴾ مع توسُّط ﴿إِسْرَآءِيل﴾ وطوله.

* وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ﴾ [يونس: ٥٠]، أربعة أوجه من «الشَّاطبيَّة»، و«الطَّيِّبة»:

١) إبدال ﴿أَرَءَيْتُم﴾ مع فتح ﴿أَتَىٰكُم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة».

٢) ومع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة».

٣) التَّسهيل مع الفتح من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكامل»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) ومع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

* وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِۦ﴾ [الأنعام: ٤٦]، ثلاثة أوجه من «الطَّيِّبة»، ووجهان من «الشَّاطبيَّة»:

١) إبدال ﴿أَرَءَيْتُم﴾ مع ترقيق ﴿غيرُ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة».

٢) التَّسهيل مع التَّرقيق من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، والكامل، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٣) ومع التَّفخيمِ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

ويمتنع الإبدال مع تفخيم ﴿غيرُ﴾.

المسألة الرَّابعة:

اجتماع البدل مع ذوات الإمالة

* ففي قَولِه تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]، خمسةُ أَوجُه من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ من «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿وَءَاتَى﴾ مع فتح ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) القَصرُ مع التَّقليلِ من «تلخيص العبارات».

٣) التَّوسُّط مع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) الطُّول مع الفَتحِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٥) الطُّولُ مع التَّقليلِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبَى».

أمَّا التَّوسُّط مع الفتحِ فقد أجازه ابنُ الجَزَرِي في «مَسائِلِه التَّبريزيَّة» من طريق «تلخيص العبارات» حيث قال:

كـآتى لـورش افـتح بمـد وقصـره وقلِّـل مـع التَّوسـيط والمـد مكمـلا

لحرز وفي التلخيص فـافتح ووسـطن وقصـر مـع التقليـل لم يكـن للمـلا

وقد اتَّضَحَ أنَّ الصَّحيحَ من «تلخيص العبارات» هو التَّقليل، وليس الفَتح، فجاز حينئذٍ وجهُ القَصرِ مع التَّقليلِ وامْتَنَع الفَتحُ مع التَّوسُّط من طريقِه خلافًا لما ذكَرَه ابنُ الجَزَرِي.

قال ابنُ بلِّيمة: «وقرَأَ وَرشٌ جميعَ ذلك بين اللَّفظَيْن إلَّا ما كان من ذلك في سورة أواخِر آيِها (ها ألف) فإنَّه أخلَصَ الفَتحَ فيه»[1].

وإذا تأَخَّرَ البَدَلُ على ذَوَاتِ الياء، كما في قولِه تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ﴾ [البقرة: ٣٧]، فخمسةُ أَوجُهٍ أيضًا:

١) فتحُ ﴿فتلَقَّى﴾ مع قَصرِ ﴿ءادم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) الفتحُ مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٣) التَّقليلُ مع القَصرِ من «تلخيص العبارات».

٤) ومع التَّوسُّطِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٥) ومع الطُّولِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبَى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ

---

(١) «تلخيص العبارات» (ص٤٦).

وَالأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، ثمانيةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ من «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿ءامنوا﴾ مع فَتحِ ﴿والأذى﴾، وقصر ﴿الآخر﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) قَصرُ البَدَلَيْن مع التَّقليلِ من «تلخيص العبارات».

٣) توسُّطُ البدَلَيْن مع التَّقليلِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) توسُّطُ ﴿ءامنوا﴾ مع التَّقليلِ، وقَصرُ ﴿الآخر﴾ على اعتبارِ البَدَلِ المُغيَّر من «تلخيص العبارات».

٥) طولُ البدَلَيْن مع الفَتحِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٦) طولُ ﴿ءامنوا﴾ مع الفتح، وقَصرُ ﴿الآخر﴾ من «الكامل»، وطريق أبي معشر باعتبارِ بدَلٍ مُغيَّر.

٧) طولُ البدلَيْن مع التَّقليلِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبى».

٨) طولُ ﴿ءامنوا﴾ مع التَّقليل، وقصرُ ﴿الآخر﴾ من «العنوان»، و«المُجتبى» باعتبار بدل مُغيَّر.

* وفي قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، خمسةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿إِسْرَٰٓءِيل﴾ مع فَتحِ ﴿موسى﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) القَصرُ مع التَّقليلِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان، وأبي الفتح.

٣) التَّوسُّط مع التَّقليلِ من «تلخيص العبارات».

٤) الطُّولُ مع الفتح من «التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٥) الطُّولُ مع التَّقليلِ من «العنوان»، و«المُجتَبى».

المسألة الخامسة:

اجتماعُ البَدَلِ مع الرَّاءَاتِ

* ففي قَولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]، تسعةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، وستَّةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿ءامنوا﴾ مع تَرقِيقِ ﴿ذكرًا﴾، و﴿كثيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) القَصرُ مع تَفخِيم ﴿ذكرًا﴾، وترقيق ﴿كثيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات».

٣) كذلك لكن في الوقف دون الوصل في ﴿كثيرًا﴾ من «الإرشاد».

٤) توسُّطُ البَدَلِ مع تَرقِيقِهما من «الشَّاطبيَّة».

٥) توسُّطُ البَدَلِ مع تَفخِيمِ ﴿ذكرًا﴾، وتَرقِيقُ ﴿كثيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٦) طُولُ البَدَلِ مع تَرقِيقِهما من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وطريقِ أبي معشر، و«الكافي».

٧) طُولُ البدَلِ مع تَفخِيمِ ﴿ذكرًا﴾، وتَرقِيقُ ﴿كثيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة».

٨) طُولُ البَدلِ مع تَفخِيمِهما من «الكامل».

٩) طُولُ البدل مع تَفخِيمِ ﴿ذكرًا﴾، وترقيقِ ﴿كثيرًا﴾ في الوقف دون الوصل من «الهداية»، و«التَّبصرة»، و«الكافي».

ويَمتَنِعُ تَفخِيمُهما مع قَصرِ البَدَلِ وتَوسُّطِه، وكذا ترقيقُ ﴿ذكرًا﴾ مع تَفخِيمِ ﴿كثيرًا﴾.

* وفي قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَنتَصِرَانِ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ﴾ [الرحمن: ٣٥]، سِتَّةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيقُ ﴿فَلَا تَنتَصِرَانِ﴾ مع القَصرِ من «الشَّاطبيَّة»، و«الإرشاد».

٢) التَّرقيقُ مع التَّوسُّطِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقَان وأبي الفتح.

٣) التَّرقيقُ مع الطُّولِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«التَّجريد»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«المُجتَبى».

٤) تفخيمُ ﴿تنتصران﴾ مع قَصرِ ﴿ءالآء﴾ من «التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٥) التَّفخيمُ مع التَّوسُّطِ من «تلخيص العبارات».

٦) التَّفخيمُ مع الطُّولِ من طَرِيقِ أبي معشر.

* وفي قولِه تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]، ستَّةُ أوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ

منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿ءاباؤكم﴾ مع تَرقيقِ ﴿عشيرتكم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) القَصرُ مع التَّفخيمِ من «تلخيص العبارات».

٣) التَّوسُّط مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) التَّوسُّط مع التَّفخيمِ من «تلخيص العبارات».

٥) الطُّولُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«الكامل»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، وطريق أبي معشر.

٦) الطُّول مع التَّفخيمِ من «التَّجريد»، و«الهداية»، و«الكافي» و«التَّبصرة».

* وفي قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعاً﴾ [النِّسَاء: ٧١]، ستَّةُ أوجهٍ صحيحةٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ البَدلِ مع تَرقيقِ ﴿حذركم﴾، و﴿فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات».

٢) القَصرُ مع تَرقِيقِ ﴿حذركم﴾، وتَفخيمُ الرَّاءَاتِ المضمومةِ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) التَّوسُّط مع تَرقيقِ جميعِ الرَّاءَاتِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) الطُّولُ مع تَرقِيقِ الجميعِ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٥) الطُّول مع تَرقيقِ ﴿حذركم﴾، وتَفخيم الرَّاءات المضمومة من «العنوان» و«المُجتَبى».

٦) الطُّول مع تفخيم ﴿حذركم﴾ وترقيق الرَّاءات المضمومة من «التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّجريد».

ويَمتَنِعُ تفخيمُ الجميع، وتفخيمُ الرَّاءاتِ المضمومةِ على تَوسُّطِه، ويتَعيَّنُ الطُّولُ في البدَلِ على تَفخِيمِ ﴿حذركم﴾.

* وفي قولِه تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩٠]، أربعةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿جاءوكم﴾ مع تَرقِيقِ ﴿حصرت﴾ في الحالَيْن من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) تَوسُّط البدلِ مع التَّرقيقِ في الحالَيْن من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٣) الطُّولُ مع التَّرقيقِ في الحالَيْن من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«الكامل»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر.

٤) الطُّولُ مع التَّفخيمِ في الوَصلِ دون الوَقفِ من «التَّجريد»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، و«الكافي».

ويَتعيَّنُ الطُّولُ في البَدَلِ على التَّفخيمِ وصلًا في ﴿حصرت﴾.

* وقولُه تعالى: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، خمسةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿فَٱلْـَٰٔنَ﴾ مع تَرقيقِ ﴿بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، وكذا من «الكامل»، وطريق أبي معشر على أنَّه بدلٌ مُغيَّرٌ.

٢) القَصرُ مع التَّفخيمِ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن، وكذا من «العنوان»، و«المُجتَبى» على أنَّه بَدَلٌ مُغيَّرٌ.

٣) التَّوسُّطُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) الطُّولُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، وطريق أبي معشر.

٥) الطُّولُ مع التَّفخيم من «العنوان»، و«المُجتَبى».

ويَمتَنِعُ التَّفخيمُ مع التَّوسُّط.

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٩]، خمسةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيقُ ﴿كثيرٌ﴾ مع قَصرِ ﴿إيمانكم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات».

٢) التَّرقيقُ مع التَّوسُّط من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٣) التَّرقيقُ مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، وطريق أبي معشر.

٤) التَّفخيمُ مع القَصرِ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٥) التَّفخيمُ مع الطُّولِ من «العنوان»، و«المُجتبَى».

ويمتَنِعُ التَّفخيمُ مع التَّوسُّط.

* وفي قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ اوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢٦٩]، سبعةُ أَوجُهٍ إن وُقِفَ على ﴿كثيرًا﴾، ثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة».

١) قَصرُ ﴿فقد اوتي﴾ مع تَرقِيقِ ﴿خيرًا﴾، و﴿كثيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن، وكذا من «العنوان»، و«المُجتبَى»، وطريق أبي معشر على أنَّه بدَلٌ مُغيَّرٌ.

٢) القَصرُ مع تَفخيمِ ﴿خيرًا﴾، و﴿كثيرًا﴾ من «الكامل» باعتبار البدَلِ المُغيَّر.

٣) القَصرُ مع تَفخيمِ ﴿خيرًا﴾، وترقيقِ ﴿كثيرًا﴾ في الوقف من «الإرشاد» لكونه على وزن (فعيلا).

٤) التَّوسُّط مع تَرقيقِهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٥) الطُّول مع تَرقِيقِهما من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبَى»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، وطريق أبي معشر.

٦) الطُّولُ مع تفخيمِهما في الحالَيْن من «الكامل».

٧) الطُّولُ مع تفخيمِ ﴿خيرًا﴾، وترقيق ﴿كثيرًا﴾ في الوقف من «الهداية» و«الكافي».

ويَمتَنِعُ القَصرُ مع تَرقيقِ الأوَّلِ وتَفخيمِ الثَّاني، والتَّوسُّط مع تَفخيمِهما أو تفخيمِ واحدٍ منهما.

وأَضعَفُها هو الوجهُ الثَّاني؛ لأنَّه كان على اعتبارِ البدَلِ المُغيَّرِ، ولم يُتابِعْه طريقٌ آخر.

وجاز في الوجهِ السَّابعِ تَفخيمُ ﴿كثيرًا﴾ في الوصل، وكذا الوجه الخامس من «التَّبصرة» لكونه على وزن (فعيلا).

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٠]، خمسةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿وَلَو ءَامَنَ﴾ مع تَرقيقِ ﴿خيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن، وجاز من «العنوان»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي معشر باعتبار البدَلِ المُغيَّرِ.

٢) القَصرُ مع التَّفخيمِ من «الإرشاد»، وجاز من «الكامل» باعتبارِ البدَلِ المُغيَّرِ.

٣) التَّوسُّط مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) الطُّولُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، وطريق أبي معشر.

٥) الطُّولُ مع التَّفخيمِ من «الكامل»، و«الهداية»، و«الكافي».

ويَمتَنِعُ التَّوسُّط مع التَّفخيمِ.

❊ وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨]، عشرةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وثمانيةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾ مع فَتحِ ﴿موسى﴾، وتفخيمِ ﴿ذكرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الإرشاد»، وجاز من «الكامل» على اعتبار البدلِ المُغيَّر.

٢) ومع التَّرقيق من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن، وجاز من طريقِ أبي معشر على اعتبار البَدَلِ المُغيَّر.

٣) قَصرُ ﴿ءاتينا﴾ مع تَقليلِ ﴿موسى﴾، وتفخيمِ ﴿ذكرًا﴾ من «تلخيص العبارات».

٤) ومع تَرقيقِ ﴿ذكرًا﴾ من «العنوان»، و«المُجتبى»، ولا يَثبُتُ هذا الوجهُ إلَّا على اعتبارِ قَصرِ البدَلِ المُغيَّرِ اعتدادًا بالعارض.

٥) التَّوسُّط مع التَّقليلِ والتَّفخيم من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٦) ومع التَّرقيق من «الشَّاطبيَّة».

٧) الطُّولُ مع الفتح والتَّفخيم من «الشَّاطبيَّة»، و«الكامل»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الهداية».

٨) ومع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر.

٩) الطُّولُ مع التَّقليلِ والتَّفخيمِ من «الشَّاطبيَّة».

١٠) ومع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبى».

❊ وفي قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦]، ستَّةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قَصرُ ﴿ءايات﴾ مع تَرقيقِ ﴿كبرٌ﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) ومع التَّفخيمِ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) التَّوسُّطُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) ومع التَّفخيمِ من «تلخيص العبارات».

٥) الطُّولُ مع التَّرقيق من «الشَّاطبيَّة»، و«الكامل»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر.

٦) ومع التَّفخيمِ من «المُجتَبى»، و«العنوان»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي».

المسألة السَّادسة:
اجتِمَاعُ البَدَلِ مع اللَّاماتِ

* ففي قَولِه تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، سبعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) تغليظُ ﴿ٱلطَّلَٰقُ﴾ مع قَصرِ ﴿ءاتيتموهنَّ﴾، وتوسُّطِ ﴿شيئا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات».

٢) تغليظُ اللَّامِ مع تَوسُّطِهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٣) تغليظُ اللَّامِ مع طولِ البَدلِ وتَوسُّطِ ﴿شيئًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكامل»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر.

٤) تغليظُ اللَّام مع طُولِهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّجريد»، و«الهداية»، و«الكافي».

٥) ترقيقُ اللَّامِ مع قَصرِ البَدَلِ وتَوسُّطِ ﴿شيئًا﴾ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٦) ترقيقُ اللَّامِ مع طولِ البَدَلِ وتَوسُّطِ ﴿شيئًا﴾ من «العنوان».

٧) ترقيقُ اللَّامِ مع طُولِهما من «المُجتَبى».

ويَمتَنِعُ تَرقِيقُ ﴿الطلاق﴾ مع تَوسُّطِ البَدَلِ.

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وثلاثةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قصرُ ﴿رءوس﴾ مع تغليظِ ﴿تُظلمون﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) التَّوسُّط مع التَّغليظِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٣) الطُّول مع التَّغليظِ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«الكامل»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، وطريق أبي معشر.

٤) الطُّول مع التَّرقيقِ من «التَّجريد».

ويمتنع ترقيق ﴿تُظلمون﴾ مع قَصرِ البدل وتوسُّطه.

المسألة السَّابعة:
ما يَتعلَّقُ بباب الهمزَتَيْن

* ففي قولِه تعالى: ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ﴾ [مريم: ٧]، سبعةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) إبدالُ ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾ مع ترقيقِ ﴿نُبَشِّرُكَ﴾، وفتح ﴿يَحْيَىٰ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«التَّجريد» من قراءةِ ابنِ الفَحَّامِ على ابن النَّفيسِ.

٢) ومع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٣) الإبدالُ مع التَّفخيمِ والفَتحِ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) التَّسهيلُ مع التَّرقيقِ والفتح من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، و«الكافي»، و«التَّجريد» من قراءة ابنِ الفَحَّامِ على عبد الباقي.

٥) ومع التَّقليلِ من «الشَّاطبيَّة»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٦) التَّسهيلُ مع التَّفخيم والفتح من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٧) ومع التَّقليلِ من «العنوان»، و«المُجتبى».

ويَمتَنِعُ الإبدالُ مع التَّفخيمِ والتَّقليلِ.

* وفي قولِه تعالى: ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ [هود: ٧٢]، ثمانيةُ أَوجُهٍ من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة»:

١) فَتحُ ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ مع تَسهِيلِ ﴿ءَأَلِدُ﴾، وتوسُّط ﴿شَيْءٌ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) كذلك لكن مع طولِ ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي».

٣) فتح ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ مع إبدال ﴿ءَأَلِدُ﴾، وتوسط ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة».

٤) كذلك لكن مع طول ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد».

٥) تقليل ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ مع تسهيل ﴿ءَأَلِدُ﴾، وتوسُّط ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٦) كذلك لكن مع طول ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«المُجتَبى».

٧) تقليل ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾ مع إبدالِ ﴿ءَأَلِدُ﴾، وتوسُّط ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة» و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان.

٨) كذلك لكن مع طول ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة».

* وفي قولِه تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) تسهيلُ ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ مع تَرقيقِ ﴿يَسْتَـْٔخِرُونَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٢) التَّسهيل مع التَّفخيمِ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) الإبدالُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«التَّبصرة»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٤) الإبدالُ مع التَّفخيمِ من «الإرشاد».

* وفي قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ اجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًا﴾ [فاطر: ٤٥]، أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، منها وجهان في «الشَّاطبيَّة»:

١) تسهيل ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ مع تَرقيق ﴿بصيرًا﴾ في الحالَيْن من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«التَّذكرة»، و«العنوان»، و«تلخيص العبارات»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن وأبي الفتح.

٢) التَّسهيل مع التَّفخيمِ في الحالَيْن من «الكامل».

٣) الإبدالُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«التَّبصرة»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان.

٤) الإبدالُ مع التَّفخيمِ وصلًا من «الإرشاد»، و«الهداية»، و«التَّبصرة».

ويمتنع الإبدال مع التفخيم عند الوقف على ﴿بصيراً﴾.

* وفي قولِه تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ﴾ [البقرة: ١٤٠]، ثلاثةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) تسهيلُ ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ﴾ مع تغليظِ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكافي»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص العبارات»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن وأبي الفتح.

٢) الإبدالُ مع التَّغليظِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٣) الإبدالُ مع التَّرقيقِ من «التَّجريد».

ويَمتَنِعُ التَّسهيلُ مع التَّرقيق.

المسألة الثَّامنة:
ما يَتعلَّقُ ببابِ الإمالة

* ففي قولِه تعالى: ﴿وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ﴾ [النِّسَاء: ٣٦]، ثمانيةُ أَوجُهٍ[1] من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة»:

---

(١) قد اقتَصرَ الأزميري في «بدائعه» على ستَّةِ أوجه، ومنع وَجهَيْن وهما الرَّابع والثَّامن، أي التَّقليل في ﴿القربى واليتامى﴾ مع الفتح في ﴿والجار﴾ على التَّوسُّط، والمدُّ في ﴿شيئًا﴾، وسببه هو ما ذكره ابنُ الجزري من التَّسويةِ بين ﴿القربى واليتامى﴾ مع ﴿والجار﴾ في «مسائله التَّبريزيَّة».
قال الشَّيخ سلطان مزَّاحي: «ولكنِّي رأيتُ في أجوبة ابنِ الجزري على المسائل الَّتي وردت عليه من «تبريزة» أنَّه يقرأ بالتَّقليل مع التَّقليل، وبالفتح مع الفتح، وممَّا ينبغي ذكرُه في هذا المَحلِّ تحريرُ الطُّرقِ حسبَ ما ذكره في «النَّشر»؛ لأنَّه المُعوَّل عليه في تحريرها» [«رسالة الشَّيخ سلطان مزاحي» (ص٢٠)].
قلتُ: لعلَّ ما ذكره ابنُ الجزري في «مسائله التَّبريزيَّة» هو الَّذي جعل المُحرِّرون يختلفون في تحرير أوجهِ ذوات الياء مع ﴿والجار﴾ و ﴿جبَّارين﴾، وإن وقع الاختيارُ من ابنِ الجزري على التَّسويةِ بين الجِنسَيْن فعلى أيِّ أساس؟ أَليسَت المسألةُ مُتعلِّقةً بالرِّوايةِ؛ إذِ التَّفرقةُ بين الجنسين صحَّت من «التَّبصرة»، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المجتبى»، و«الشَّاطبيَّة»؟، وأمَّا من جهةِ القياسِ فلا شكَّ أنَّ ذواتِ الياء و﴿والجار﴾ يختلفان في الجنس، فلا وجه حينئذٍ من إلزامِ التَّسويةِ بينهما في الحكم، والعلم عند الله تعالى.

١) توسُّط ﴿شيئًا﴾ مع فتح ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، و﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) توسُّط ﴿شيئًا﴾ مع الفتح في ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، والتَّقليل في ﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي».

٣) تَوسُّط ﴿شيئًا﴾ مع تَقليلِ ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، و﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) توسُّطُ ﴿شيئًا﴾ مع التَّقليلِ في ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، والفتح في ﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان».

٥) طولُ ﴿شيئًا﴾ مع الفتح في ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، و﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد».

٦) طول ﴿شيئًا﴾ مع الفتح في ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، والتقليل في ﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»

٧) طول ﴿شيئا﴾ مع التَّقليل في ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، و﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة»

٨) طول ﴿شيئًا﴾ مع التَّقليل في ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾، والفتح في ﴿وَٱلْجَارِ﴾ من «الشَّاطبيَّة» و«المُجتَبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، أربعةُ أَوجُهٍ من «الشَّاطبيَّة» و«الطَّيِّبة»:

١) فتح ﴿موسى﴾، و﴿جَبَّارِينَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»،

و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) فتح ﴿موسى﴾ مع تقليل ﴿جَبَّارِينَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي».

٣) تقليل ﴿موسى﴾، و﴿جَبَّارِينَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٤) تقليل ﴿موسى﴾ مع فتح ﴿جَبَّارِينَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان» و«المُجتَبى».

المسألة التَّاسعة:
يتعلَّقُ بباب الرَّاءاتِ واللَّامَات

* ففي قولِه تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيراً﴾ [البقرة: ٢٦]، أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة» حال الوصل:

١) ترقيقُهما في الوصل والوقف من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«التَّذكرة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص العبارات»، وطريق أبي معشر، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«التَّجريد»، وقراءة الدَّاني على شيوخه الثَّلاثةِ.

٢) ترقيق الأوَّل مع تَفخيمِ الثَّاني في الوصل دون الوقف من «التَّبصرة».

٣) تفخيمهما في الوصل والوقف من «الكامل».

٤) تفخيمهما في الوصل دون الوقف من «الهداية»، و«الكافي»، وكذا من «الإرشاد» لكونه على وزن (فعيلا).

وإن وُقف على الثَّانية جازت ثلاثةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»:

١) ترقيقُهما من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«التَّذكرة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص العبارات»، وطريق أبي معشر، و«التَّبصرة»،

و«الكافي»، و«التَّجريد»، وقراءة الدَّاني على شيوخِه الثَّلاثة.

٢) تفخيمُهما من «الكامل».

٣) تفخيمُ الأوَّلِ مع ترقيقِ الثَّاني من «الهداية»، و«الكافي»، و«الإرشاد».

ويَمتَنِعُ ترقيقُ الأوَّلِ مع تفخيمِ الثَّاني، وأمَّا من «الشَّاطبيَّة» فلا يجوز إلَّا ترقيقُهما في الحالَيْن.

* وفي قولِه تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدِينَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ﴾ [الأنعام: ٧١]، أربعةُ أوجُهٍ من «الشَّاطبيَّة»، و«الطَّيِّبة»:

١) الفتح في ﴿هَدِينَا﴾ مع تفخيم ﴿حَيْرَانَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّجريد»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الكافي».

٢) الفتح مع التَّرقيق من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الكافي»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) التَّقليل مع التَّفخيم من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٤) التَّقليل مع التَّرقيق من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١١]، أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) فتح ﴿تولَّى﴾ مع ترقيق ﴿كبره﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»،

و«الإرشاد»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) الفتح مع التَّفخيم من «التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الكافي»، و«الهداية».

٣) التَّقليلُ مع التَّرقيق من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٤) التَّقليل مع التَّفخيم من «تلخيص العبارات».

❊ وفي قَولِه تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [البقرة: ١٨١]، أربعةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، وواحدٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيقُ ﴿خيرًا﴾، و﴿خيرٌ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٢) ترقيقُ ﴿خيرًا﴾، مع تفخيم ﴿خيرٌ﴾ من «التَّذكرة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) تفخيمُ ﴿خيرًا﴾، مع ترقيق ﴿خيرٌ﴾ من «الكامل»، و«الهداية»، و«الكافي».

٤) تفخيمُهما من «الإرشاد».

❊ وفي قولِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَٰحِرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٤٨]، أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وواحدٌ منها في «الشَّاطبيَّة».

١) ترقيقُ ﴿سَٰحِرَانِ﴾ و﴿كَٰفِرُونَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»،

و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، و«الهداية»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٢) ترقيقُ ﴿سَٰحِرَانِ﴾ مع تفخيمِ ﴿كَٰفِرُونَ﴾ من «الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتَبى».

٣) تفخيمُهما من «التَّذكرة»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) تفخيمُ ﴿سَٰحِرَانِ﴾ مع ترقيقِ ﴿كَٰفِرُونَ﴾ من «تلخيص العبارات»، وطريق أبي معشر.

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وواحدٌ منها في «الشَّاطبيَّة» حالَ الوصل، وهي كالمثال ما قبل الفارِط إلَّا أنَّ صاحبَ «تلخيص العبارات» رَقَّقَ ﴿شاكرٌ﴾، فيلتحِقُ بأصحاب الوجه الأوَّلِ.

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠] سبعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) القَصرُ مع الفَتحِ في ﴿ءَاتَىٰهُمُ﴾ وترقيقُ ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) ومع تفخيم ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ من «الإرشاد».

٣) القصرُ مع التَّقليل في ﴿ءَاتَىٰهُمُ﴾ وترقيق ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ من «تلخيص العبارات».

٤) التَّوسُّط مع التَّقليلِ في ﴿ءَاتَىٰهُمُ﴾ وترقيق ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ من

«الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٥) الطُّولُ مع الفتحِ في ﴿ءَابَآئِهِمْ﴾ وترقيق ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر.

٦) ومع تفخيمِ ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ من «الكامل»، و«الكافي»، و«الهداية».

٧) الطُّولُ مع التَّقليل في ﴿ءَابَآئِهِمْ﴾، وترقيق ﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان»، و«المُجتبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النِّسَاء: ١٩] مع الوقفِ على ﴿كَثِيرًا﴾ سبعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) فتح ﴿فَعَسَىٰٓ﴾ مع توسُّط ﴿شَيْـًٔا﴾، وترقيق ﴿خَيْرًا﴾ و﴿كَثِيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) ومع تفخيم ﴿خَيْرًا﴾ و﴿كَثِيرًا﴾ من «الكامل».

٣) ومع تفخيمِ ﴿خَيْرًا﴾، وترقيق ﴿كَثِيرًا﴾ في الوقف من «الإرشاد» لكونه على وزن (فعيلا).

٤) فتح ﴿فَعَسَىٰٓ﴾ مع طول ﴿شَيْـًٔا﴾، وترقيق ﴿خَيْرًا﴾ و﴿كَثِيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«التَّجريد».

٥) ومع تفخيم ﴿خَيْرًا﴾، وترقيق ﴿كَثِيرًا﴾ من «الكافي» و«الهداية».

٦) تقليل ﴿فَعَسَىٰٓ﴾ مع توسُّط ﴿شَيْـًٔا﴾، وترقيق ﴿خَيْرًا﴾ و﴿كَثِيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»،

وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٧) ومع طولِ ﴿شَيْـًٔا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«المُجتبَى».

ويَمتَنِعُ تفخيمُ ﴿خَيْرًا﴾، أو ﴿كَثِيرًا﴾ مع تقليلِ ﴿فَعَسَىٰٓ﴾.

* وفي قولِه تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] ثلاثةُ أوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وواحدٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيقُ ﴿عِشْرُونَ﴾، و﴿صَٰبِرُونَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٢) تفخيمُهما من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتبَى»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) تفخيمُ ﴿عِشْرُونَ﴾ مع ترقيق ﴿صَٰبِرُونَ﴾ من «التَّبصرة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات».

ويمتنع ترقيق ﴿عِشْرُونَ﴾ مع تفخيم ﴿صَٰبِرُونَ﴾.

* وفي قولِه تعالى: ﴿يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟﴾ [البقرة: ٢٦٤] أربَعةُ أوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيقُ ﴿يَقْدِرُونَ﴾ مع توسُّط ﴿شيء﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«تلخيص العبارات»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٢) التَّرقيقُ مع الطُّول من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي».

٣) التَّفخيمُ مع التَّوسُّط من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«العنوان»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) التَّفخيمُ مع الطُّول من «المُجتبى».

* وفي قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣] أَربَعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيقُ ﴿خيرٌ﴾ من فتح ﴿أذى﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«التَّجريد»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، وطريق أبي معشر.

٢) التَّرقيقُ مع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٣) التَّفخيمُ مع الفتح من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) التَّفخيمُ مع التَّقليلِ من «تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣] أَربعَةُ أوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيق ﴿أُحْصِرُوا﴾ مع فتح ﴿بِسِيمَٰهُم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«التَّجريد»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، وطريق أبي معشر.

٢) التَّرقيقُ مع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٣) التَّفخيمُ مع الفتح من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) التَّفخيمُ مع التَّقليلِ من «العنوان»، و«المُجتبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا﴾ [النِّسَاء: ٥٥]، ففي الوقفِ على ﴿سَعِيرًا﴾ ثلاثةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) فتحُ ﴿كفى﴾ مع ترقيق ﴿سعيرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«التَّبصرة»، وطريق أبي معشر، و«التَّجريد»، و«الكافي»، و«الهداية»، وبه قرأ الدَّاني على أبي الحسن.

٢) ومع التَّفخيمِ من «الكامل».

٣) تقليلُ ﴿كفى﴾ مع ترقيقِ ﴿سعيرًا﴾، من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتبى»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

ويَمتَنِعُ التَّقليلُ مع التَّفخيم.

* وفي قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] سبعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) فتح ﴿عسى﴾ مع توسُّط ﴿شيئا﴾، وترقيق ﴿خيرٌ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٢) الفتحُ مع التَّوسُّط والتَّفخيم من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) الفتحُ مع الطُّول، والتَّرقيق من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»،

و«الكافي».

٤) التَّقليلُ مع التَّوسُّط، والتَّرقيقُ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٥) التَّقليلُ مع التَّوسُّط، والتَّفخيمُ من «تلخيص العبارات»، و«العنوان».

٦) التَّقليلُ مع الطُّول، والتَّرقيقُ من «الشَّاطبيَّة».

٧) التَّقليلُ مع الطُّول، والتَّفخيم من «المُجتبى».

ويَمتَنِعُ الفتحُ مع الطُّول، والتَّفخيم.

* وفي قولِهِ تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧] عَشرَةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيقُ ﴿البِرَّ﴾ مع قصر ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿الآخر﴾، و﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾، و﴿ءاتى﴾، وفتح ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٢) كذلك لكن مع تقليل ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ من «تلخيص العبارات».

٣) ترقيق ﴿البِرَّ﴾ مع قصر ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿الآخر﴾، وتوسُّط ﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾، و﴿آتى﴾، وتقليل ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ من «تلخيص العبارات» تفريقًا بين البدل المُحقَّق والبدل المُغيَّر.

٤) ترقيق ﴿البِرَّ﴾ مع قصر ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، و﴿الآخر﴾، وطول

﴿وَالنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿آتى﴾ مع الفتح من «الكامل»، وطريق أبي معشر تفريقًا بين البدل المُحقَّق والبدل المغيَّر.

٥) ترقيق ﴿البِرُّ﴾ مع توسُّط الجميع، والتَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٦) كذلك لكن مع طول الجميع، والفتح من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«التَّبصرة»، و«التَّجريد»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٧) كذلك لكن مع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة».

٨) تفخيم ﴿البِرُّ﴾ مع قصر الجميع، والفتح من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٩) تفخيم ﴿البِرُّ﴾ مع قصر ﴿مَنَ ـامَنَ﴾، و﴿الآخر﴾، وطول ﴿وَالنَّبِيِّـۧنَ﴾، و﴿ءاتى﴾، وتقليل ﴿ٱلْقُرْبىٰ وَٱلْيَتَٰمىٰ﴾ من «العنوان»، و«المُجتَبى» تفريقًا بين البدل المُحقَّق والمُغيَّر.

١٠) تفخيمُ ﴿البِرُّ﴾ مع طول الجميع، والتَّقليل من «العنوان»، و«المُجتَبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] خمسةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) فتح ﴿موسى﴾، مع تغليظِ ﴿ظلمتم﴾، وترقيقِ ﴿خيرٌ لكم﴾ من

«الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكامل»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر.

٢) ومع تفخيم ﴿خيرٌ لكم﴾ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) فتح ﴿موسى﴾، مع ترقيق ﴿ظلمتم﴾، وترقيق ﴿خيرٌ لكم﴾ من «التَّجريد»، و«الهداية».

٤) تقليل ﴿موسى﴾، مع تغليظ ﴿ظلمتم﴾، وترقيق ﴿خيرٌ لكم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح.

٥) ومع تفخيم ﴿خيرٌ لكم﴾ من «تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى».

ويمتنع التَّقليلُ مع ترقيق ﴿ظلمتم﴾.

* وفي قولِه تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩] ستَّةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قصر ﴿كَهَيۡـَٔةِ﴾ مع ترقيق ﴿طَيۡرَۢا﴾ من «التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) ومع تفخيم ﴿طَيۡرَۢا﴾ من «الكامل»، و«الإرشاد».

٣) التَّوسُّط مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٤) ومع التَّفخيمِ من «الكافي».

٥) الطُّولُ مع التَّرقيقِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّجريد»، و«الكافي».

٦) ومع التَّفخيمِ من «الهداية»، و«الكافي».

* وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨] أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وواحد منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيق ﴿حجرٌ﴾ مع ترقيق ﴿افتراءً عليه﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٢) ومع تفخيم ﴿افتراءً عليه﴾ من «تلخيص العبارات»، وطريق أبي معشر.

٣) تفخيمهما من «التَّذكرة»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) تفخيم ﴿حجرٌ﴾ مع ترقيق ﴿افتراءً عليه﴾ من «الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتَبى».

* وفي قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢] ثلاثةُ أوجه من «الطَّيِّبة»، وواحد منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيق ﴿مرآءً﴾، و﴿ظَٰهِرًا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«التَّبصرة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، و«التَّجريد»، و«الكافي»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٢) ترقيق ﴿مرآءً﴾ مع تفخيم ﴿ظَٰهِرًا﴾ من «الكامل»، و«الإرشاد»،

و«الهداية»، و«الكافي».

٣) تفخيم ﴿مرآءً﴾ مع ترقيق ﴿ظَٰهِرًا﴾ من «التَّذكرة»، و«تلخيص العبارات»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

ويمتنع تفخيمهما.

* وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] ثلاثةُ أوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وواحد منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيق ﴿تزرُ﴾، و﴿وِزْرَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان.

٢) ترقيق ﴿تزرُ﴾، مع تفخيم ﴿وِزْرَ﴾ من «التَّبصرة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، وقراءة الدَّاني على أبي الفتح.

٣) تفخيم ﴿تزرُ﴾، مع ترقيق ﴿وِزْرَ﴾ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

ويمتنع تفخيمهما.

* وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] ثلاثة أوجه من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) فتح ﴿توفى﴾ مع تغليظ ﴿يظلمون﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكامل»، و«الكافي»، و«الهداية»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) الفتح مع التَّرقيق من «التَّجريد».

٣) التَّقليل مع التَّغليظ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

ويَمتَنِعُ التَّقليلُ مع التَّرقيق.

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ [البقرة: ١١٤] ثلاثةُ أوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) تغليظُ ﴿أظلم﴾ مع فتح ﴿سعى﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«الكامل»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) التَّغليظ مع التَّقليل من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٣) التَّرقيق مع الفتح من «التَّجريد».

ويمتنع التَّرقيقُ مع التَّقليلِ.

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] ثلاثةُ أوجهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) تغليظ ﴿وظلَّلْنا﴾ مع فتح ﴿والسَّلوى﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، و«التَّبصرة»، و«الكامل»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) ومع التَّقليلِ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٣) ترقيق ﴿وظلّلنا﴾ مع فتح ﴿والسلوى﴾ من «التَّجريد»، و«الهداية».

ويمتنع التَّرقيق مع التقليل.

* وفي قولِه تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾ [آل عمران: ١١٧] خمسةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، ووجهان منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) فتح ﴿الدنيا﴾ مع ترقيق ﴿صِرٌّ﴾، وتغليظ ﴿ظلموا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٢) الفتح مع ترقيق ﴿صِرٌّ﴾، و﴿ظلموا﴾ من «التَّجريد»، و«الهداية».

٣) الفتح مع تفخيم ﴿صِرٌّ﴾، وتغليظ ﴿ظلموا﴾ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٤) التَّقليلُ مع تَرقِيقِ ﴿صِرٌّ﴾، وتغليظ ﴿ظلموا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٥) التَّقليلُ مع تفخيم ﴿صِرٌّ﴾، وتغليظ ﴿ظلموا﴾ من «العنوان»، و«المُجتَبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] تسعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وأربعةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قصر ﴿والآخرة﴾ مع ترقيق ﴿خيرٌ﴾، وفتح ﴿اتقى﴾، وتغليظ ﴿تُظلمون﴾ من «الشَّاطبيَّة»، ويجوز من «الكامل» وطريق أبي معشر على اعتبار قصر البدل المُغيَّر اعتدادًا بالعارض.

٢) ومع تفخيم ﴿خيرٌ﴾ من «التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٣) كذلك لكن مع تقليل ﴿اتقى﴾ من «تلخيص العبارات»، ويجوز من «العنوان»، و«المُجتَبى» على اعتبار قصر البدل المُغيَّر اعتدادًا بالعارض.

٤) التَّوسُّط مع ترقيق ﴿خيرٌ﴾، وتقليل ﴿اتقى﴾، وتغليظ ﴿تُظلمون﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٥) ومع تفخيم ﴿خيرٌ﴾ من «تلخيص العبارات».

٦) الطُّول مع ترقيق ﴿خيرٌ﴾، وفتح ﴿اتقى﴾، وتغليظ ﴿تُظلمون﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٧) ومع ترقيق ﴿تُظلمون﴾ من «التَّجريد».

٨) الطُّول مع ترقيق ﴿خيرٌ﴾، وتقليل ﴿اتقى﴾، وتغليظ ﴿تُظلمون﴾ من «الشَّاطبيَّة».

٩) ومع تفخيم ﴿خيرٌ﴾ من «العنوان»، و«المُجتَبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ إِطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الكهف: ١٨] أربعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وواحدٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) ترقيق ﴿ذراعيه﴾ مع تغليظ ﴿اطَّلعت﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّبصرة»، و«الكامل»، و«التَّجريد»، و«الهداية»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٢) ترقيقهما من «الإرشاد».

٣) تفخيمهما من «تلخيص العبارات»، و«الكافي»، وطريق أبي معشر.

٤) تفخيم ﴿ذراعيه﴾ مع ترقيق ﴿اطّلعت﴾ مع «التَّذكرة»، و«العنوان»، و«المُجتَبى»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

المسألة العاشرة:
اجتماعُ البَدَلِ مع ذواتِ الإمالةِ واللِّين المهموزِ

* ففي قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٢٠]، سبعة أوجه من الطيّبة، وستة منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) قصر ﴿وَءَاتَيْتُمْ﴾ مع فتح ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾، وتوسُّط ﴿شَيْـًٔا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) ومع تقليل ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾، وتوسُّط ﴿شَيْـًٔا﴾ من «تلخيص العبارات».

٣) توسُّط ﴿وَءَاتَيْتُمْ﴾ مع تقليل ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾، وتوسُّط ﴿شَيْـًٔا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٤) طول ﴿وَءَاتَيْتُمْ﴾ مع فتح ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾، وتوسُّط ﴿شَيْـًٔا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر

٥) ومع طول ﴿شَيْـًٔا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي».

٦) طول ﴿وَءَاتَيْتُمْ﴾ مع تقليل ﴿إِحْدَىٰهُنَّ﴾، وتوسُّط ﴿شَيْـًٔا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان».

٧) ومع طول ﴿شَيْـًٔا﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«المُجتبى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] سبعةُ أَوجُهٍ من «الشَّاطبيَّة»، و«الطَّيِّبة»، وتصل إلى إحدى عشر وجهًا إن اعْتَبَرْنا بأوجُهِ العَارِضِ للسُّكون في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

١) فتح ﴿أَغْنَىٰ﴾ مع توسُّط ﴿شَىْءٍ﴾، وقصر ﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾، وقصر ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وصلًا من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن، وجاز في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ التَّوسُّط والطُّول في الوقف على أنَّه عارِضٌ للسُّكون إن قرئ نظيرُه كذلك.

٢) ومع الطُّولِ في ﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ في الحالَيْن من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّبصرة»، و«الكافي»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٣) كذلك لكن مع طول ﴿شَىْءٍ﴾، و﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ في الحالَيْن من «الشَّاطبيَّة»، و«الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي».

٤) التَّقليل مع توسُّط ﴿شَىْءٍ﴾، وقصر ﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾، وقصر ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وصلًا من «تلخيص العبارات»، وجاز في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ التَّوسُّط والطُّول في الوقف على أنَّه عارِضٌ للسُّكون إن قُرِئَ نظيرُه كذلك.

٥) ومع توسُّط ﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾، وتوسُّط ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ وصلًا، من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابنِ خاقان وأبي الفتح، وجاز في ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ الطُّول في الوقف على أنَّه عارِضٌ للسُّكون إن قُرِئَ نظيرُه كذلك.

٦) كذلك لكن مع الطُّولِ في ﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان».

٧) كذلك لكن مع طول ﴿شَىْءٍ﴾، و﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ في الحالَيْن من «الشَّاطبيَّة»، و«المُجتبَى».

* وفي قولِه تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم﴾ [الأنفال: ٤١] سبعةُ أَوجُهٍ من «الطَّيِّبة»، وستَّةٌ منها في «الشَّاطبيَّة»:

١) توسُّط ﴿شيء﴾ مع فتح ﴿القربى واليتامى﴾، وقصر ﴿آمنتم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّذكرة»، و«الإرشاد»، وقراءة الدَّاني على أبي الحسن.

٢) ومع طول ﴿آمنتم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«التَّبصرة»، و«الكامل»، وطريق أبي معشر.

٣) كذلك لكن مع تقليل ﴿القربى واليتامى﴾، وقصر ﴿آمنتم﴾ من «تلخيص العبارات».

٤) ومع توسُّطِ ﴿آمنتم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«تلخيص العبارات»، وقراءة الدَّاني على ابن خاقان وأبي الفتح.

٥) ومع طول البدل من «الشَّاطبيَّة»، و«العنوان».

٦) طول ﴿شيء﴾ مع فتح ﴿القربى واليتامى﴾، وطول ﴿آمنتم﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«الكافي»، و«التَّجريد»، و«الهداية».

٧) ومع التَّقليل في ﴿القربى واليتامى﴾ من «الشَّاطبيَّة»، و«المُجتَبى».

القسم الثَّالث

بيان ما حكم عليه ابنُ الجزري بالانفراد أو الشُّذوذ وهو صحيحٌ على شرطِه

مقدِّمة موجزة حول الموضوع
مع بيان شرط ابن الجزري الَّذي التزم به في كتابه «النَّشر»

قال ابنُ الجزري: «وقولنا: وصحَّ سَنَدُها، فإنَّا نَعني به أنْ يَروِيَ تلك القراءةَ العدلُ الضَّابطُ عن مَثلِه كذا، حتَّى تَنتَهِي وتكونَ مع ذلك مشهورةً عند أئمَّةِ هذا الشَّأنِ الضَّابِطِين له غيرَ مَعدُودَةٍ عندهم من الغلَطِ، أو ممَّا شَذَّ بها بعضُهم»[1].

فصحَّةُ السَّنَدِ عند ابنِ الجَزَرِي هو أنْ يَروِيَ القراءةَ العدلُ الضَّابِطُ عن مثلِه إلى مُنتَهى الإسنادِ مع شُهرَتِها، ومُرادُه بالشُّهرَةِ بأن لا يكُونَ الوجهُ ممَّا انفَرَدَ به بعضُ الرُّواةِ أو ممَّا عُدَّ من الغَلطِ، وقد قُمت في هذا القِسمِ من الكتاب بذِكرِ بعضِ الأَوجُهِ الَّتي حَكَمَ عليها ابنُ الجزري بالشُّذوذِ أو الانفرادِ وهي في الحقيقة صحيحةٌ على شرطِهِ لكونها:

* رُوِيَتْ عن غيرِ واحِدٍ من الأئمَّةِ الكبارِ المُعتبَرِين.
* لم تُعَدَّ من الغلَطِ عند المُتقَدِّمِين على ابنِ الجزري.
* رُوِيَتْ في الكُتبِ الَّتي اقتَصَرَ فيها مُؤلِّفُوها على ما قُطِعَ به عندهم

(١) «النَّشر» (١/ ١٣).

» و«الكافي»، و«التَّبصرة»، وغيرِها كما ذكر ابنُ الجزري في كتابه

معظَمُها في أُمَّهاتِ الكُتبِ الجامعةِ النَّاقلةِ للرِّوَاياتِ من غَيرِ نَكيرٍ من مُؤلِّفِيها ككتاب «جامع البيان» للدَّاني، و«الإقناع» لابنِ و«الدُّرِّ النَّثِير» للمالقي، و«شرح الدُّرر» للمَنتُوري، و«البستان» لابن الجندي وغيرها.

فهذي بعضُ المسائلِ الَّتي تَيسَّرَ لي دراسَتُها، وهي ليست للحصر؛ لأنَّ حصرَها يَتطَلَّبُ دراسةَ كلِّ ما حَكمَ عليه ابنُ الجَزَرِي بالانفرادِ في روايةِ الأزرق عن وَرشٍ مع تَوفُّرِ أَكبَرِ عَددٍ من المصادرِ النَّشريَّةِ وغير النَّشريَّة؛ لأنَّ الحُكمَ على وَجهٍ بالشُّهرَةِ أو بالشُّذوذِ مَنوطٌ باستقراءٍ واسعٍ للمصادر، ولو اكتَفَيْنا بالمصادر الَّتي بحَوزَتِنَا فإنَّنَا لن نُوَفِّيَ البحثَ حقَّه، واللهُ المُوفِّقُ.

---

(١) قال ابن الجزري: «ومنهم من اشتَرَطَ الأشهَرَ واختار ما قطع به عنده، فتلقَّى النَّاسُ كتابه بالقبول، وأجمعوا عليه من غير مُعارِضٍ كغايتَيْ ابنِ مِهرَان، وأبي العلاء الهمذاني، و«سبعة» ابنِ مُجاهد، وإرشادَيْ أبي العزِّ القلانسي، و«تيسير» أبي عمرو الدَّاني، و«موجز» أبي علي الأهوازي، و«تبصرة» ابن أبي طالب، و«كافي» ابنِ شريح، و«تلخيص» أبي مشعر الطَّبري، و«إعلان» الصَّفْرَاوي، و«تجريد» ابنِ الفَحَّام، و«حرز» أبي القاسم الشَّاطبي؛ فلا إشكالَ في أنَّ ما تَضمَّنَتْه من القراءاتِ مقطوعٌ به، إلَّا أَحرُفًا يسيرةً يعرِفُها الحُفَّاظُ الثِّقاتُ، والأئمَّةُ النُّقَّاد»، ثمَّ قال رحمه الله: «فإن قلتَ: قد وجدنا في الكتبِ المشهورةِ المُتلَقَّاةِ بالقبولِ تبايُنًا في بعضِ الأصول والفرش، كما في «الشَّاطبيَّة» نحو قراءة ابنِ ذكوان ﴿تتبعان﴾ بتخفيف النُّون وقراءة هشام ﴿أفئدة﴾ بياء بعد الهمزة، وكقراءة قنبل: ﴿على سوقه﴾ بواوٍ بعد الهمزة، وغير ذلك من التَّسهيلات والإمالات، الَّتي لا توجد في غيرِها في الكتب إلَّا في كتابٍ أو اثنين، وهذا لا يَثبُتُ به التَّواتُر.

قلتُ: هذا وشِبهه وإن لم يَبلُغْ مَبلغَ التَّواتُرِ صحيحٌ مقطوعٌ به، نَعتقِدُ أنَّه من القرآن، وأنَّه من الأَحرُفِ السَّبعةِ الَّتي نزل بها» [«مُنجِد المُقرِئين» (ص٨٧ ـ ٩٠)].

المسألة الأولى:

بيانُ صحَّة الفتح في رؤوس الآي

الَّتي لا تَنتَهِي بالهاء من طريق «التَّجريد»

قد ذكر ابنُ الجَزَرِي اتِّفاقَ الرُّواةَ عن الأزرق على تَقليلِ رُؤُوسِ الآي الَّتي لا تنتهي بالهاء في السُّوَرِ الإحدى عشر، إلَّا ما انْفَرَد[1] به صاحبُ «التَّجريد»، فروى الفتحَ المُطلَقَ عدا ذَواتِ الرَّاء سواء في رؤوس الآي أو في غيرها، فأهمله ولم يُعوِّلْ عليه في «الطَّيِّبة» بقوله:

وقلِّــلِ الــرَّا وَرُؤُوسَ الآيِ جِــفّ .....

وفي ذلك نظرٌ؛ لأنَّ ابنَ شُرَيحٍ نقل الفتحَ في رؤوس الآي كلِّها في كتابه «مُفرَدة نافع»، وأخبر أنَّه قرَأَ بذلك أيضًا[2]، ورواه ابنُ سفيان في كتابه

---

(١) قال ابنُ الجزري: «وانفرد صاحبُ «التَّجريد» عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيًّا، سواءٌ كان واويًّا أو يائيًّا فيه (ها) أو لم يكن، فخالف جميعَ الرُّواةِ عن الأزرق» [«النَّشر» (٢/ ٤٩)].

(٢) قال ابنُ شُرَيْح: «وقد قرأتُ لهُ رؤوسَ الآي كلِّها بالفَتحِ أيضا» [«مفردة نافع» ص١٢٣ ـ ١٢٤)].

المنتوري[٢] عن ابنِ شُرَيْحٍ، وابنِ سفيان وغَيرِهما، فيكون ابنُ
ـ، فيَصِحُّ[٣] الفتحُ في رؤوس الآيِ على شرطِ ابنِ الجَزَرِي
بريد»، فإنْ قُرِئَ به تَعيَّنَ عليه الإشباعُ في مدِّ البَدَل.

---

(١) قال ابنُ سفيان: «والَّذي أخذَه علينا أبو إبراهيم من طريق الحمراوي الفتح في ذلك كلِّه» [«الهادي» (ص١٧٥ ـ ١٧٦)].

(٢) قال المنتوري: «وذكر ابنُ سفيان في «الهادي» أنَّه قرأ على أبي إبراهيم إسماعيل المهري عن إسماعيل الحمراوي عن إسماعيل النَّحَّاس عن أبي يعقوب عن ورش بالفتح في رؤوس الآي دون هاء في السُّور العشرةِ المذكورةِ، وقال ابنُ شريح في «المفردات»: وقد قرأتُ لهُ رؤوسَ الآي كلَّها بالفتح، وقال ابنُ الطُّفيل في «شرح الحصريَّة» نَحوَه، وقال ابنُ البيَّاز في «النُّبَذ النَّامية»: وقيل عنه بالفتح في رؤوس الآي الفتح، وقال ابنُ عبد الملك في «الاعتماد»: وقد رُوِيَ عن ورش فتحُ هذا كلِّه، وقال الجوهري في «شرح الحصريَّة»، والأشيري في «قصيدته» نحوه، وإلى هذا أشار الشَّاطبي بقوله:

ولكـن رؤوس الآي قـد قـلَّ فتحهـا له غير ما (هـا) فيـه فاحضـر مكمِّـلا

قال شيخُنا أبو عبد الله القيجاطي ـ رضي الله عنه ـ: يريد قلَّ له الأخذُ بالفتح في رؤوس الآي إذا كانت دون هاء، قال: وهي روايةُ مهري الَّتي ذكرها ابنُ سفيان» [«شرح الدُّرر» للمنتوري ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)].

(٣) وقد أخذ بهذا الوجهِ المُتولِّي، والضَّبَّاع، خلافًا للأزميري، يُنظَر «الرَّوضُ النَّضير» (ص٢٥٦)، و«المطلوب» (ص٩)، و«بدائع البرهان» (ص١٨١).

المسألة الثَّانية:

بيانُ صحَّةِ تخصيصِ الإمالةِ في رؤوس الآيِ بذَوَاتِ الياءِ دون ذواتِ الواو فيما لم تَتَّصِلْ بها هاءُ المُؤَنَّث

قال ابنُ الجَزَرِي: «وانفرَدَ صاحبُ «الكافي» ففرَّقَ في ذلك بين اليائي فأَمَالَه بَيْنَ بَيْنَ، وبين الواوي ففتَحَه»[(١)]، وهو صريحٌ في «الكافي»[(٢)]، و«التَّبصرة»[(٣)] أيضًا، وهو ما يظهر جليًّا من كلام المالقي عنهما في «الدُّرِّ النَّثير»[(٤)]، وقد جعَلَ ابنُ

---

(١) «النَّشر» (٢/ ٤٨).

(٢) قال ابنُ شُرَيْح: «وكذلك قرأ ـ أي أبو عمرو البصري ـ الأربعة الأفعال الَّتي من ذوات الواو وهي: ﴿طحاها﴾، و﴿تلاها﴾، و﴿دحاها﴾، و﴿سجى﴾، وكذلك ﴿القوى﴾، و﴿الضُّحى﴾، و﴿ضحاها﴾، ووافقه ورش على ما كان من هذا الفصل من ذوات الياء، وهو رأسُ آيةٍ فقرأ بين اللَّفظَيْن إلَّا ما اتَّصل بضمير مُؤنَّثةٍ غائبةٍ فإنَّه فتحه» [«الكافي» (ص٦٣)].

(٣) قال مكِّي القيسي: «وقرأ كلَّ ما كان رأسَ آيةٍ من ذوات الياء ممَّا ليس بعدَه هاءٌ بين اللَّفظَيْن» [«التَّبصرةُ» (ص٣٩٠)].

(٤) قال المالقي: «وقرأ ـ أي ورش ـ جميعَ الفصل من طريق الشَّيخِ والإمام بالفتح، إلَّا ما وقع رأسَ آيةٍ في السُّوَرِ العَشرِ وهي: طه، والنَّجم، والمعارج في قوله تعالى ﴿تلظَّى﴾، ﴿للشَّوى﴾...» ثمَّ قال: «فإنَّه قرَأَها بين اللَّفظَيْن بشرطِ ألَّا يكون ألِفُه للتَّأنيثِ ولا مُنقلِبةً عن واوٍ في الثُّلاثي؛ فإنَّهما=

الجُنْدِي ذلك هو الأقوى[1]، فيكون الوجهُ بذلك صحيحًا على شَرطِ ابنِ الجَزَرِي من طريقَي «التَّبصرة»، و«الكافي».

ولقد جرى العملُ على تقليلِ ذواتِ الياءِ وذوات الواو جميعًا في رؤوس الآي إذا كانت دون هاء، فإن قُرِئَ بالفَتحِ في ذَوَاتِ الواوِ فيها، فيكون من طريق «التَّبصرة» و«الكافي»، ويتَعيَّنُ عليه الإشباعُ في مدِّ البَدَلِ مع الفتح في ذوات الياء غير الواقعة في رؤوس الآي.

وقد وَقَعَت ذوات الواو دون الهاء في رؤوس الآي في أربعةِ مواضع: ﴿ضُحىٰ﴾ [طه: ٥٩]، و﴿ٱلْفُوٰى﴾ [النجم: ٥]، و﴿وَٱلضُّحىٰ﴾ [الضحى: ١]، و﴿سَجىٰ﴾ [الضحى: ٢].

= أخذَا فيه بالفتح» [«الدُّرُّ النَّثير» (ص٣٧٦)].

قلت: ومعلومٌ في اصطلاح المالقي أنَّ مُرادَه بالشَّيخِ هو مَكِّي القيسي، وبالإمام هو ابنُ شريح.

(١) قال ابنُ الجندي: «وورش آي: طه، والنجم، وسأل، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحى، واقرأ، إلَّا ما بدَّلوا من ذوات الواو، ورُوِيَ عنه فيهنَّ بين بين أيضًا» [«البستان» (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩)].

المسألةُ الثَّالثة:

بيانُ صِحَّةِ الفتحِ في هاء ﴿طه﴾

لم يَنفَرِدْ صاحبُ «الهداية» بوجه الفتحِ في هاء ﴿طه﴾ كما ذكر في «النَّشر»[1]، بل ثبت الفتحُ أيضًا من طريق «التَّبصرة»[2]، و«الهادي»[3]

---

(١) قال ابنُ الجزري: «وانفرد في «الهداية» بالفتح عن الأزرق، وهو وجهٌ أشار إليه بالضَّعفِ في «التَّبصرة» [«النَّشر» (٢/ ٦٨)].

(٢) قال مكِّي: «وقرأ ورشٌ، وأبو عمرو بفتح الطَّاءِ، وإمالةِ الهاءِ، وقد رُوِيَ عن ورش الفتح، وبالإمالة قرأْتُ لورش على أبي الطَّيِّب» [«التَّبصرة» (ص٥٨٩)].

قلتُ: إن قرأ على أبي الطَّيِّب بالإمالة، فهذا يدلُّ أنَّه قرأ على أبي عدي، والأذفوي بالفتح، وطريق أبي عدي هي الرِّوايةُ المُسنَدةُ في «النَّشر»، قال ابنُ الجزري: «وهو ـ أي الفتح ـ وجهٌ أشار إليه بالضَّعفِ في «التَّبصرة»» [«النَّشر» (٢/ ٦٨)].

قلتُ: إشارتُه بالضَّعفِ بقَولِه في «التَّبصرة»: «وقد رُوِيَ عن وَرشٍ الفتحُ»، وهذه الصِّيغةُ وما شابهها لا تدُلُّ على الشُّذوذِ بالضَّرورةِ، وهي كثيرةُ الاستعمال عند أهل الأداء فيما صحَّ عندهم، يُنظَر «الدُّرُّ النَّثير» (٢/ ٧١٠).

(٣) قال ابنُ سفيان: «واختُلِفَ عنه في (الهاء) من ﴿طه﴾، فرُوِيَ عنه الفتح والإمالة» [«الهادي» (ص١٧٥)].

وغيرِهما[1]، فيكون بذلك صحيحًا على شرط ابنِ الجزرِي، ولقد جرى العملُ على الأخذ بالوجهَيْن، أقصدُ: الإمالةَ أو التَّقليلَ؛ لقولِ ابنِ الجزري في «الطَّيِّبة»:

.....خُلـفٌ جـلا .....

فإن قُرِئَ بالفتحِ فمن «التَّبصرة»، و«الهداية»، ويتعيَّنُ عليه الإشباعُ في مدِّ البدَلِ مع الفتح في ذوات الياء غير الواقعة في رؤوس الآي.

(١) يُنظَر «المستنير» (٢/ ٢٨٧)، و«البستان» (١/ ٣٤٠)، وإن كان صاحبُ «البستان» قد ذكر الأوجهَ الثَّلاثةَ لورشٍ دون تحديدِ طريقِ الأزرق من غيره، وذكر الفتحَ صاحبُ «الإرشاد» ولم يُنكِرْه، وأخبر أنَّه قرأ بالإمالة، يُنظَر «الإرشاد» (٢/ ٧٣٨).

المسألة الرَّابعة:

في بيانِ صحَّةِ تَرقِيقِ رَاءِ ﴿المرء﴾

اختُلِفَ عن الأزرقِ في تَرقِيقِ راء ﴿المرء﴾ [البقرة: ١٠٢، والأنفال: ٢٤]، فذهب إلى التَّرقيقِ صاحبُ «التَّجريد»[(١)]، و«تلخيص العبارات»[(٢)]، وهو أحَدُ الوَجهَيْن في «التَّبصرة»[(٣)]، و«الهداية»[(٤)]، و«الكافي»[(٥)].

وذهب الباقون إلى التَّفخيمِ، وهو الثَّاني في «التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الكافي»، وقد أَهمَلَ ابنُ الجَزَرِي وَجهَ التَّرقيقِ في ﴿المرء﴾ مُطلَقًا، سواء للأزرق أو لغيره، ورجَّحَ التَّفخيمَ، فقال: «والتَّفخيمُ هو الأصحُّ، والقياس لوَرشٍ، وجميعِ القرَّاء، وهو الَّذي لم يَذكُرْ في «الشَّاطبيَّة»، و«التَّيسير»، و«الكافي»، و«الهادي»[(٦)]،

---

(١) «التَّجريد» (ص١٨٠).

(٢) «تلخيص العبارات» (ص٥١).

(٣) «التَّبصرةُ» (ص٤٠٨).

(٤) «شرح الهداية» (ص١٤١ ـ ١٤٢).

(٥) «الكافي» (ص٧٦).

(٦) بل ذكر التَّرقيقَ وجهًا واحدًا فقال: «إلَّا أنْ يأتي بعد الرَّاء ياءٌ أو همزةٌ مكسورةٌ فإنَّه يُرقِّقُه مثل: ﴿قرية﴾، و﴿مريم﴾، و﴿المرء وقلبه﴾، و﴿المرء وزوجه﴾» [«الهادي» (ص٢٢٥)].

و«الهداية»، وسائرُ أهلِ الأداء سواه، وأجمعوا على تفخيمِ: ﴿ترميهم﴾، و﴿في السَّرد﴾، و﴿رب العرش﴾، و﴿الأرض﴾ ونحوه، ولا فرق بينه وبين (المرء) والله أعلم»[1].

قلتُ: فأمَّا من «التَّجريد»، و«تلخيص العبارات»، فلم يَرِدْ فيهما لوَرْشٍ إلَّا التَّرقيقُ، والعدولُ عنه إلى التَّفخيمِ خروجٌ عن الرِّوايةِ من طَريقَيْهما؛ لأنَّ التَّرقيقَ في ﴿المرء﴾ عن وَرشٍ صحيحٌ على شرطِ ابنِ الجَزَرِي لشُهرَتِه، بل قد يَبلُغُ مَبلَغَ التَّواتُرِ؛ لأنَّه مَرويٌّ عن الأهوازي[2]، و«الهادي»[3]، وابنِ الفَحَّام، ومَكِّي، وابنِ شُرَيْح، والمهدوي، وابنِ سفيان، وابن بَلِّيمة، وغيرهم.

قال مكِّي: «والمشهورُ عن وَرشٍ التَّرقيقُ»[4]، بل وغَلَّطَ أبو الحسن الحصري في «قصيدتِه» القائلين بالتَّفخيم فقال:

ولا تَقْـــرَ راءَ المَـــرْءِ إلَّا رَقيقَـــةً .....

وبه قرأ ابنُ عَظِيمَة الإشبيلي[5] لوَرْشٍ كما أخبر في شرحه على «القصيدة الحصريَّة»، ولم يُخَطِّئ الدَّاني القائلين بالتَّرقيقِ بل اكتفى بالقول: «وتَفخِيمُها أَقْيَسُ لأجل الفَتحَةِ قَبلَها، وبه قرأتُ»[6]، وحتَّى ابنُ الجزري نفسُه لم يَصِفِ التَّرقيقَ

---

(١) «النَّشر» (٢/ ١٠٢).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٢).

(٣) يُنظَر «الهادي» (ص٢٢٥).

(٤) يُنظَر «التَّبصرةُ» (ص٤٠٨).

(٥) «منح الفريدة» (ص٤٢١).

(٦) «جامع البيان» (ص٣٥٨).

بالشُّذوذِ، بل وَصفَه بالصِّحَّةِ عند قوله: «والتَّفخيمُ هو الأصَحُّ، والقياسُ لوَرْشٍ وجميعِ القُرَّاءِ»، فقوله: «والتَّفخيمُ هو الأصحُّ» دليلٌ على أنَّ التَّرقيقَ صحيحٌ.

وأغرب كيف ضَعَّفَ الشَّاطبيُّ وجهَ التَّرقيقِ بقوله:

وما بعده كسرٌ أو اليا فما لهم ... بترقيقه نصٌّ وثيقٌ فيمثلا

فقولُه: (وما بعده كسرٌ) يَقصِدُ: ﴿المرء﴾، وهذا التَّضعيفُ منه غيرُ مُسلَّمٍ؛ لأنَّ الدَّاني لم يُضَعِّفْه، وإنَّما ضَعَّف[1] الرَّاءَ السَّاكنةَ المَتبوعةَ بالياء نحو: ﴿قرية﴾، و﴿مريم﴾؛ إذ لو كان تَضعيفُ الشَّاطبي مُقتَصِرًا على المتبوعةِ بالياء لقُلنا أنَّه اتَّبعَ الدَّاني في ذلك، لكن لم نَرَ تضعيفًا للدَّاني في ﴿المرء﴾، وبالتَّالي فلا وجهَ لَمنعِه، فنَخلُصُ ممَّا سبق أنَّ وجهَ التَّرقيقِ في ﴿المرء﴾ صحيحٌ على شرطِ ابنِ الجزري عن الأزرق، ولقد جرى العملُ على التَّفخيمِ، فإن قُرِئَ بالتَّرقيق فيكون من طريقِ «التَّجريد»، و«تلخيص العبارات» لثُبوتِه فيهما من غيرِ خلافٍ، وهو يأتي مع القَصرِ والتَّوسُّط في البدل مع التَّقليلِ في ذوات الياء من «التَّلخيص»، ومع الإشباع في البَدَلِ والفتح في الذَّوات من «التَّجريد».

(١) قال الدَّاني في «إيجاز البيان»: «وقد استثنى آخرون من ذلك أيضًا، ما كان بعد الرَّاء فيه ياءٌ مفتوحةٌ نحو قوله تعالى: ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾، و﴿من قريتنا﴾، و﴿من قريتكم﴾ وشبهه، لمكان الياء، وذلك خطأٌ لا شكَّ فيه» [«شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٥٩٤)].

قلتُ: وقد نقل المنتوري أقوالًا كثيرةً عن الدَّاني في ذلك.

المسألة الخامسةُ:

في بيَانِ صحَّةِ تَرقيقِ راءِ ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾

اختُلِفَ عن الأزرق في ترقيق راء ﴿ومريم﴾، و﴿قرية﴾ كيفما وقَعَتْ.

ـ فذهب إلى التَّرقيقِ صاحبُ «التَّجريد»[1]، و«تلخيص العبارات»[2]، و«التَّبصرة»[3]، و«الهداية»[4]، .....

---

(١) قال ابنُ الفحَّام: «فإن وقع قَبلَها ضَمَّةٌ أو فتحةٌ فهي مُفخَّمَةٌ إلَّا أن يكون بعدها ياء أو همزة مكسورةٌ نحو: ﴿قرية﴾، و﴿مريم﴾، و﴿المرء وقلبه﴾، فهي رقيقة» [«التَّجريد» (ص١٨٠)].

(٢) قال ابنُ بلِّيمة: «وأمَّا الرَّاء السَّاكنة إنِ انْفَتحَ ما قَبلَها أو انضمَّ فهي مُفخَّمةٌ نحوُ قولِه تعالى: ﴿كرسيِّه﴾، و﴿نرتع ونلعب﴾، و﴿مرفقا﴾ وما أشبه هذا حيثُ وقع، إلَّا أن يأتي بعد الرَّاء ياءٌ مفتوحةٌ نحو قوله تعالى: ﴿مريم﴾ أو همزة مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿بين المرء وزوجه﴾، و﴿المرء وقلبه﴾، أو تكون قبل الرَّاءِ كسرةٌ لازمةٌ نحو قوله تعالى: ﴿مرية﴾، و﴿فرعون﴾ وما أشبه هذا» [«تلخيص العبارات» (ص٥١)].

(٣) قال مَكِّي القيسي: «وأمَّا السَّاكنةُ فلا اختلافَ فيها أنَّها غيرُ مُغلَّظةٍ إذا كان قَبلَها كسرةٌ لازمةٌ أو بعدَها ياء نحو: ﴿فرعون﴾، و﴿مريم﴾» [«التَّبصرةُ» (ص٤٠٨)].

(٤) قال المهدوي: «فإن سلِمَتِ الرَّاء السَّاكنةُ من أن يَنكَسِرَ ما قَبلَها، فُخِّمَت نحو: ﴿كرسيِّه﴾، و﴿مَرْفقا﴾ ـ في قراءة من فتح الميم ـ، إلَّا أن يأتي بعدها الياءُ فترقَّقُ من أجل الياء الَّتي بعدها في تقدير الكسرة، وهي قريبةٌ من الرَّاءِ نحو: ﴿قرية﴾، و﴿مريم﴾» [«شرح الهداية» (ص١٣٧)]، يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٢).

و«الكافي»[1]، و«الهادي»[2]، والأهوازي[3] وغيرهم.

ـ وقد اعتبَرَ الدَّاني التَّفخيمَ غلطًا[4]، وتَبِعَه في ذلك الشَّاطبي[5]، وابنُ الجزري[6]؛ لعدم وُرودِ نصٍّ على التَّرقيقِ، وهو ليس شرطًا في صِحَّةِ الوجهِ ما دام التَّرقيق نُقِلَ بالأداءِ وثبت بالشُّهرة في المصادرِ المُعتَبرةِ، وإنَّمَا النَّصُّ يَزيدُ الوجهَ قُوَّةً من جهةِ الرِّوايةِ كما قال مَكِّي القيسي: «والرِّوايةُ إذا أتَتْ بنصٍّ في الكتبِ والقراءةِ

---

(١) قال ابنُ شريح: «واتَّفقوا أيضًا على تفخيمِ الرَّاء السَّاكنةِ إذا انضمَّ ما قبلها أو انفتح نحو: ﴿مرتفقا﴾، و﴿ذرهم﴾ وشبهِه، إلَّا أن يأتي بعدَها ياء نحو ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾، فإنَّهم يُرقِّقُونها» [«الكافي» (ص٧٣)].

(٢) قال ابنُ سفيان: «إلَّا أن يأتي بعد الرَّاء ياءٌ أو همزةٌ مكسورةٌ فإنَّه يُرقِّقُه مثل: ﴿قرية﴾، و﴿مريم﴾، و﴿المرء وقلبه﴾، و﴿المرء وزوجه﴾» [«الهادي» (ص٢٢٥)].

(٣) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١٠٢).

(٤) قال الدَّاني في «إيجاز البيان»: «وقد استثنى آخرون من ذلك أيضًا ما كان بعدَ الرَّاءِ فيه ياءٌ مفتوحةٌ، نحو قوله تعالى: ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾، و﴿من قريتنا﴾، و﴿من قريتكم﴾ وشبهه، لمكانِ الياء، وذلك خطأٌ لا شكَّ فيه» [«شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٥٩٤)].

قلتُ: وقد نقل المنتوري أقوالًا كثيرةً عن الدَّاني في ذلك.

(٥) قال الشَّاطبي:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ ... بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمْثُلَا

(٦) قال ابنُ الجزري: «وذهب المُحقِّقون وجمهورُ أهلِ الأداء إلى التَّفخيمِ فيهما، وهو الَّذي لا يُوجَدُ نصٌّ على أحدٍ من الأئمَّة المُتقدِّمين بخلافِه، وهو الصَّوابُ وعليه العملُ في سائر الأمصار وهو القياس الصَّحيحُ.

وقد غَلِطَ الحافظُ أبو عمرو الدَّاني وأصحابُه القائلين بخلافه، وذهب بعضُهم إلى الأخذِ بالتَّرقيقِ لورشٍ من طريق الأزرق وبالتَّفخيم لغيرِه، وهو مذهبُ أبي على ابنِ بلِّيمَة وغيرِه، والصَّوابُ المأخوذُ به هو التَّفخيمُ للجميعِ لسكون الرَّاءِ بعد فتحٍ، ولا أثرَ لوجود الياء بعدها في التَّرقيقِ ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك، والله أعلم» [«النَّشر» (٢/ ١٠٢)].

كانت أقوى وأوْلى من رواية لم تُنقَلْ في كتاب ولا صَحِبَها نصٌّ»[1].

وقال في آخر كتابه «التَّبصرة»: «فجميعُ ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم ثلاثةَ أقسامٍ:

ـ قسمٌ قَرأْتُ به ونَقَلْتُه، وهو مَنصوصٌ في الكتب موجودٌ.

ـ وقسمٌ قرأتُ به وأخذتُه لفظًا أو سماعًا، وهو غَيرُ مَوجُودٍ في الكتب.

ـ وقسمٌ لم أَقرَأْ به ولا وَجدتُّه في الكُتُبِ ولكن قِستُه على ما قَرأتُ به؛ إذ لا يُمكِنُ فيه إلَّا ذلك عند عَدمِ الرِّوايةِ في النَّقلِ والنَّصِّ وهو الأقلُّ»[2].

وهذا يدلُّ على أنَّ قَبولَ الوجهِ ليس مَنُوطًا بثُبوتِه نصًّا.

ثمَّ إنَّ إنكارَ الدَّاني للتَّرقيقِ لا يعني أنَّه لم يُتَلقَّ بالقبولِ؛ إذ غَيرُه كثيرٌ قرأ وأقرأ به وتلقَّاه بالقبول؛ كمسألةِ تَمكينِ مدِّ البدَلِ لوَرْشٍ حيث أنكره أبو الحسن ابنُ غلبون، ولم يَمنَعْ ذلك أن يكون التَّمكينُ مشهورًا مُتلَقًّى بالقبولِ ومعمولًا به في جميعِ الأقطار.

ولقد نَقلَ التَّرقيقَ في ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾ الكثيرُ من الأئمَّةِ الحُذَّاقِ ممَّنْ هم في طَبقَةِ الدَّاني، ولم يَذكُرْهم في «النَّشر»[3] على سبيلِ الحصر لكَثْرَتِهم، وهم لا يجتمعون على غَلطٍ؛ إذ كُلُّهم نقل التَّرقيقَ عن شُيوخِه، وأَكثَرُهم نقلوه من غير

---

(١) «تمكين المدِّ في ﴿آتى﴾ و﴿آمن﴾ و﴿آدم﴾ وشبهه» (ص٣٧).

(٢) «التَّبصرةُ» (ص٧٣٦).

(٣) قال ابنُ الجزري: «فأمَّا ﴿قرية﴾ حيث وقعت و﴿مريم﴾، فنصَّ على التَّرقيقِ فيهما لجميع القرَّاءِ: أبو عبد الله ابنُ سفيان، وأبو مُحَمَّد مكِّي، وأبو العبَّاس المهدوي، وأبو عبد الله ابنُ شُرَيْح، وأبو القاسم ابنُ الفحَّام، وأبو علي الأهوازي، وغيرُهم» [«النَّشر» (٢/ ١٠٢)].

خلافٍ، حتَّى بالغ أبو الحسن الحصرى في تغليط من يقول بالتَّفخيم بقوله:

وإن سكنَتْ واليـاءُ بعـدُ كـ(مريمٍ) فرقِّـق وخطِّـئ مـن يفخِّـمُ بـالقَهْرِ

وعليه؛ فإنَّ ترقيقَ الرَّاءِ في ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾ صحيحٌ على شرطِ ابنِ الجزري، ولقد جرى العملُ على خلافِه من طُرُقِ «النَّشر»، فإن قرئ به فمن طريقِ «التَّجريد»، و«تلخيص العبارات»، و«التَّبصرة»، و«الهداية»، و«الكافي»، ويكونُ مع القَصرِ والتَّوسُّطِ في البَدلِ مع التَّقليلِ من «تلخيص العبارات»، والإشباع مع الفتح للباقين.

المسألةُ السَّادسة:

في بَيانِ صحَّةِ ترقيقِ اللَّامِ المُشدَّدَةِ

في نحوِ: ﴿يصلّى﴾، و﴿يصلَّبوا﴾

اختلف أهلُ الأداءِ في اللَّامِ المُشدَّدةِ:

- فروى بعضُهم التَّرقيقَ فيها؛ لأنَّهم اعتبروا أنَّ التَّشديدَ بمثابةِ حَرفَيْن ساكنٍ فمُتَحرِّكٍ، فكأنَّ السَّاكنَ حالَ بين الحروفِ الثَّلاثةِ واللَّامِ، وهو مذهبُ ابنِ الفحَّام[1] من روايته عن عبد الباقي، وأحد وجهَيِ ابنِ شُرَيْح[2]، والمهدوي[3]،

---

(١) قال ابنُ الفحَّامِ: «وقرأتُ على جماعةٍ في المشددةِ بعد الصَّادِ نحو: ﴿مُصلًّى﴾ بالتَّفخيم، وقرأت على عبد الباقي بالتَّرقيق، فإن كانتِ اللَّامُ المُشدَّدةُ رأسَ آيةٍ نحو: ﴿مصلًّى﴾، و ﴿ولا صلَّى﴾، فالاختيارُ التَّرقيقُ فاعرفه» [«التَّجريد» (ص١٨١)].

(٢) قال ابنُ شُرَيح: «واختُلِفَ عنه في اللَّامِ المُشدَّدةِ بعد الصَّادِ، وإذا حال بين اللَّامِ والصَّادِ ألِفٌ، نحو: ﴿يصلَّى﴾، و﴿يُصلَّبوا﴾، و﴿يصَّالحا﴾، و﴿فصالا﴾، فبعضهم فخَّمَ، وبَعضُهم قرَأَ بين اللَّفظَيْن، والتَّفخيمُ أَشهَرُ، وإذا كان رأسَ آيةٍ فإنَّه بين اللَّفظيْنِ؛ لأنَّ ورشًا يقرأ ما كان رأسَ آيةٍ من ذوات الياء بين اللَّفظَيْن» [«الكافي» (ص٧١)].

قلتُ: فقوله: «والتَّفخيمُ أشهر» يدلُّ على أنَّ التَّرقيقَ مشهورٌ أيضًا.

(٣) قال المهدوي: «فإذا كانت اللَّامُ مُشدَّدةً نحو: ﴿طلقتم﴾، و﴿مصلّى﴾، فقد ذكرنا أيضًا أنَّه رُوِيَ =

وشيخِه ابنِ سفيان[1] صاحبِ «الهادي»، ومكِّي[2] القيسي من قراءتِه على أبي الطَّيِّب.

ـ ولم يَعتَبِر ابنُ الجزري في «نشره»[3] بهذا الفاصِل فأَجرَى اللَّامَ المُشدَّدةَ مجرى المُخفَّفةِ في التَّغليظِ.

ـ واتَّفقَ ابنُ الفحَّامِ، وابنُ شُرَيْحٍ، والمهدوي، وابنُ سفيان على ترقيقِ اللَّامِ

= عنه في ذلك التَّرقيقُ والتَّفخيمُ»، وقال: «وكان شيخُنا أبو عبد الله ابنُ سفيان يختار في هذا الأصلِ أن يُفخِّمَ منه ما لم يكن رأسَ آية نحو: ﴿طلَّقتم﴾، و﴿يُصَلِّبوا﴾، و﴿مصلًّى﴾، وأن يرقِّقَ منه ما وقع رأسَ آيةٍ، وبعد اللَّام فيه ألف مُنقَلبَةٌ عن ياء نحو: ﴿عبدا إذا صلَّى﴾، ﴿وذكر اسم ربه فصلَّى﴾، واختياره في ذلك حسن» [«شرح الهداية» (ص١٣١)]، وقال: «وهو الاختيار عندي وبه آخُذُ» [«شرح الهداية» (ص١٣٢)].

(١) قال ابنُ سفيان: «واختَلَفَ المُتعَقِّبون عنه في المفتوحةِ المُشدَّدةِ إذا كانت قَبلَها الصَّادُ نحو: ﴿مصلًّى﴾، و ﴿فصلَّى﴾، و ﴿أو يصلَّبوا﴾، و﴿يصلَّى﴾، فأخذ له قومٌ بالتَّفخيم، وقومٌ بين اللَّفظَيْن أعني التَّرقيقَ، والَّذي أختار أن يكون ﴿فصلَّى﴾ وما أشبهها إذا وقعت رأسَ آيةٍ رقيقة لأنَّ من أصل ورش أنَّه يُميل ذوات الياء إذا وقعت رأسَ آية بين اللَّفظَيْن، وما سوى ذلك مُفخَّمًا حيث وقع» [«الهادي» (ص٢٠٠)].

(٢) قال مكِّي القيسي: «فإن كانت اللَّامُ المفتوحةُ مُشدَّدةً فإنِّي قرأتُ عليه ـ أي على أبي الطَّيِّب ـ بتغليظها بعد الصَّادِ وبتَرقِيقِها بعد الظَّاءِ نحو: ﴿مصلًّى﴾، و﴿يصَلَّبوا﴾، و﴿وظلَّلْنا﴾، وقياس نصِّ كتابه يدلُّ على تغليظِها بعد الظَّاء وإن كانت مُشدَّدةً؛ لأنَّه لم يَشتَرِطْ في المفتوحةِ تشديدًا ولا غير، وبالتَّرقيق قرأتُ عليه في المُشدَّد بعد الظَّاء» [«التَّبصرةُ» (ص٤١٥ ـ ٤١٥)].

(٣) قال ابنُ الجزري: «السَّابع: اللَّامُ المُشدَّدةُ نحو: ﴿يُصلَّبوا﴾، و﴿طلقتم﴾، و﴿ظل وجهه﴾، لا يُقَالُ فيها إنَّه فصَلَ بينها وبين حرفِ الاستعلاءِ فاصلٌ فينبغي أن يُجرَى الوجهان؛ لأنَّ ذلك الفاصلَ أيضًا لامٌ أُدغِمَتْ في مِثلِها فصار حرفًا واحدًا، فلم تَخرُجِ اللَّامُ عن كون حرفِ الاستعلاء ولِيَها، وقد شذَّ بَعضُهم فاعتبر ذلك فصلًا مُطلَقًا، حكاه الدَّاني، وبعضُهم قد أَثبَته فيما تقدَّم، والله أعلم» [«النَّشر» (٢/ ١١٩)].

المُشدَّدةِ إذا كانت رأسَ آيةٍ نحوُ: ﴿فلا صَدَّق ولا صلَّى﴾ وجهًا واحدًا، واختلفوا فيما عدا ذلك، فمنهم من خصَّ التَّرقيقَ باللَّامِ المُشدَّدةِ الواقعةِ بعد الصَّادِ لا غير، وهو مَذهَبُ ابنِ الفحَّامِ، وابنِ شُرَيْحٍ، وابنِ سفيان، ومنهم من أضاف الطَّاءَ إلى الصَّادِ وهو المهدوي، ومنهم من خصَّ الظَّاءَ لا غير وهو مكِّي القَيْسِي من قِرَاءَتِه على أبي الطَّيِّب.

وعليه؛ نخلُص أنَّ ترقيقَ اللَّامِ المُشدَّدةِ بعد الصَّادِ في غيرِ رُؤوسِ الآي صحيحٌ على شرطِ ابنِ الجَزَرِي في «النَّشر» لشُهرَتِه، نحو: ﴿يُصَلَّبُوا﴾، و﴿مُصَلًّى﴾؛ لأنَّه ثَبَتَ من طريق «التَّجريد»، و«الكافي»، و«الهداية»، و«الهادي»، فيَصِحُّ الوجهان من «النَّشر» من طريق «التَّجريد»: التَّرقيقُ من روايةِ ابنِ الفَحَّامِ عن عبدِ الباقي، والتَّغليظُ من روايتِه عن ابنِ النَّفيسِ؛ لأنَّ كُلًّا من الطَّريقَيْن مُستَقِلٌّ في «النَّشر».

أمَّا من «الهداية»، و«الكافي» فلْنكْتَفِ بوجهِ التَّغليظِ لثبوته أيضًا فيهما، وذلك اتِّباعًا لاختيارِ ابنِ الجزري.

ـ وأمَّا من «التَّبصرة» فترقيقُ اللَّامِ المُشدَّدةِ يكون بعد الظَّاءِ لا غَيْرَ، وهي من روايةِ مَكِّي عن أبي الطَّيِّبِ، وليست من طُرُقِ «النَّشر».

ـ وأمَّا من «الهادي» فليس من طُرُقِ «النَّشر»، وإنَّما ذَكرْنَاه من باب الحكاية، وتقوية لوجه التَّرقيقِ وبيان شُهرَتِه، ولقد ذكر الوجهَيْن ابنُ الجندي فقال: «وفي المُشدَّدِ وجهان، إلَّا أنَّ التَّرقيقَ فيما كان رأسَ آيةٍ أكثرُ

نحو: ﴿ولا صَلَّى﴾ للإمالة»[1].

ولقد جرى العملُ على التَّغليظِ وعَدمِ التَّفرِقَةِ بين المُشدَّدِ والمُخَفَّفِ، فإن قُرِئَ بتَرقِيقِ المُشدَّدِ من «الطَّيِّبة» فلا يكون إلَّا مع الصَّادِ ومن طريق ابنِ الفَحَّامِ عن عبد الباقي.

(١) يُنظَر «البستان» (١/ ٣٥٤).

المسألةُ السَّابعة:
في بيانِ صحَّةِ تَغليظِ اللَّامِ المَضمُومَةِ
في نحو: ﴿مظلومًا﴾، و﴿فضل الله﴾

قد روى بعضُ أهلِ الأداءِ تَغليظَ اللَّامِ بعد الظَّاءِ والضَّادِ السَّاكنَتَيْن إذا كانت مَضمُومَةً نحو: ﴿مظلومًا﴾، و﴿فضل الله﴾، وهو مذهبُ صاحبِ «الهداية»[(١)]، و«التَّجريد»[(٢)]، و«الهادي»[(٣)]، و«الكافي»[(٤)] مع الظَّاءِ دون الضَّادِ.

---

(١) قال المهدوي: «فإن كانت مضمومةً نحو: ﴿فضل الله﴾، فهي مُفخَّمةٌ في الوصل على ما ذكرناه من مذهبِه، فإذا وَقفتَ عليها فله فيها وجهان: التَّرقيقُ والتَّفخيم» [«شرح الهداية» (ص١٣٤)].

(٢) قال ابنُ الفحَّام: «فإن كان قبلَ اللَّامِ المضمومةِ والمفتوحةِ أحدُ هذه الحروفِ ساكِنًا، فاللَّامُ مُفخَّمةٌ نحو: ﴿مظلومًا﴾، و﴿فضلُ الله﴾، ﴿وسيصلون﴾، و﴿مطلع﴾ الفجر، فاعرفه» [«التَّجريد» (ص١٨١)].

(٣) قال ابنُ سفيان: «فإن انفتحت، أو انضَمَّتْ، وكانت قبلها الظَّاءُ والضَّادُ مُتحرِّكَتَيْن فهي رقيقةٌ مثل: ﴿ظلموا﴾، و﴿ضللنا في الأرض﴾، فإن سكنت الظَّاءُ والضَّادُ فُخِّمِ اللَّام مثل: ﴿ومن أظلم﴾، واللَّام الأولى من ﴿أضللتم﴾» [«الهادي» (ص٢٠٢)].

قلتُ: وهذا مفهومُه أنَّ الظَّاءَ والضَّادَ إذا لم يَتحرَّكا فإنَّ اللَّامَ تُغلَّظُ إذا انفَتحتْ أو انضَمَّتْ نحو: ﴿مظلومًا﴾، و﴿فضلُ الله﴾، قال ابنُ الباذش: «وذكر ابنُ سفيان في: ﴿فضلُ﴾، و﴿تطلُع﴾ التَّفخيم» [«الإقناع» (ص٣٤٠)].

(٤) قال ابنُ شُرَيْح: «فإن انضمَّتِ اللَّامُ، أو انفَتَحَتْ، وقَبلَها الظَّاءُ والضَّادُ مُتحرِّكَتَيْن قرَأها بين =

قال المنتوري: «قال الدَّاني في الإبانة في اللَّامِ المضمومةِ: على أنَّ قَومًا من المغاربةِ يأخذون لوَرشٍ بتغليظِ هذه اللَّامِ إذا سكنت الحروفُ الثَّلاثَةُ فيها لا غَيْرَ، والقياسُ ما قَدَّمناه ـ أي بالتَّرقيقِ ـ»[1].

قال ابنُ الجزري: «وقد شَذَّ بعضُ المغاربة والمصريِّين فرَوَوْا تغليظَ اللَّامِ في غيرِ ما ذكرنا، فروى صاحبُ «الهداية»، و«الكافي»، و«التَّجريد»، تغليظَها بعد الظَّاءِ والضَّادِ السَّاكنَتَيْن إذا كانت مضمومةً أيضًا نحو: ﴿مظلومًا﴾، و﴿فضل الله﴾»[2].

قلتُ: والغريبُ أنَّ ابنَ الجزري حَكَمَ عليه بالشُّذوذِ مع ثُبوتِهِ عن غير واحدٍ من الحُذَّاقِ، بل صرَّحَ بأنَّه مَذهَبُ بعضِ المغاربةِ والمِصريِّين، وهذا اعترافٌ منه بثُبوتِه عن جماعة، ممَّا يُنافِي ويُناقِضُ الشُّذوذَ بعَينِه، نعم قد يكون الوجهُ مُخالِفًا للقياس، لكن لا يصير بذلك شاذًّا؛ لأنَّه ورد عن أربعةٍ من الأئمَّةِ من طُرُقٍ مُختَلِفَةٍ[3]، وهذا فيما عُلِمَ منها؛ لأجل ذلك فإنَّ التَّغليظَ صحيحٌ على شرطِ ابنِ

= اللَّفظَيْن، نحو: ﴿ضللنا﴾، و﴿ظلموا﴾»، وقال: «وقد قرأتُ اللَّامَ بعد الضَّاد بين اللَّفظَيْن على كلِّ حال» [«الكافي» (ص٧١)].

قلتُ: كلامُ ابنِ شُريحٍ يدلُّ بمفهومِ المخالفةِ أنَّ اللَّامَ تُغلَّظُ إذا كانت مضمومةً أو مفتوحةً، وكانت الظَّاءُ والضَّاد ساكِنَتَيْن نحو: ﴿مظلومًا﴾، و﴿فضل الله﴾، لكنَّه أخبر أنَّه قرأ بالتَّرقيقِ بعد الضَّادِ على كلِّ حالٍ ممَّا يدُلُّ أنَّه قرأ بتَفخيمِ اللَّامِ المضمومةِ مع الظَّاءِ دون الضَّادِ، واللهُ أعلَم.

(١) يُنظَر «شرح الدُّرر» للمِنتُوري (٢/ ٦١٤).

(٢) يُنظَر «النَّشر» (٢/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٣) ثلاثٌ منها عن النَّحَّاسِ، وواحدٌ منها عن ابنِ سيف وهي كالتَّالي:

ـ فالمهدوي من طريق ابنِ هلال عن النَّحَّاس عن الأزرق.

ـ وابنُ الفَحَّام من طريق الخولاني عن النَّحَّاس عن الأزرق. =

الجزري، فإن قُرِئَ به من «الطَّيِّبة» فمن طريق «الهداية»، و«التَّجريد»، و«الكافي» مع الظَّاءِ، وأمَّا من «الهادي» فليس من طُرُقِ «النَّشر» في روايةِ الأزرق، ولا يكون التَّغليظُ إلَّا مع الإشباعِ في البدل، والفتح في ذوات الياء، والعلم عند الله تعالى.

= ـ وابنُ سفيان من طريق القروي المهري عن أبي علي الحمراوي عن النَّحَّاس عن الأزرق، وهي ليست من طُرُقِ «الطَّيِّبة».

ـ وابنُ شُرَيْح من طريق ابنِ النَّفيسِ عن ابنِ سَيفٍ عن الأزرق.

المسألةُ الثَّامنةُ:

في بيان صِحَّةِ تَغليظِ اللَّامِ الواقعةِ بين حَرفَيْن مُستَعْلِيَيْن، نحو: ﴿خلطوا﴾، و﴿فاستغلظ﴾، و﴿المخلصين﴾، و﴿الخلطاء﴾

روى بعضُ أهلِ الأداء تغليظَ اللَّام إذا وَقَعتْ بين حرفي استعلاءٍ نحو: ﴿خلطوا﴾، و﴿استغلظ﴾، و﴿المخلصين﴾، و﴿الخلطاء﴾ و﴿واغلظ﴾، و﴿فاستغلظ﴾، و﴿وغلَّقت الأبواب﴾، و﴿خلق﴾، و﴿خلقوا﴾، و﴿الخلاق﴾، و﴿مخلَّقة﴾، وكذا و﴿ليتلطَّف﴾، وهو مذهبُ صاحبِ «الهداية»[1]، و«التَّجريد»[2]، و«تلخيص العبارات»[3]، .....

---

(١) قال المهدوي: «ولهذه العلَّةِ فخَّمَ ورشٌ ﴿المخلصين﴾، ولم يعتدَّ بكسرِ الصَّادِ» [شرح الهداية» (ص١٣٠)]، وقال أيضًا: «وعلَّتُه في تفخيم ﴿خلطوا﴾، ﴿وأخلصوا﴾، ﴿واغلظ عليهم﴾، وقوعُ اللَّام بين حرفَيْن إمَّا مُطبَقَيْن، وإمَّا مُطبَقٌ ومُستَعْلٍ، فحسُنَ التَّفخيمُ فيها لذلك، وفخَّم: ﴿فاختلط﴾، ﴿وليتلطَّف﴾ من أجل الطَّاءِ بعد اللَّام» [«شرح الهداية» (ص١٣٥)].

(٢) قال ابنُ الفَحَّام: «فإن وقعَتِ اللَّامُ المفتوحةُ أو المضمومةُ، بين الخاء والطَّاء، أو خاءٍ وصادٍ، أو غَينٍ وظاءٍ، أو تاء وطاء، فقَرأتُ بالوجهَيْن كما ذكرتُ لك من الرِّوايةِ نحو: ﴿واغلظ﴾، ﴿والخلطاء﴾، ﴿والمخلصين﴾، ﴿وليتلطف﴾» [«التَّجريد» (ص١٨١)].

(٣) قال ابنُ بلِّيمة: «فإذا جاءَتْ قبل: صاد، أو طاء، أو ظاء، وقبلها حرفٌ من حروف الحَلْقِ أو ياءٌ، نحو قوله تعالى: ﴿خلطوا﴾، ﴿وأخلصوا﴾، ﴿واغلظ عليهم﴾، و﴿نارا تلظَّى﴾، ﴿وليتلطَّف﴾،=

وأحدُ أَوجُهِ «الكافي»[1]، وزاد صاحبُ «الهداية»، و«الكافي»: ﴿فاختلط﴾.

قال ابنُ الجزري: «وروى بعضهم تغليظَها إذا وقعت بين حرفي استعلاءٍ نحو: ﴿خلطوا﴾، و﴿استغلظ﴾، و﴿المخلصين﴾، و﴿الخلطاء﴾ و﴿اغلظ﴾، ذكره في «الهداية»، و«التَّجريد»، وتلخيص ابنِ بلِّيمة، وفي وجهٍ في «الكافي» ورَجَّحه، وزاد أيضًا تغليظَها في: ﴿فاختلط﴾، ﴿وليتلطف﴾ وزاد في «التَّلخيص» تغليظَها في ﴿تلظى﴾»[2].

قلتُ: لم يَنفَرِدْ صاحبُ «الكافي» بتغليظ ﴿وليتلطَّفْ﴾ بل رواه صاحبُ «الهداية»، و«التَّجريد»، و«تلخيص العبارات».

ولم يَنفَرِدْ أيضًا بتغليظ ﴿فاختلط﴾ حيث رواه أيضًا صاحب «الهداية».

وقد ذكر ابنُ سفيان[3] صاحبُ «الهادي» هذا الأصلَ، وزاد ﴿فاختلط﴾، ﴿وليتلطف﴾، وقدَّمَ ابنُ شُرَيح وَجهَ التَّغليظِ لكونِه الأكثرَ شُهرَةً بقوله:

= انفتحت أو انضمَّت فورش وحدَه يلفظ بها مُغلَّظةً، والباقون يلفظون بها مُرقَّقةً» [«تلخيص العبارات» (ص٥٢)].

(١) قال ابنُ شُرَيْح: «واختُلِفَ عنه في قولِه تعالى: ﴿وأخلصوا﴾، و﴿المخلصين﴾، ﴿وليتلطف﴾، و﴿اختلط﴾، و﴿خلطوا﴾، ﴿واغلظ﴾، وشبه ذلك، فبعضُهم قرأ اللَّامَ فيهنَّ بين اللَّفظَيْن، وبعضُهم مُفخِّمًا، وهو أكثر» [«الكافي» (ص٧١)].

(٢) «النَّشر» (٢/ ١١٥).

(٣) قال ابنُ سفيان: «فإن وَقَعتْ مضمومةً أو مفتوحةً بين خاء وطاء، أو خاء وصاد، أو تاء وطاء، أو غين وظاء، فهي مُفخَّمةٌ مثل: ﴿خلطوا﴾، و﴿أخلصوا﴾، و﴿فاختلط﴾، و﴿وليتلطّف﴾، و﴿واغلظ عليهم﴾، و﴿المخلصين﴾، وما أشبه ذلك باختلاف عنه» [«الهادي» ص٢٠٣)].

وقد نقله عنه ابنُ الباذش في «الإقناع» (ص٣٤١).

«فبَعضُهم قرَأَ اللَّامَ فيهِنَّ بين اللَّفظَيْن وبعضُهم مُفخَّمًا وهو أكثر»، وقد أشار الدَّاني إلى هذه المسألةِ في «جامع البيان»، ولم يُنكِرْ على مَنْ قرأ بالتَّغليظِ حيثُ قال: «فإن وَقَعَتِ اللَّامُ المفتوحةُ بين حَرفَيْن مُستَعلِيَيْن نحوُ قوله: ﴿خلطوا﴾، و﴿ما اختلط﴾، و﴿من الخلطاء﴾، و﴿أخلصوا﴾، و﴿المخلصين﴾، و﴿فاستغلظ﴾، و﴿غلَّقت الأبواب﴾، و﴿خلق﴾، و﴿خلقوا﴾، و﴿الخلاق﴾، و﴿مخلقة﴾ وما أشبهه، فقومٌ من أهل الأداءِ يُغلِّظُون اللَّامَ في ذلك في مذهبِ وَرشٍ من طريق الأزرق من أجل حرفي الاستعلاءِ، وآخر يُرَقِّقُونَها لعَدَمِ النَّصِّ عن ورشٍ فيه، وبذلك قرأتُ وبه آخُذُ»[1].

قال المنتوري: «وقال ـ أي الدَّاني ـ في «الموضح» و«الإبانة» نحوَه، وقال في كتاب «الرَّاءات واللَّامات لورش»: «فبَعضُهم يُغَلِّظُها، وبَعضُهم يُرَقِّقُها، وهو الأَقْيَس».

وذكر في «إرشاد المُتمسِّكين»، و«إيجاز البيان»، و«التَّحديد» التَّرقيقَ في ذلك خاصَّةً[2].

قلتُ: فقول الدَّاني: «فقومٌ من أهلِ الأداء يُغَلِّظُون»، وقولُه: «فبعضهم يُغلِّظُها، وبعضهم يُرقِّقُها، وهو الأَقْيَس»، يدُلُّ على شهرةِ وجهِ التَّغليظِ عند أهلِ الأداءِ، فلو قرأ به الدَّاني لأخذ به، لكنَّه لم يَقْرَأْ به فلم يأخُذْ به، وقرأ به غيرُه فأخذ به، وكلٌّ يَروِي بما قَرَأَ وثبت عنده، والقراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

قال ابنُ الباذش: «وسمعتُ أبا القاسم شَيخَنا يحكي عن ابنِ عبدِ الوهَّاب

---

(١) «جامع البيان» (١/ ٣٩٧).

(٢) «شرح الدُّرر» للمنتوري (٢/ ٦١٥).

أنَّ الأهوازي قرأ عليه قارِئٌ ﴿فاخْتَلَطَ به﴾ بالتَّفخيمِ لوَرْشٍ فقال له: ارْفَعْ هذا إلى الخَتمَةِ الأخرى»[1].

قلتُ: وهذا دليلٌ أيضًا على أنَّ وجهَ التَّغليظِ في هذا الجنسِ كان مَعرُوفًا عند الأئمَّةِ ـ عليهم رحمةُ الله ـ مُتَلَقًّى بالقبولِ، فلا وجهَ لردِّه ومَنعِه، وعليه يظهرُ جليًّا أنَّ التَّغليظَ في هذا النَّوعِ صحيحٌ على شرطِ ابنِ الجَزري، فإن قُرِئَ به فمن طريق المهدوي وابنِ بلِّيمة؛ لثبوتِه عندهما من غيرِ خلاف.

وأمَّا التَّغليظُ في ﴿نارًا تلظَّى﴾، فقد انفرد به ابن بلِّيمة، فلا يكون على شرط ابنِ الجزري.

(١) «الإقناع» (ص٣٤١).

المسألةُ التَّاسعةُ:

بيان صحَّةِ تغليظِ اللَّامِ في ﴿ثلاثة﴾ من طريق «التَّجريد»

ذكر بعضُ أهلِ الأداء تغليظَ اللَّامِ في ﴿ثلاثة﴾ حيث ما وقع إلَّا في قولِه: ﴿ثَلَاثَة آلَافٍ﴾، و﴿ثُلَاثَ ورُبَاع﴾، و﴿ظلمات ثلاث﴾، و﴿ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾، وما شذَّ صاحب «التَّجريد»[1] في ذلك كما ذكر في «النَّشر»[2]، بل ثبت أيضًا من طريق «الهادي»[3].

---

(١) قال ابنُ الفحَّام: «واختُلِفَ عنه في ثلاثةٍ، فقرأتُ على عبد الباقي بتفخيمِ اللَّامِ إلَّا قوله ﷺ: ﴿بثلاثةِ آلافٍ﴾، و﴿وثُلَاثَ ورُبَاع﴾، و﴿في ظلمات ثلاث﴾، و﴿إلى ظلٍّ ذي ثلاث شعب﴾، وقرأتُ على أبي العبَّاس كذلك، وقال: هكذا قرأت، وهو الاختيار، ورقَّقتُ اللَّامَ في قراءَتِي على منْ بَقِي، مع أنَّهم يختارون التَّفخيمَ، ولم يَعلَمْ ذلك الفارسيُّ، وذكر أنَّه لم يَقرَأْ إلَّا بالتَّرقيقِ، وكذلك ذكر أبو العبَّاس عن ابنِ بكَّار إلَّا من طريق الزَّعفراني» [«التَّجريد» (ص١٨٢)].

(٢) قال ابنُ الجزري: «وشَذَّ صاحبُ «التَّجريد» من قراءتِه على عبد الباقي فغَلَّظَ اللَّامَ من لفظ ﴿ثلاثة﴾ حيث وقع إلَّا في قوله: ﴿ثلاثة آلاف﴾، و﴿ثلاث ورباع﴾، و﴿ظلمات ثلاث﴾، و﴿ظل ذي ثلاث شعب﴾» [«النَّشر» (٢/ ١١٥)].

(٣) قال ابنُ سُفيَان: «وأمَّا ﴿ثلاث﴾ فإنِّي قرأتُ على إسماعيل بتفخيم اللَّامِ حيث وقع إلَّا قوله: ﴿بثلاثة آلاف﴾، و﴿وثلاث ورباع﴾، و﴿في ظلمات ثلاث﴾، و﴿إلى ظل ذي ثلاث شعب﴾؛=

وقد صرَّحَ ابنُ الفحَّامِ بأنَّه قرَأَ على عبد الباقي بالتَّغليظِ، وعلى ابنِ النَّفيسِ بالتَّرقيقِ، وأخبر أيضًا بأنَّه قرأ بالتَّغليظِ كذلك على أبي العبَّاس، وأخبر بأنَّ الَّذين قرأ عليهم بالتَّرقيقِ يَختارُونَ التَّفخيمَ، وهذا دليلٌ على أنَّ وجهَ التَّغليظَ مأخوذٌ عند جماعةٍ من أهلِ الأداءِ، ولم يَأْخُذ ابنُ الجزري بوَجهِ التَّفخيمِ؛ لأنَّه اعتبَرَه شاذًّا لا سيَّما وأنَّ الدَّاني[1] نفى شُهرَتَه عند أهل الأداء عن وَرشٍ مع أنَّ ابنَ سفيان قال: «وكثيرٌ من المصريِّين يأخذون به ـ أي التَّغليظ ـ، وكثيرٌ يأخذون بترقيقِ ذلك كلِّه»، وذكر ابنُ الباذش[2] بعد نَقلِه كلامَ ابنِ سفيان، أنَّ التَّغليظَ اختيارُ أبيه، وأنَّه يختارُ التَّرقيقَ كما صنع الأذفوي وغيره.

وعلى ما سبق فالتَّغليظُ في ﴿ثلاثة﴾ صحيحٌ على شرطِ ابنِ الجزري، وإن كان أقلَّ شُهرةً من غيرِه، فلا يصل إلى مرتبةِ الشُّذوذِ والانفرادِ، ممَّا يُبقِيه في مَرتَبةِ المشهورِ جملةً، فإن قرئ به فيكون من طريق «التَّجريد» من قراءةِ ابنِ الفحَّامِ على عبد الباقي، ويتعيَّنُ عليه الإشباعُ في مدِّ البدلِ والفتحُ في ذواتِ الياء، والعلم عند الله تعالى.

= فإنَّه بترقيق اللَّام، وعلى هذا تدلُّ روايةُ داود بنِ أبي طيبةَ، وقد ذكر يونس عن ورش وسقلاب أنَّه قرأ ﴿ثلاث﴾ عليهما بالفتح في جميع القرآن يعني بالتَّفخيمِ، وكثيرٌ من المِصريِّين يأخذون به، وكثيرٌ يأخذون بترقيقِ ذلك كلِّه» [«الهادي» (ص٢٠٤)].

(١) قال الدَّاني: «والمعروف عن ورش، وعن سائر القُرَّاءِ والرُّواةِ تَرقيقُها في كلِّ حالٍ، وبذلك قَرأتُ للجماعة، وكذا روى أصحابُ أبي يعقوب، وعبد الصَّمدِ عنهما عن ورش عن نافع، وعليه عامَّةُ أهلِ الأداء» [«جامع البيان» (١/ ٣٩٩)].

(٢) قال ابنُ الباذش بعد نقله كلامَ ابنِ سفيان: «هذا ما جاء عنهم في هذا الباب، واختيار أبي من ذلك، واختياري ما أخذ به الأذفوي» [«الإقناع» (١/ ٣٤٣)].

خَاتِمَة

وفي خَاتِمَةِ هذا البحثِ أُنوِّهُ إلى أنَّ عملي هذا غايتُه هو المساهمةُ ولو بقَدرٍ مُتوَاضِعٍ في إعطاءِ نَفَسٍ جديدٍ لعلم التَّحريراتِ، ممَّا قد يُساهِمُ في إعادةِ النَّظرِ والاجتهادِ في بعضِ ما حُرِّرَ من قَبلُ على أساس بعضِ المصادر الَّتي لم تَكُنْ بحَوزَةِ المُحرِّرِين من قَبْلُ، وهي اليوم بين أيدينا، وعلى منهجيَّةٍ أرجو أن تكون واضحةً ومنضبةً؛ لأنَّ علمَ التَّحرير يَفتَقِرُ إلى تأصيلٍ للمسائل ممَّا أدَّى إلى وقوعِ المُحرِّرِين في بعضِ الاضطرابِ والتَّناقُضِ.

وقد ارْتأَيْتُ في هذا الكتابِ إلى تحريرِ روايةِ أبي يعقوب الأزرق عن وَرْش، وهي الرِّوايةُ الرَّسميَّةُ عندنا في الجزائر، والمشهورةُ في الدِّيارِ المَغَارِبيَّةِ، وما هو إلَّا جهدُ مُقِلٍّ لا أدَّعِي الكمالَ فيه، ولكن عُذرِي أنِّي بذلْتُ فيه جهدًا مُعتبَرًا، فإن أَصبتُ فبتوفيقٍ من الله، وإن أخطأتُ فيَكفِيني شَرَفُ المحاولةِ.

أسألُ اللهَ تعالى أن يَنفَعَ بهذا العَملِ طلَّابَ العلمِ، وأن ينَالَ القبولَ ويَلقَى الاستحسانَ.

وصلَّى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ، وعلى آله وصَحبِه وسَلَّمَ، وآخِرُ دعوانا أن الحَمدُ لله رَبِّ العالمين.

وقد
بالتَّ

المصادر

ـ «كنزُ المعاني في شرح حرز الأماني» للجعبري، طبعة وزارة الأوقاف المغربيَّة.

ـ «النَّشر في القراءات العشر» لابنِ الجزري، طبعة دار الكتب العلميَّة.

ـ «غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء» لابن الجزري، طبعة دار الكتب العلميَّة.

ـ «الضَّوءُ اللَّامع لأهل القرن التَّاسع» لشمس الدِّين السَّخاوي، دار الجيل ـ بيروت.

ـ «هداية القاري إلى تجويد كلام الباري» للمرصفي، النَّاشر: مكتبة طيبة.

ـ «نيل الابتهاج بتطريز الدِّيباج» لأحمد بابا التُّنبُكْتِي، منشورات كلِّيَّة الدَّعوة الإسلاميَّة ـ طرابلس.

ـ «شرح الدُّرر اللَّوامع» للمِنْتُوري، مطبعة النَّجاح الجديدة.

ـ «التَّيسير في القراءات السَّبع» لأبي عمرو الدَّاني، مكتبة الصَّحابة ـ الإمارات الشَّارقة.

ـ «جامع البيان في القراءات السَّبع» لأبي عمرو الدَّاني، دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت.

ـ «جامع البيان في القراءات السَّبع» لأبي عمرو الدَّاني، رسالة دكتوراه دراسة وتحقيق: عبد المهيمن عبد السَّلام طحَّان.

ـ «التَّعريف في اختلاف الرُّواة عن نافع» لأبي عمرو الدَّاني، مطبعة ورَّاقة الفضيلة.

ـ «المفردات» لأبي عمرو الدَّاني، دار الصَّحابة.

ـ «رسالة الشَّيخ سلطان في أجوبة المسائل العشرين» للشَّيخ سلطان المزاحي، دار الصَّحابة.

ـ «أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات» لأحمد الإسقاطي، كنوز إشبيليا للنَّشر والتَّوزيع.

ـ «تأمُّلات حول تَحرِيرَاتِ العلماءِ للقراءات المتواترة» لعبد الرَّازَّق إبراهيم موسى، مطابع الرَّشيد.

ـ «الدُّرُّ النَّثير والعذبُ المنير في شرح التَّيسير» لأبي محمَّد المالقي، دراسة وتحقيق د. محمَّد بوطربوش، منشورات وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة ـ المملكة المغربيَّة.

ـ «معرفة القُرَّاءِ الكبار» للذَّهبي، مؤسَّسة الرِّسالة.

ـ «برنامج التُّجِيبي» للقاسم بنِ يوسف التُّجيبي السَّبتي، الدَّار العربيَّة للكتاب.

ـ «معجم المُؤَلِّفين تراجم مُصنِّفِي الكتب العربيَّة» لعمر رضا كحالة، مؤسَّسة الرِّسالة.

ـ «الأعلام» لخير الدِّين الزِّرِكْلِي، دار العلم للملايين ـ بيروت.

ـ «معجم مُؤلَّفات الحافظ أبي عمرو الدَّاني» للدُّكتور عبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء.

ـ «التَّذكرة في القراءاتِ الثَّمان» لطاهر بن غلبون، طبعة راسم للرِّعاية والإعلان.

ـ «هديَّةُ العارِفين أسماء العارفين وآثار المُصنِّفين» لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التُّراث العربي ـ بيروت.

ـ «بدائع البرهان» لمصطفى الأزميري، مخطوط كُتِبَ بيد الشَّيخِ أبي الحسن الكُردِي.

ـ «الإمامُ المُتولِّي وجهودُه في علم القراءات» للدُّكتور إبراهيم الدَّوسري، مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض.

ـ «الإقناع في القراءات السَّبع» لابن الباذش، مطابع جامعة أمِّ القُرَى.

ـ «تلخيص العبارات» ابنُ بلِّيمة، دار القبلة للثَّقافة الإسلاميَّة ـ جدَّة.

ـ «كتاب التَّجريد لبغية المريد» لابنِ الفحَّام، دار عمَّار.

ـ «الدُّرر الحِسان في حلِّ مُشكِلاتِ قولِه تعالى ﴿آلئن﴾» لعلي بنِ مُحسِن الصَّعيدي

المعروف بالرَّمْلي، تحقيق د.ناصر بن محمَّد بن عثمان المنيع.
ـ «الرَّوض النَّضير» للمُتولِّي، دار الصحابة للتُّراث ـ طنطا.
ـ «شرح الهداية» للمهدوي، مكتبة الرُّشد ـ الرِّياض.
ـ «الهادي» لابن سفيان، دار عباد الرَّحمن ودار ابن حزم.
ـ «الكافي» لابن شريح، دار الكتب العلميَّة.
ـ «طبقات القرَّاء» للذَّهبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة.
ـ «التَّبصرة في القراءات السَّبع» لمكِّي القيسي، الدار السَّلفيَّة ـ الهند.
ـ «منهج ابن الجزري في كتابه النَّشر» للدُّكتور السَّالم الجكني.
ـ «العنوان في القراءات السَّبع» لأبي طاهر، عالم الكتب ـ بيروت.
ـ «الكشف عن وجوه القراءات وعِلَلِها» لمكِّي القيسي، مؤسَّسة الرِّسالة.
ـ «إبراز المعاني» لأبي شامة، طبعة كلِّيَّة القرآن الكريم.
ـ «تمكين المدِّ في آتى وآمن وآدم» لمكِّي القيسي، دار الصَّحابة للتُّراث ـ طنطا.
ـ «كتاب منح الفريدة الحمصيَّة في شرح القصيدة الحصريَّة» لابنِ عظيمة الإشبيلي، دراسة وتحقيق الأستاذ توفيق العبقري، منشورات وزارة الأوقاف والشُّؤون الإسلاميَّة ـ المملكة المغربيَّة.
ـ «بيان جهد المقلِّ» لمحمَّد المرعشي، مؤسَّسة قرطبة.
ـ «فتح الوصيد» للسَّخاوي ـ مكتبة الرُّشد.
ـ «التَّلخيص في القراءات الثَّمان» لأبي معشر الطَّبري، دراسة وتحقيق محمَّد حسن عقيل موسى.
ـ «المطلوب في بيان الكلمات المُختَلَف فيها عن أبي يعقوب» لمحمَّد علي الضَّبَّاع، طبعة الحلبي ـ مصر.
ـ «المفيد في القراءات الثَّمان» لمحمَّد بنِ إبراهيم الحضرمي، مكتبة ابنِ عبَّاس.
ـ «حرز الأماني ووجه التَّهاني في القراءات السَّبع» لأبي القاسم بنِ فيرُّه الشَّاطبي،

ـ «رسالة الـ ر الهدى.
الصَّحابة. ـ السَّبع عن الأئمَّة السَّبعة» لأبي الطَّيِّب عبد المُنعِم بنِ غلبون، حامد السَّيِّد.
ـ ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة» لشمس الدِّين محمَّد ابنِ ـ وتحقيق د. أحمد خالد شكري.
ـ «الـ الإشارات لفنون القراءات» لأبي العبَّاس القسطلاني، مركز الدِّراسات القرآنيَّة.
ـ «الكامل في القراءات العشر والأربعين الزَّائدة عليها» لأبي القاسم بن جبارة الهذلي، تحقيق جمال بن السَّيِّد بن رفاعي الشَّايب.
ـ «مفردة نافع: الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع» لأبي عبد الله ابن شُرَيح، تحقيق ودراسة: حازم محمَّد سلام.
ـ «كتاب الائتلاف في وجوه الاختلاف» ليوسف أفندي زادة، مكتبة أولاد الشَّيخ للتُّراث.
ـ «الاستكمال» لأبي الطَّيِّب عبد المنعم بنِ غلبون، تحقيق ودراسة: د. عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم.
ـ «الاكتفاء في القراءات السَّبع المشهورة» لأبي طاهر إسماعيل بن خلف تحقيق: أ.د. حاتم الضَّامن.
ـ «تقريب النَّشر في القراءات العشر» لابن الجزري، دراسة وتحقيق: د.عادل إبراهيم محمَّد الرفاعي، طبعة المُجمَّع الملك فهد.
ـ «إتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة» لمصطفى الأزميري، طبعة دار الصَّحابة للتُّراث ـ طنطا.
ـ «تحفة الإخوان في الخلف بين «الشَّاطبيَّة» و«العنوان»» لابنِ الجزري، تحقيق أحمد الرويثي، دار كنوز إشبيليا.

- «الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التِّلاوة» لمكِّي القيسي، دار عمَّان.
- «شرح طيِّبة النَّشر» لابنِ النَّاظِم، تحقيق وضبط ومراجعة العلَّامة الضَّبَّاع، طبعة الحلبي.
- «جامع أبي معشر» المعروف بـ: «سوق العروس» من أوَّل سورة المائدة إلى آخر الكتاب المخطوط، لأبي معشر الطَّبري، رسالة دكتوراة: دراسة وتحقيق حامد بن أحمد ابن محمَّد عالي الأنصاري.
- «الفتح والإمالة» لأبي عمرو الدَّاني، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة الغمري.
- «المستنير في القراءات العشر» لابن سوار، تحقيق ودراسة: الدُّكتور عمَّار أمين الددو.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصَّفحة
مقدِّمة	٥
بيان موضوع الكتاب.....	١٠
بيان مصادر كتاب النشر المختارة من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش	١١
بيان منهجي في التحرير.....	١٥
منهجي في الاعتماد على المصادر النشرية	٢١
القسم الأوَّل: تحرير الأوجه الخلافية وعزوها إلى مصادرها وطرقها النشرية	٣٣
باب ما جاء في البسملة بين السورتين	٣٤
باب المدود	
باب ما جاء في تمكين مدّ البدل.....	٣٩

فصل: التفريق في التمكين بين البدل المحقّق والمغيّر ٤٢
الأصل المطّرد: وقوع حرف المدّ واللين بعد همزة الوصل نحو:
﴿ايت﴾، و﴿اوتمن﴾ ٤٦
حكم ﴿إسرائيل﴾ ٤٦
حكم ﴿عاداً الأولى﴾ ٤٧
حكم ﴿ءَالْـَٰٔنَ﴾ ٤٨
باب ما جاء في اللين المهموز نحو: ﴿شَيْء﴾ كيف وقع و﴿سَوْءَةَ﴾،
و﴿كَهَيْـَٔة﴾ ٥٦
باب ما جاء في واو (سوءات) ٥٩
باب ما جاء في (عين) ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿غَسَّاقٗ﴾ ٦١

باب الهمز المزدوج والمفرد

باب ما جاء في الهمزتين المفتوحتين من كلمة ٦٤
باب ما جاء في ﴿أَيِمَّه﴾ ٦٧
باب ما جاء في الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين ٧٠
باب ما جاء في نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ ٧٤
باب ما جاء في نحو: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ ٧٧
باب ما جاء في ﴿هَـَٰٓأَنتُمْ﴾ ٧٩
باب ما جاء في نقل هاء ﴿كِتَـٰبِيَهْ ۝ إِنِّي﴾ ٨٢

باب الإدغام والإظهار

باب ما جاء في إدغام ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ ٨٤

باب ما جاء في إدغام ﴿يَسِّ وَالْفُرْءَانِ﴾ ٨٥
باب ما جاء في إدغام ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ ٨٧
باب ما جاء في إدغام هاء ﴿مَالِيَهْ ۜ هَلَكَ﴾ ٨٩
باب ما جاء في إدغام القاف في الكاف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ ٩١

باب الفتح والإمالة

باب ما جاء في إمالة ذوات الياء في غير رءوس الآي ٩٣
باب ما جاء في إمالة رؤوس الآي التي تتصل بها هاء مؤنّث في سورتَيْ الشمس والنازعات ٩٥
باب ﴿وَلَوَ آرِيكَهُمْ﴾ ٩٨
باب ما جاء في إمالة ﴿وَالْجَارِ﴾ ١٠١
باب ما جاء في إمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾ ١٠٤
باب ما جاء في إمالة الهاء والياء في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ١٠٦
باب ما جاء في إمالة هاء ﴿طَهَ﴾ ١٠٨
باب ما جاء في إمالة ياء ﴿يَسِّ﴾ ١١٠

باب الراءات

باب ما جاء في ترقيق الراءات المنصوبة المنوَّنة ١١١
باب ما جاء في ترقيق راء ﴿إِرَمَ﴾ ١١٦
باب ما جاء في راء ﴿سِرَاعاً﴾ و﴿ذِرَاعاً﴾ و﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ ١١٨
باب ما جاء في راء ﴿مرآءً﴾، و﴿افترآءً عليه﴾، و﴿افترآءً على الله﴾ ١٢٠

باب ما جاء في راء ﴿تَنتَصِرَانِ﴾، و﴿لَسَحِرَانِ﴾، و﴿طَهِّرَا﴾ ١٢٢
باب ما جاء في راء ﴿عَشِيرَتُكُمْ﴾ ١٢٤
باب ما جاء في راء ﴿حَيْرَانَ﴾ ١٢٥
باب ما جاء في راء ﴿وِزْرَكَ﴾، و﴿ذِكْرَكَ﴾ ١٢٧
باب ما جاء في راء ﴿وِزْرَ﴾ ١٣٠
باب ما جاء في راء ﴿إِجْرَامِي﴾ ١٣١
باب ما جاء في راء ﴿حِذْرَكُمْ﴾ ١٣٢
باب ما جاء في راء ﴿وَالإِشْرَاقِ﴾ ١٣٣
باب ما جاء في راء ﴿لَعِبْرَةً﴾، و﴿عِبْرَةٌ﴾، و﴿كِبْرَهُ﴾ ١٣٥
باب ما جاء في راء ﴿حَصِرَتْ﴾ ١٣٨
باب ما جاء في الراء الأولى من ﴿بِشَرَرٍ﴾ ١٤٠
باب ما جاء في ترقيق الراءات المضمومة ١٤٢

باب اللامات

باب ما جاء في تغليظ اللامات ١٤٥
باب ما جاء في ﴿فِصَالًا﴾، و﴿يَّصَّلَحَا﴾، و﴿طَالَ﴾ ١٤٨
باب ما جاء في اللام التي تسكن في الوقف نحو: ﴿بَطَلَ﴾، و﴿يُوصَلَ﴾، و﴿فَصَلَ﴾ ١٥١
باب ما جاء فيما وقع بعد اللام ألف ممالة ١٥٦
باب ما جاء في تغليظ لام ﴿صَلْصَلٍ﴾ ١٦١

باب ياءات الإضافة

باب ما جاء في ياء ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ١٦٣

باب النون الساكنة والتنوين

حكم الغنة في اللام والراء ١٦٩

جداول الخلاف ..... ١٧٥ ـ ١٧٨

القسم الثاني: تطبيقات تحريرية ١٧٩

القسم الثالث: بيان ما حكم عليه ابن الجزري بالانفراد أو الشذوذ وهو صحيح على شرطه ٢٤٣

مقدمة موجزة ٢٤٥

المسألة الأولى: بيان صحّة الفتح في رؤوس الآي التي لا تنتهي بالهاء من طريق «التَّجريد» ٢٤٧

المسألة الثانية: بيان صحّة تخصيص الإمالة في رءوس الآي بذوات الياء دون ذوات الواو فيما لم تتصل بها الهاء نحو: ﴿وَضُحَيَهَا﴾، و﴿تَلَيهَا﴾، ﴿مُنتَهَيهَا﴾ ٢٤٩

المسألة الثالثة: بيان صحّة الفتح في هاء ﴿طه﴾ ٢٥١

المسألة الرابعة: في بيان صحّة ترقيق راء ﴿المرء﴾ ٢٥٣

المسألة الخامسة: في بيان صحّة ترقيق راء ﴿مريم﴾، و﴿قرية﴾ ٢٥٦

سألة السادسة: في بيان صحّة ترقيق اللام المشددة في نحو:
﴿يصلىّ﴾، و﴿يصلّبوا﴾ ٢٦٠
المسألة السابعة: في بيان صحّة تغليظ اللام المضمومة في نحو:
﴿مظلوماً﴾، و﴿فضل الله﴾ ٢٦٤
المسألة الثامنة: في بيان صحّة تغليظ اللام الواقعة بين حرفين مستعليين
نحو: ﴿خلطوا﴾، و﴿فاستغلظ﴾، و﴿المخلصين﴾، و﴿الخلطاء﴾ ... ٢٦٧
المسألة التاسعة: بيان صحّة تغليظ اللام في ﴿ثلاثة﴾ من طريق «التَّجريد» ... ٢٧١
خاتمة ٢٧٣
المصادر ٢٧٥
فهرس الموضوعات ٢٨١

أصْلُ هذا التَّأليفِ عبارةٌ عن أبحاثٍ كُنتُ أضَعُها في أحد المواقع العلميَّةِ على الشَّبكةِ الإلكترونيَّةِ تحت عنوان: «تحرير أوجُهِ الأزْرَقِ من طَريقِ «النَّشر» الكبير»، وكانت على شكل أبوابٍ أُحرِّرُ من خلالها في كلِّ مَرَّةٍ مسألةً من المسائل، ولقد حَظِيَتْ هذه الأبحاثُ بالاهتمامِ من بَعضِ الأفاضلِ من الشُّيوخِ والأساتذةِ وطلبةِ العلم المُتخصِّصين في علم القِرَاءَات؛ إذ كانت تَعتَريها حواراتٌ مُفيدةٌ وقَيِّمةٌ.

ولقد طلب منِّي أحَدُ الأفاضلِ منهم جَمعَ هذه المسائل في كتابٍ مُستَقِلٍّ لتَعُمَّ الفائدةُ، فأجَبْتُه لما طَلَبَ، غير أنِّي أعدتُ النَّظرَ في بَعضِها، وفي كَيفيَّةِ عَرضِها مُحَاوِلاً الإيجازَ والاختصارَ قَدرَ المُستَطاعِ، وذلك بجَعلِ نصِّ الكتابِ عبارةً عن خلاصةٍ لكلِّ مَسألةٍ مع ذكرِ التَّعليلِ والمَصدرِ في الحاشية.

دار الفضيلة للنشر والتوزيع

التعاونية العقارية (الإصلاحات) - قطعة (44) عين النعجة (بئر خادم) - الجزائر

الهاتف والفاكس: 38 56 57 (023) / (جوال): 92 99 06 (0559)

التوزيع (جوال): 08 53 62 (0661)

البريد الإلكتروني: darelfadhila@hotmail.com

الموقع على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

ISBN: 9789947580462

9 789947 580462